

على غير وضوء فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء يبطل المسح باب الحيض قبل الحيض ثلثة ايام وليا لها وما نقص من ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة واكثر مدة الحيض عشرة ايام وليا لها وما زاد عليه فهو استحاضة وما تراه المرأة في ايام الحيض من الحمرة والصفرة والكدرة والخضرة فهو حيض حتى ترى البياض الخالص عند بلوغه ويحسد والحيض يسقط عن الحائض لصلاة والصوم وتقضى الصوم والصلاة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت ولا ياتها زوجها ولا يجوز لها ان تضل لا للجنب لا لنفساء قراءة القرآن ولا يجوز للحدث من المصحف الا ان ياخذ بغلافه فاذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغسل او يمضي عليها وقت صلاة كاملة وان انقطع دم العشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجارى واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لاكثره ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة

[illegible][illegible][illegible]

من وقت صلاة الظهر حتى وقت صلاة العصر
 من وقت صلاة العصر حتى وقت صلاة المغرب
 من وقت صلاة المغرب حتى وقت صلاة العشاء
 من وقت صلاة العشاء حتى وقت صلاة الفجر
 من وقت صلاة الفجر حتى وقت صلاة الظهر

الا ان بقي من اثرها ما يشق ازالته فاعفوا وليس فيه فساد
 ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر والاستنجاء مستغنى
 تجري فيه البحر والماء او ما قام مقامهما يستغنى حتى يتيقن وليس فيه
 عد ومستون وغسله بالماء افضل ان تجاوزت الجحاشه من حجر
 لم يجز فيه الا بالماء او المائع ولا يستغنى بغيره ولا بروت ولا بطا
 ولا بلع ولا بفم ولا بقذرة ولا باجر ولا بهيمة الا بعد كثرة
 الصلوة بآب قيت الصلوة اول وقت الفجر اطلع الفجر الثاني
 وهو البياض المعترض في الافق واخر وقتها ما لم تطلع الشمس
 اول وقت الظهر اذا زالت الشمس واخر وقتها عند ابعينقة اذا
 صار ظل كل شئ مثليه سوى الزوال وقال صاحباه اذا صار
 ظل كل شئ مثله سوى في الزوال واول وقت العصر اخرج
 وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس واول وقت
 المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم تغرب الشمس واول
 وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم تغرب الشمس وهو البياض
 الذي في الافق بعد الحجرة عند ابعينقة وقال صاحباه الحجرة

من وقت صلاة الفجر حتى وقت صلاة الظهر
 من وقت صلاة الظهر حتى وقت صلاة العصر
 من وقت صلاة العصر حتى وقت صلاة المغرب
 من وقت صلاة المغرب حتى وقت صلاة العشاء
 من وقت صلاة العشاء حتى وقت صلاة الفجر

عن ابي حنيفة عن قولها اوسع وهو
 قولها اوسع وهو قولها اوسع وهو
 قولها اوسع وهو قولها اوسع وهو
 قولها اوسع وهو قولها اوسع وهو
 قولها اوسع وهو قولها اوسع وهو

فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه ان علم ذلك وهو
 في الصلوة استدرا إلى القبلة وبنى عليها باب **حقيقة الصلوة**
 الصلوة ستة التحمئة والقيام والركعة والسجود والقعدة الأخيرة
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصح المصلي فرض عند
 إلى حنيقة روح وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فاذا
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجاء
 بها ميه شحمتى زنيه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله
 اعظم والرحمن كبر اخرا عند الحنيقة ومحمد ج وقال بويوسف
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله اكبر والله اكبر
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السترة
 ثم يقول سبحانك اللهم فمحمداً وتبارك اسمك وتعالى
 جددك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم
 يقول بيسم الله الرحمن الرحيم ويسمهم ثم يقرأ فاتحة
 وسورة معها او ثلث آيات قصدا واية طويلة مثل اية الكرسي
 واية المداينة فاذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقول

فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه ان علم ذلك وهو
 في الصلوة استدرا إلى القبلة وبنى عليها باب **حقيقة الصلوة**
 الصلوة ستة التحمئة والقيام والركعة والسجود والقعدة الأخيرة
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصح المصلي فرض عند
 إلى حنيقة روح وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فاذا
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجاء
 بها ميه شحمتى زنيه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله
 اعظم والرحمن كبر اخرا عند الحنيقة ومحمد ج وقال بويوسف
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله اكبر والله اكبر
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السترة
 ثم يقول سبحانك اللهم فمحمداً وتبارك اسمك وتعالى
 جددك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم
 يقول بيسم الله الرحمن الرحيم ويسمهم ثم يقرأ فاتحة
 وسورة معها او ثلث آيات قصدا واية طويلة مثل اية الكرسي
 واية المداينة فاذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقول

فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه ان علم ذلك وهو
 في الصلوة استدرا إلى القبلة وبنى عليها باب **حقيقة الصلوة**
 الصلوة ستة التحمئة والقيام والركعة والسجود والقعدة الأخيرة
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصح المصلي فرض عند
 إلى حنيقة روح وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فاذا
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجاء
 بها ميه شحمتى زنيه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله
 اعظم والرحمن كبر اخرا عند الحنيقة ومحمد ج وقال بويوسف
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله اكبر والله اكبر
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السترة
 ثم يقول سبحانك اللهم فمحمداً وتبارك اسمك وتعالى
 جددك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم
 يقول بيسم الله الرحمن الرحيم ويسمهم ثم يقرأ فاتحة
 وسورة معها او ثلث آيات قصدا واية طويلة مثل اية الكرسي
 واية المداينة فاذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقول

عن براء بطلت الصلوة عند أبي خنيفة روح وقال الميت صلوة باب
قضاء الفوائت ومن ثلثة صلوة قضاها اذا ذكرها وقد علمها على
صلوة الوقت لان يخاف فوت صلوة الوقت فقد صلوا الوقت
ثم يقضيها ومن فاته صلوات ربه في القضاء كما وجبت
في الاصل الا ان تزيد الفوائت على ستة صلوات ونسئ
اوضاق الوقت فيسقط الترتيب لله اعلم بالصواب باب
الاقا التي يكره فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع
الشمس لا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الا عصر يومه
ولا يصلى على الجنازة ولا يسجد للتلاوة ويكره ان يتنفل بعد
صلوة الفجر حتى تطلع الشمس قدر رنخ أو رحين ولا بعد صلوة
العصر حتى تغرب الشمس لا باس بان يصلى في هذين الوقتين
الفوائت ويسجد للتلاوة ويصل صلوة الجنازة ولا يصلى ركعتي
الطواف فيها ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر اكثر من ركعتي
الفجر ولا يتنفل بعد الغروب قبل صلوة المغرب والله اعلم
باب السن والنوافل السنة في الصلوة ان يصلى ركعتين

قولهم في قوله تعالى
 والذين آمنوا وخرجوا من
 ديارهم وهم آلان
 ناصرون
 قولهم في قوله تعالى
 والذين آمنوا وخرجوا
 من ديارهم وهم آلان
 ناصرون
 قولهم في قوله تعالى
 والذين آمنوا وخرجوا
 من ديارهم وهم آلان
 ناصرون
 قولهم في قوله تعالى
 والذين آمنوا وخرجوا
 من ديارهم وهم آلان
 ناصرون

طابق وقت صباح ولش إلى هذا الوقت
 فامر لا يخرج قطعا وهاو وجبتا في هذا الوقت
 فاجابته بما ادبت اقصدا اوجبت ناهض
 وليجتان من جهة الشرع كوجوب سجدات المارة
 في الفرق بين ما قلت ناعرفنا كراهتها بالانز
 وهو ما روي عن عمر رضي الله عنه بالانز
 صلوة الجهر ثم خرج عن مكة حتى اذا كان بعد
 طوى بعد طوى على الشمس صلاها ركعتين بعد
 ركعتين عقار ركعتين «جوز في قوله قال
 النخا في الظل والظلمة زيادة دونه سميت
 القيمة زيادة لا نهان دونه سميت
 الزيادة وهو ما رواه عن علي بن ابي طالب
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 ان الله يحب العبد اذا صلى في الظل والظلمة

وضعه
 وسعى ولد الولد
 زيادة على الولد لاله
 وهذه الزيادة مقبولة
 فانه قد اشيع عبارة عن
 ليس فرض ولا واجب ولا
 مسنون وكل فانه ليس
 كل سنة فانه ليس
 بالواجب ولا مستحب
 فان هذا ركبن على الجور
 سنة الجور فان كان
 النية فانه ليس
 الفاعل

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا
فان لم يسجد الا مرة واحدة لا مندانا

والنقصان بعد السلام بسجدتين ثم يتشهد ويسلم ويسجد
السهم يتركه اذا زاد في صلاته فعلا من جنسها اليشع او ترك فعلا
مسنونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب السورة او القنوت والتشهد
او تكبيرات العيد بن او جهل الامام فيها يخاف وخاف فيها يجهر
وسهوا لا ما يوجب على الامام والمؤتم فان لم يسجد الامام لم يسجد
المؤتم وسهوا المؤتم لم يلزمه الامام ولا المؤتم السجود ومن سعى عن القعدة
الاولى ثم تذكر وهو الى حال القعود اقرب تقعد وتشهد ان كافيها
اقرب لم يعيد ولم يسجد السهو وان سعى عن القعدة الاخيرة فقام
الى الخامسة ثم تذكر رجح الى القعدة ما لم يسجد في الخامسة التي
الخامسة ويسجد السهو وان قعد الخامسة بالسجد لا بطل فرضه
وتحوط صلاته نافلة وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادة
وان قعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسلم وظنها
القعدة الاولى عاد الى القعدة ما لم يسجد في الخامسة وسلم
سجدة للسهو وان قعد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى
وقد تمت صلاته وركعتان له نافلة ومن شك في صلاته

الاصح لان النقصان بالفساد لا يجره رد
السجدة التي بعده لا يجره رد
انما كانت تجزئة بمقتضى
عنه الواحد من عينه فقط لا لغيره
عنه لان سجود السهو يرفع التشهد
عنه وكذا اذا ترك اكثرها لان التشهد
الكل
عنه وكذا اذا ترك اكثرها لان التشهد
الكل
عنه وكذا اذا ترك اكثرها لان التشهد
الكل

الاصح لان النقصان بالفساد لا يجره رد
السجدة التي بعده لا يجره رد
انما كانت تجزئة بمقتضى
عنه الواحد من عينه فقط لا لغيره
عنه لان سجود السهو يرفع التشهد
عنه وكذا اذا ترك اكثرها لان التشهد
الكل
عنه وكذا اذا ترك اكثرها لان التشهد
الكل

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

فإنه إذا أتى الصلاة لم يركعها فإن كان ذلك الشك ولو أعرض
 استأنف الصلوة وإن كان الشك يعرض له كثير انتهى على غالب ظنه
 أن كان له ظن وإن لم يكن له ظن على اليقين بأب صلو المريض
 إذا اعتذر على الركعة التي أتى قاعدا بركع وسجد فإن لم يستطع
 الركوع والتسجود يويىء بماء وجعل التسجود أخفض من الركوع ولا يرفع
 إلى وجهه شيئا يسجد عليه فإن لم يستطع القعود استلقى على ظهره
 وجعل جليبه إلى القبلة وأوى برأسه فإن اضطر على جنبه وجهه
 إلى القبلة وأوى برأسه فإن لم يستطع إلا يما برأسه آخر
 الصلوة ولا يويىء بعينه ولا يحاجب وجهه ولا يلقبه فإن قل على
 القيام ولم يقدر على الركوع والتسجود لم يلزمه القيام وجال بالصلو
 قاعدا يويىء ما عند أبي حنيفة رجع فإن صلى الصحيح بعض صلواته
 قائما ثم حدث به مرض أو أتاه قاعدا بالركوع والتسجود أو يويىء ما أن لم
 يستطع الركوع والتسجود أو مستلقيا إن لم يستطع القعود ومن صلى
 قاعدا لم يفسد ركوعه وسجوده حتى يركع قائما عند أبي حنيفة وأبو يوسف
 وقال محمد بن أحمد استأنف الصلوة فإن صلى بعض صلواته بالأيما

قوله عليه السلام في الصلاة والركعة
 ما كان من ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء
 من تركه ذلك شيء ولا شيء

۱۲۰

وَأَنَا وَالْخَلَاءُ
الْحَبِيبُ الْخَلَاءُ

رَكَعَتَا

الم
اقوال

صلى
صلى

فانما

است

وَأَمَّا
وَمِنْ

صالح
في الس

४

باب من

3

Abstract

ركعتين وإذا دخل العسكر في دار الحرب فنوا الأقامة خمسة عشر يوما
 لم يصير مقيمين وإذا دخل المسافر في صلاته المقيم مع بقاء الوقت
 أتم الصلاة وإن دخل معه في الفائتة لم يخرج صلاته خلفه وإذا
 صلى المسافر بالمقيمين صلى ركعتين وسلم ثم أتم المقيمون
 صلاتهم ويستحب له إذا سلم أن يقول لهم أتموا صلاتكم
 فإن أقوم سفر وإذا دخل المسافر مصر أو أتم الصلاة وإن لم
 ينو الأقامة فيه ومن كان له وطن معلوم فأنقل عنه و
 استوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الأول لم يتم الصلاة
 وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة
 ومن فاتته صلوات في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته
 صلوات في الحضر قضاها في السفر ربعا والعاشي والطبع
 في السفر والرخصة سواء والجمع بين الصلوتين يجوز فعلا
 ولا يجوز وقتا ويجوز الصلاة في السفينة قاعدا على كل حال
 من غير عك برعدا بخفيفة يد وقال لا يجوز إلا من عك بر
 باب صلاة الجمعة لا تصح الجمعة إلا في موضع جامع أو في

الكل وهو فرض مستقل
بالدليل القطعي كما حقق
يقول جدها النبوتها
الجمعة (١١) هي فرض عين
بواسطة السفر وهذا إيراد
نصف الصلاة
السفر

ان كان في حال امن وقدر وان كان في خوف
ان كان في حال امن وقدر وان كان في خوف
ان كان في حال امن وقدر وان كان في خوف

وفوار کی قوتیں
درمختار و خد بنیۃ الاختیار اور
از سوا و خد بنیۃ الاقارۃ و لا یتحتاج
مقتعین الاقارۃ و لا یتحتاج
من کان لہ

الحاجه لان مصر قوتها
الى بيته اجود من غيره
الناس اعلم ان الاوطان ثلثه وطن
كفى فلا حلى لما كان
الانماة

وطني معلوم و وطني مشهور
و وطن اقامه و وطن الابد
و وطن لا يبطل الا بمثل و وطن
لا يفنى الا بغيره عشره

ما نوعی ان یقیناً و بشک
بیطل بالاحادیث و مثله و بشک
ما نوعی ان یقیناً و بشک
بیطل بالاحادیث و مثله و بشک

[illegible]

الرخصة سواء قال الشافعي والظاهر والظاهر والظاهر

تعالى ومن كان منك

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَضَّلَا
وَالْكَلْبَانِ وَقَالَ الْمَسَاءُ

عالمياً قبح على علمي فت فإصاح

باب صلوة الجمعة

طبعة مطبعة القصر
بجدة

ان كان في حال امن وقدر وان كان في خوف
ان كان في حال امن وقدر وان كان في خوف

وفوار کی قوتیں
درمختار و خد بنیۃ الاختیار اور
از سوا و خد بنیۃ الاقارۃ و لا یتحتاج
مقتعین الاقارۃ و لا یتحتاج
من کان له

الحاجه لان مصر قوتها
الى بيته اجود من غيره
الناس اعلم ان الاوطان ثلثه وطن
كفى فلا حلى لما كان
الانماة

وطني معلوم وطني
وطني اقامه وطني
ام لا في بيوت الايتام

ما نوعی ان یقیناً و بشی
بیطل بالاهل و مثله و بشی
ما نوعی ان یقیناً و بشی
بیطل بالاهل و مثله و بشی

وَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَىٰ لِقَاءَ رَبِّهِ فِي الْوَادِعِ الْمُبَارَكِ ۖ وَرَأَىٰ مِنَ الْوَادِعِ الْمُبَارَكِ شَيْئًا لَّهُدًى ۖ وَنَادَىٰ مِنْ بُحْرَانٍ ۖ

الرخصة سواء قال الشافعي والظاهر والظاهر والظاهر

تعالى ومن كان منك

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَضَّلَا
وَالْكَلْبَانِ

عالمياً قبح على علمي فت فإصاح

باب صلوة الجمعة

طه
سورة القصص

قول الله
استأنف الصلوة كما كان
يقول من مضى من صلاة
عليه السلام في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة

استأنف الصلوة كما كان
يقول من مضى من صلاة
عليه السلام في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة

استأنف الصلوة كما كان
يقول من مضى من صلاة
عليه السلام في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة

ثم قد روي عن النبي استأنف الصلوة ومن اغنى عن خمس
صلوات او ما دونها قضاها اذا صح فان فات به لاغناء اكثر منها لم
يقض باب **السجدة الثالثة** سجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة
في آخر الاعراف وفي الوعد وفي النحل وفي بنى اسرائيل ومريم
في الحج عندنا والفرقان والفيل وآدم تنزيل وص وحم السجدة
والنجم واذا السماء انشقت واقرا والسجدة في هذه المواضع
واجبة على التالي والسامع سواء قصد السماع او لم يقصد
فاذا تلى الامام آية السجدة سجد ها وسجد المأموم معه واذا
تلى المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم وان سمع قومهم
في الصلوة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد
في الصلوة ويسجد ها بعد الصلوة فان سجد ها في الصلوة لم يجرم
تفسيدها الصلوة ومن تلا آية السجدة فلم يسجد ها حتى دخل الصلوة
فتلاها ثانيا ويسجد لها اجزته عن تلاوتين وان تلاها في غير الصلوة
فيسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها يسجد لها ثانيا ولا يجر السجدة الاولى ومن
تكرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد لم يكره الا سجدة واحدة

استأنف الصلوة كما كان
يقول من مضى من صلاة
عليه السلام في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة

قول الله
ومن تكرر تلاوة السجدة في مجلس واحد لم يكره الا سجدة واحدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة
فان قيل في الركوع والسجدة

[illegible]

من دار السجود
التي تسمى دار العجب
سنة وليس بواجب الحج إليها
فهي دار الصلاة والكبر فيها الكبر
وقد أوردوه في قوله تعالى
مستوفين من الدنيا والآخرة
على صفة الحق لا على ما افطأوا
التعبد إلا أن يقول الصيغ ان كانا
قالوا الحكيمة بقول الله تعالى
فوقهم سبع سموات ومن تحتها
موجودات التي لا تعد ولا تحصى
من الملائكة عاضة فذلك هو
ان الملائكة عاضة فذلك هو
ما شاء الأعداء فلا تخافوا
كل من يتغير به الأحكام والاحكام الربانية
عليه وهو قديم الطول والمادة النفا
عدة السبع إلى ثلثة أيام

[illegible][illegible]

[illegible]

وليس في الكسوف والخسوف خيرة يا صاوة الاستسقاء

قال بوحيفة بن عيسى في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة

فان صلى الناس وحدا ناجزا ونما الاستسقاء هو الدعاء

والاستغفار وقال صلى الامام زبانا سركتين پھر

بالقراءة فيها ثم يخطب خطبتين على الأرض لآلئ النبوة.

يستقبل القبلة بالدعاء ويقلب الامار واءه ولا يقلب

اور ديتهم ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء باب

قیام شهر رمضان یستحب ان یجمع الناس فی

بعد العشاء فی صلی ہم امام خمس برویانی کل برویانی

تسليمه تا وچس بين كل رويحين معلول وبن وبنه

میر یوں امام مہم وہ یصنی توں جماعت سہر مسلمان
لائے یقین اچھے تہذیبیہ فقیر مسلمان ہر جاہ

بَابُ مَنْ حَقَّ اِدَا سَدَّ حَوَى جَعَلَ اِيْمَانًا لِنَاسٍ

فألقى في الماء فاحسبني إلى وجهك

يُصْنَعُ هَذَا الطَّاهِرُ رُفْعَةً وَجَدَّيْنِ فَادَا رُفْعَةً

وَأَمَّا سَائِرُ الْأُمَمِ فَهِيَ كَالْأَمَّةِ الْأُولَى

[illegible]

وإلا ما كان من غير واحد من الخلفاء
والأولاد من الأسماء عن
الذين يتبعونهم في السلوك
وإلا ما كان من غير واحد من الخلفاء
والأولاد من الأسماء عن
الذين يتبعونهم في السلوك

[illegible]

منہج الکفار و درختان
اللغات

نیم درخت کتان از موضع خطمی
در میان قیصص برای
لغافه جامه و کتی که برای
مرد و زنان پیچیده باشد
لغاف

ف

[illegible]

مستقبل الحياة والقبلة والقيام على الصلاة
ويؤيدنا فاعلم مع القدرة على القيام على الصلاة
والأبعد إلى الأربعة
الكل

ولا يقص ظفروه ولا يقص شعره ويحرم الا كفان قبل الحج

لأن هذه الأشياء والمرتبة والميت استغنى عن المرتبة والمرتبة
فيها وتوافقا فاعرفوا عنه صلوا عليه وأولى الناس بالصلاة

البيت السلطان ان حضرة ان لم يحضر فناء به فان لم يحضر

فليس تحب تقديرا ما لم تحب ثم الولي فان صلى عليه غير الولي

وَالسُّلْطَانُ أَعَادَ الْوَلِيَّ فَأَنَّ صَلَى الْوَلِيَّ لَهُ يَجْزِي لِحَدَانِ يَصِلُ

بعد فان دفن ولم يصل عليه صلى الله عليه وآله وسلم الى ثلثة ايام ولوما

فَالسَّفِينَةُ فِي الْبَحْرِ فَانْ يَغْسِلُ وَيُغْنِي وَيَصِلُ عَلَيْهِ وَيَرْحَى فِي

والصلاة على الجنائز اربع تكبيرات ان يكبر تكبيرة الافتتاح

وَجَزَّاهُ اللَّهُ عَقْدَهُ وَهُوَ أَنْ نَقُولَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ

وَيُحْمَلُهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَهَاتُوا يَدِيَكُمْ وَسَبِّحُوا لِلَّهِ مَا تَدْعُونَ
وَيُتَنَزَّلُ الْمَلَكُ الْمُبَارَكُ فِي الْعِشَاءِ مُتَسَلِّطًا وَأَنبَتَتِ الشَّجَرَةُ
أُكْلًا وَيَكُونُ السَّجْدُ وَالْمَلَكُ الْمُبَارَكُ فِي الْعِشَاءِ مُتَسَلِّطًا وَأَنبَتَتِ الشَّجَرَةُ

وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَيَعَالَى جَدُّكَ وَجَلَّ تَعَالَى

غير ان ثم يكبر تلبية ثانية ويصلي على النبي عليه الصلوة والسلام

والسلام ثم يكبر الثالثة ويدعو فيها لنفسه ولجميع المسلمين

ثم بكتبة الرابعة ويسلم ولا يصلح على ميت في مسجد

فانما حملوه على سيرة اخذوا بقوام الاربع وبعثوا سيرة

لا يجنب فاذا بلغوا الى قبره يكره للناس ان يجلسوا

نفاذ كنفه لا نفاذ كنفه والصلة كنفه

درختان و فواش و کفاره و غیره و در میان
 آنرا کمال اجتماع و کمال
 کمال و طبع و صفات
 عموماً در این صورت
 در این صورت

ساد سائیتہ ادبیۃ سائنسہ یللفنکوا سہاؤف

قوله: ويقيم مع القوم كل ذي بيت منهن
يعني ويقيم مع القوم كل ذي بيت منهن

تسليمين ناويين "زايي" بالتكبير
"زايي" بالتكبير "زايي" بالتكبير

الأمانة العامة في زعمائنا على

عن أبي بكر بن جاهد
عن ابن أبي عمير عن القاسم بن

الجنة مكرمة لك
قولك
الجنة مكرمة لك

التي في مسجد الجماعة

وَمَا يَصِلُ عَلَى الْمَيْتِ مِنْ نَافَاةٍ فِيهِ وَالتَّقْيِيدُ بِأَجْرٍ

انا وضعت الجواهر
٣٥

مسجد جامع

ان صلاوة الى
اجماعة مسجد الحى و...

بجسامة في الجامع

بجای مع ایضا مکرر

فانما جعل الخلفاء

عليه السلام عليه

[illegible]

موفقاً كما ينبغي لنعول

المشايخ اعمام الخ

لما دعا الفضل عبدنا

تدبروا في ذلك

قوله
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير

قوله
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير

او تبعة الى اربعين وفي اربعين مائة او مائة فاذا
 زادت على الاربعين ففي الزيادة يجب بقدر ذلك الى
 عند في حنفية ربع ففي الواحدة الزكاة ربع عشر مسنة في
 اثنين نصف عشر مسنة وفي الثلث ثلثة ارباع عشر مسنة
 وفي الاشارة في الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون فيها اربع
 او تبعتان فاذا زاد ففي كل ثلثين تبعة وفي كل اربعين
 مسن او مسنة والجواميس والبقر سواء باصل قرة الغنم
 ليس في اقل من اربعين شاة واحدة فان كانت اربعين سائمة
 وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت
 واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها
 ثلث شياه الى ثلثمائة وتسع وتسعين فاذا بلغت اربع
 مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن و
 والمغز فيه سواء بابن كوة الخيل اذا كان الخيل سائمة
 ذكورا واناثا وحال عليها الحول فصاحبها بالخيار ان شاء
 اعطاه من كل فرس دينار او انشاء قومها واعطاه من كل

قوله
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير

قوله
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير

قوله
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير
 في الميسر والفقير

وان كان بالذات غير
 مخرج ذاك
 قولك في المص على كل حال سواء
 اشترى بها اياها للتدبير او غيره والمحال
 فيما اذا كانت تبلى بكن التدبير نصا
 اما اذا بلغت باحدها فهو بالبالغ
 الجاء في جوهره مشبه
 اللغات

سال سنگز در آب و در آتش
 پختنی شش رقیق حله ای در پی
 باغضم بمشور آتش شمع و آقا را که
 صراج خون و داو و عرق اول ضم
 سکا و از زاراد اکسیر و صوف و
 زنجبیل و فلفل و عرق و صندل و
 کلک و کبر و

قوله
ويعلم ان ذهب الى الفضة
والفضة الى الذهب
عندما يفيض
عندما يفيض
عندما يفيض

قوله
ويعلم ان ذهب الى الفضة
والفضة الى الذهب
عندما يفيض
عندما يفيض
عندما يفيض

قوله
ويعلم ان ذهب الى الفضة
والفضة الى الذهب
عندما يفيض
عندما يفيض
عندما يفيض

ويضم لك ذهب الى الفضة بالقيمة عند أبي حنيفة وقال
بالاجزاء باب كوة الزروع والثمار قال ابو حنيفة
في قليل ما اخرجت الارض وكثيره وجب العشر سواء سقى
سبحا وسقى السماء الا الحطب والقصب والحشيش وما
سقى بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر قال لا
العشر الا فيما له ثمرة باقية ويشترط ان يبلغ خمسة اوسق و
الوسق ستون صاعا بصاع النبي عليه السلام وليس الحنظل
شئ عندهما وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والسكو
والقطن يجب العشر ان بلغت قيمة خمسة اوسق من اذني ما دخل
تحت الوسق من الجبوب وقال محمد ان بلغت خمسة امثال من
اعلى ما يقدر به نوعه ففي القطن الاحمال وفي الزعفران الامان وفي
العسل اذا اخذ من الارض العشر عشرم عند أبي حنيفة يجب العشر في قليل
وكثير وعند ابو يوسف لا شئ فيه حتى يبلغ عشر اوراق وعند محمد
افراق كل فرق ستة وثلاثون رطلا فحلت تسعون منا وليس
في الحاج من الارض عشر باب من يجوز دفع الزكاة اليه

قوله
ويعلم ان ذهب الى الفضة
والفضة الى الذهب
عندما يفيض
عندما يفيض
عندما يفيض

قوله
ويعلم ان ذهب الى الفضة
والفضة الى الذهب
عندما يفيض
عندما يفيض
عندما يفيض

قول والاعمار من اوصافه عليه ربي وفي
الكلية ثم الراجح الى اللطيف والاحسان
قول القديس بولس
وقيل ان

من لا يجوز قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء
والساكنين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الزكاة
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل وقد سقط
من الأصناف الثمانية المذكورة المؤلفة قلوبهم لأن الله
أعز الإسلام وأغنى أهل عنيهم والفقير من له أدنى شيء
والمساكين من لا شيء له وقد قيل على العكس والعامل
من يدفع إليه الإمام بقدر عمله كفاية له وفي الزكاة
المكاتبون يصرف في فك رقابهم والغارمين من ذوي الدين
وفي سبيل الله ينقطع الغرات وابن السبيل من كان له في
وطنه مال وليس معه شيء من المال ولما لا أن يدفع
إلى كل واحد منها ولأن بقصر على صنف واحد ولا يجوز
دفع الزكاة إلى الذي ولا يبنى بها مسجدا ولا يكفن بها ميتة
ولا يشتري بها رقبة ليعتق ولا يدفع إلى غني ولا يدفع زكاة
ماله إلى أبه ورجل وإن علا ولا إلى ولد وإن سفل ولا إلى امرأة
المرأة إلى زوجها عند إحيائه وعندهما يجوز دفع المرأة إلى

[illegible]

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَخُوزُ فِي
لِقَوْلِهِمْ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِمْ سَامُ الْكَلْبَةِ
أَجْرُ الصَّانِعَةِ وَلَئِنْ سَمِعْتُمْ
ذَلِكَ فَلَا تَكُونُوا مِنْ السَّاعَةِ
وَلَا يَدْعُ إِلَى غِيٍّ لِقَوْلِهِ
عَلَيْكُمْ كَلَامُ اللَّهِ لَقَدْ صَحَّحَ

وهذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
طواف التيمم وهو من ركعات الحج
اسماء هذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
اول العهد عليه السلام لما دخل مكة فطاف بها
صلى الله عليه وسلم بعد الصفا حتى اذا
نظر الى البيت صلى الله عليه وسلم
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج

من السجدة وهذا الطواف التيمم والقدوم وهو سنة وليس
بواجب وليس على اهل مكة طواف التيمم ثم يخرج الى الصفا
وايتدبره ويصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويملا ويصلي
على النبي عليه السلام ويدعو بحاجته ويرفع يديه ويخط نحو
المروة ويمشي على هبته فاذا بلغ بطن الوادي سعى بين الميادين
سعيًا كذا حتى باتى المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل على
الصفا وهذا شوط واحد ويطوف سبعة اشواط يبدأ
بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة حراما ويطوف كما
بدأ له فاذا كان قبل التروية بهوم فالامام يخطب خطبة
يعلم الناس فيها الخرج الى منى والصلاة والوقوف بها
والا فاضته واذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منى فاقام
لها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا
زالت الشمس يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر فاذا ان
واقامتين فابتدأ بالخطبة ولا يخطب خطبة يعلم الناس فيها
الوقوف بعرفة والنزول لفته ورمي الجمار والنحر وطواف

فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج

وهذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
طواف التيمم وهو من ركعات الحج
اسماء هذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
اول العهد عليه السلام لما دخل مكة فطاف بها
صلى الله عليه وسلم بعد الصفا حتى اذا
نظر الى البيت صلى الله عليه وسلم
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج

وهذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
طواف التيمم وهو من ركعات الحج
اسماء هذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
اول العهد عليه السلام لما دخل مكة فطاف بها
صلى الله عليه وسلم بعد الصفا حتى اذا
نظر الى البيت صلى الله عليه وسلم
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج

وهذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
طواف التيمم وهو من ركعات الحج
اسماء هذا الطواف الطواف القدوم وهو من ركعات الحج
اول العهد عليه السلام لما دخل مكة فطاف بها
صلى الله عليه وسلم بعد الصفا حتى اذا
نظر الى البيت صلى الله عليه وسلم
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج
فقال يا ايها النبي اني قد
سألت الله ان يجعل هذا
طوافك من ركعات الحج

2

والعلامة افضل من العلم لان النبي صلى الله عليه وسلم هو الامام الحجة في العلم والدين والعلامة افضل من العلم لان العلم هو العلم بالدين والعلامة هي العلم بالدين والعلامة هي العلم بالدين والعلامة هي العلم بالدين

فوق

قول ١٢
ويطوف بالبيت للزيارة الخ ويسمى
الطواف الأفاضل وطواف يوم النحر
والطواف بعد طواف منى وقت الأضحية
قال وقت الطواف بعد طواف منى
من غير النحر قال هذا الأيام
انفضها كما في التضحية
قول ١٣

ف

فما جاء
قول
جل إليه الناس وقد انزلنا جاناً اكثر من
اللائحة حكموا الامم
نبيه
١٢

حل ليه النساء و الله
لا كثر حكم الكل
نبيه

وهذا الطواف مؤلف من وضوء في الحجاز هي
 المأمور به قوله فيطوفوا بالبيت العتيق
 والركن في هذا الطواف أربعة اشواط
 وما زاد عليها واجب "اجوده زبدة



فوق

قوله
يذكر مع كل حصاة اى يقول بسم الله والله
أكبر ويؤمن به يعقب كل حصاة
ويدعو الله حاجته ويحصل بالحق ما يريد
فحق الماء كافى سائر الادوية ج

فوق

ولا يقف عندهما ويقطع التلبية عند أول الحصات ثم يذبح
 ان احب ثم يحلق ويقصر والحلق افضل وقد حل له كل شيء
 الا النساء ثم يأتي بمكة من يوم ذلك ومن الغدا ومن بعد
 الغدا فيطوف بالبيت طواف الزيادة سبعة اشواط للطواف
 وقت الطواف ايام النحر وهي ثلثة فان كان سعي في
 طواف القدوم ولا سعي عليه ولا يرمي في هذا الطواف
 وسعى بعد على ما قدمناه فاذا طاف ودخل وسعى حل له
 النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخير
 عن هذه الايام فان اخره عنها لم يزد عند أبي حنيفة حج
 وقال لا شيء عليه ثم يعود الى منافعهم لها فاذا زالت الشمس
 من يوم الثاني من يوم النحر رمى الجمار الثلاث فبدأ بالتي
 يلي السجدة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
 يقف عندها فيدعو ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف
 عندها فيدعو ثم يرمي جمرة العقبة كذلك فلا يقف ويرفع
 يديه عقيب كل رمي ان كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال

والشاق ما شديداً
ان يرضى هذه الحيرة
فان يوقف بعد ما يستحي
ان كل رضى ليس بعده رضى
لما يوقف عند ما له رضى
ثوبى هو حيرة العفة تزدان

والشاق ما شديداً
ان يرضى هذه الحيرة
فان يرقب بعد ما يستحي
ان كل رضى ليس بعده رضى
لما يقف عند هالة ندرى
شربى حوى حيرة العبرة نذران

والشاق ما شديداً
ان يرضى هذه الحيرة
فان يرقب بعد ما يستحي
ان كل رضى ليس بعده رضى
لما يقف عند هاله ندرى
شربى حوض العبرة نذران

والشاق ما شديداً
ان يرضى هذه الحيرة
فان يقف بعد ما يستحي
ان كل رضى ليس بعده رضى
لما يقف عند ما لا يرضى
شربى حى حيرة العبرة تزدان

والشاق ما شديداً
ان يرضى هذه الحيرة
فان يوقف بعد ما يستحي
ان كل رضى ليس بعده رضى
لما يوقف عند ما له رضى
ثوبى هو حيرة العفة تزدان

والشاق ما شديداً
ان يرضى هذه الحيرة
فان يوقف بعد ما يستحي
ان كل رضى ليس بعده رضى
لما يوقف عند ما لا يرضى
شربى حوى حيرة العبرة تدارك

من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع

من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع

ان يبدأ من الميقات ويحرم بالعمرق ويدخل بمكة فيطوف
 لها ويسعى ويحلق ويقصر والحلق افضل وقد حل من عمرته وقطع
 التلبية اذا ابتدأ بالطواف ثم يقيم بمكة حلالا فاذا كان يوم
 التروية احرم بالحج من المسجد وفعل فعله المفرد بالحج
 وعليه دم التمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعا اذا
 رجع الى اهله وان اراد التمتع ان يسوق الهدى احرم وساق
 هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل واشعر البدنة
 عند ايديوسف ومحمل وهو ان يشق سنماها من الجانب الايمن
 او الايسر قال ابو خبيشة يكره وان دخل بمكة طاف وسعى
 ولم يحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبله
 جاز وعليه دم التمتع واذا حلق يوم التحرق حل من الاحرامين
 وليس له مكة تمتع ولا قران واذا اعاد التمتع الى بلد بعد
 فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه ومن احرم
 بالعمرة قبل شهر الحج وطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخل
 الشهر فتمها فيها واحرم بالحج كان متمتعا وان طاف

من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع

من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع
 من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع ولا يكره من التمتع

۱۰۰

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي جاء به نور الهدى والفرقان

ما كان عنك وشرك
ما شابه الطهارة في جوار
على الوقت هكذا
تطوف

عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما
عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما
عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما

فلا تطوف بها
توفي بمفاضة وهذا
لا يصلح للصلاة
تسبي عليها

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يحسن خلقه فليحسن إلى الخنايا

مفتی محمد رفیع
رحمۃ اللہ علیہ

للمرأة قبل شهر الحج أربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامة ذلك
لم يكن متمتعا وآثم بالحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي
الحجة فان قدم الاحرام بالحج عليها يجوز احرامه وانعقد حجا
وان حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت للاحرام واحرمت
وضعت كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى
تطهر وان حاضت المرأة بعد الوقوف وطواف الزيارة
انصرفت من مكة ولا شئ عليها الا ترك طواف الصداق باب
الجنائيات وان تطيب المحرم فعليه الكفاية فان تطيب
عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وان كان اقل من عضو
صدقة وان لبس ثوبا بخيط او غطي رأسه يومها كاملا
فعليه دم وان كان اقل من يوم فعليه صدقة وان حلق
ربع راسه فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من الربع
فعليه صدقة وان حلق موضع المحاجر فعليه دم عند
اي خيفة وعندهما عليه صدقة وان قص اظافر يده او رجليه
فعليه دم وان قص اظافر يده او رجليه

49

[illegible][illegible]

فولس وان قصب الدم ۳۳ هـ

من جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة
 فسجد جهر وعليه شاة وبمضى في الحج كما يمضي من لم يفسد
 جهر وعليه القضاء وليس عليه ان يفرق امرئ اذا حج في
 سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد
 جهر وعليه بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة
 ومن جامع في العمر قبل ان يطوف لها اربعة اشواط
 افسد ها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة فان وطى بعد
 ما طاف اربعة اشواط فعليه دم ولا تقسید عمره ولا يلزمه
 قضاؤها ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عابدا ومن طاف

دم وان قص اقل من خمسة اطاخير فعليه صدقة وان قص
 خمسة اطاخير متفرقة من يديه ورجليه فعليه صدقة
 عند ما وقال محمد بن دهم كالموقفها من يديه واحدا وان
 تلبس او لبس الخطا وحلق من عذر فهو بخير ان شاء
 الله وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع
 وان شاء صام ثلاثة ايام وان قبل وليس بشهوة فعليه
 دم ومن جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة
 فسجد جهر وعليه شاة وبمضى في الحج كما يمضي من لم يفسد
 جهر وعليه القضاء وليس عليه ان يفرق امرئ اذا حج في
 سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد
 جهر وعليه بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة
 ومن جامع في العمر قبل ان يطوف لها اربعة اشواط
 افسد ها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة فان وطى بعد
 ما طاف اربعة اشواط فعليه دم ولا تقسید عمره ولا يلزمه
 قضاؤها ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عابدا ومن طاف

من جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة
 فسجد جهر وعليه شاة وبمضى في الحج كما يمضي من لم يفسد
 جهر وعليه القضاء وليس عليه ان يفرق امرئ اذا حج في
 سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد
 جهر وعليه بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة
 ومن جامع في العمر قبل ان يطوف لها اربعة اشواط
 افسد ها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة فان وطى بعد
 ما طاف اربعة اشواط فعليه دم ولا تقسید عمره ولا يلزمه
 قضاؤها ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عابدا ومن طاف

من جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة
 فسجد جهر وعليه شاة وبمضى في الحج كما يمضي من لم يفسد
 جهر وعليه القضاء وليس عليه ان يفرق امرئ اذا حج في
 سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد
 جهر وعليه بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة
 ومن جامع في العمر قبل ان يطوف لها اربعة اشواط
 افسد ها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة فان وطى بعد
 ما طاف اربعة اشواط فعليه دم ولا تقسید عمره ولا يلزمه
 قضاؤها ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عابدا ومن طاف

ومن كان لطاف الصدر
لغ لا يزد من الطواف الزيادة
وان كان ولجبا فلا به من اقلها الزيادة
وهو

ومن ترك طواف الزيارة: ثلثة اشواك
فعلية ثلثة هذا المربع واما اذا جاز
في ايام الفجر فلا شيء عليه

و بعد حمد نام و اختر بن محمد بن قاسم الزمانی
فان السیغ عندہ فرس کھوارق الزیادہ
جو ہر ناپیر

طواف القدوم ^{لا زاد في القصر في الركعتين} ^{هراية} صدقة وان طاف طواف
الزيارة ^{كلا روي عن ابن عباس} صدقة ولو طاف جنباً فعليه بدنة
والأفضل ان يعيد الطواف ما دام بمكة ولا ينج عليه ومن
طاف طواف الصدر ^{في الصلاة} صدقة ومن ترك من
طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه شاة ولو ترك ثلثة اشواط
من طواف الصدر فعليه صدقة ومن ترك السعي بين الصفا
والمروة ^{هراية} تهجمه ومن افاض من عرفات قبل الايام فعليه دم
ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم ومن ترك رمي الجما
في الايام كلها ^{لا يرضى الا بالحيات} اوى يوم واحد فعليه دم وكذا لو ترك رمي
جمرة العقبة يوم النحر وان ترك رمي جمرة من الجمار الثلث
يومان الايام الثلاثة فعليه صدقة ومن اخر الحاقح حتى
مضت ايام النحر فعليه دم عند ابخيفة ^{هراية} روح وقال لا يجب
بتأخير النسك ^{عند} وكذلك اذا اخر طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم
ابخيفة واذا قتل المحرم صيداً او بدلاً عليه من قتله فعليه الجزاء
والعامد والناسي والمبتدى والعائد سواء والجزء عند ابخيفة ^{هراية}

۱۰۰

فوق
ومن ذلك روي الجار في الأيام كلها الملتحق
فذلك الواجب وكيف غير ثم ولحل لا أن الجاس
محل كما في الخلق والترك إنما يتحقق بعرض
الشمس من أوالتشريق في ١٢ هـ لا
في الأخير النسخ لها
عيب

[illegible]

متحد كمالی
 الشمس من ايام التشريع
 قوتی و ما لا یجب فی الخیر النسیک لها
 ان ما فات مستدرک بالقضاء ولا یجب
 يوم القضاء و شیء آخر و له حد یثاب ابن مسعود
 هدیة من تقدم نسکا علی فیما
 ۱۰

فصل

قوله
ولما قبل المحرم صديقه اذا ما القتل فلقوه
تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فإنه حرم وما الله بلام
فيها خلاف الشافعي وما قول عطاء
اجتمع الناس على أن على الزال الجناة
هذير

فاسد

فأصل اللفظة "صيد" وهو الممتنع بالوشح
توالده وشواه في الماء و
البر وصيد البحر ما يكون
صيد البر لا يبر وصيد في
القول تعاقب الصيد البر
الحرم وصيد البحر حلال
اعلان صيد البحر ارمي

والاصل في البدن العروا فان ساقها
 قداما وان شاربها والاصلا
 وهو ما قداما مستقر اليد اليسرى وهو
 قولهم
 في كل دم هو الكواران وكان الهدى
 الصمد هديا رابع الكثرة صفا واصل
 على ان اليد اليمنى ذاك الجرد
 الا في الحرم قال الله

والاول ان يتولى آدود عار الى صلا الله
 عليه وسلم ما انما به بدنته في حجة الوداع
 فخر بها بعدا وستين روي في الباقي عليه
 قولهم
 وبهجه الم بكر الضار والجمع هو الراء
 قولهم
 فربما من العطب بدلت من ساق هدا
 هدا تكلم فان تكل قال ومن ساق هدا
 عطب ثم قال والاعطى البدنة ثلث
 الاول في الهدى مطلقا وهذه في البنية
 او يقال ذكر في الاول هدا عطب غايه
 ولم يبين بالفعل العاطب فصار ذكره
 شبهة

٤٤

بقية الهدايا في اتي وقت شاء الا ان الهدى لا يجوز
 الا في الحرم ويجوز التصديق بها على ساكني الحرم وغيرها
 يجب التفريق بالهدايا والافضل في البدن النحر في المقرا
 وكذلك في النعم والاولى ان يتولى فحما بنفسه اذا كان
 يحسن ذلك ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى
 اجر الجزاء منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها
 ركبها وان استغنى لم يركبها وان كان لها لبن لم
 وينضح ضرعها بالماء البار وحى ينقطع اللبن ومن
 هدايا عطب في الطريق ان كان تطوعا فليس عليه
 وان كان واجبا اقام غيره مقامه وكذلك لو اصاب
 عيب كثيرا قام غيره مقامه وضع بالمعيب ما شاء
 عطب البدنة في الطريق فان كان تطوعا فخرها وصنع
 نعلها بدمها وضرب بها صفتة سنامها ولم ياكل منها
 هو ولا غيره من الاغنياء وان كانت واجبة اقام غيرها
 مقامها وضع بها ما شاء ويقلد هدى التطوع والتمت

لان الواجب باق في ذمته
 ع
 هذا اذا كان موقرا احسانا
 قولهم
 وقيل هدى التطوع النحر
 والماء من الهدى النحر
 الا بطلان التمام الجوهري

والقرآن ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنابات كتاب
 البيوع البيوع ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ
 الماضي بان يقول احدهما بعث والاخر اشترت فاذا وجب
 احدهما لمتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار ان شاء قبله في المجلس
 وان شاء رده وبهما قام عن المجلس قبل القبول بطل
 الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزوم البيوع ولا تجب
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والا عواض
 المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حق جواز البيوع
 والايمان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة القدر
 والصفة والجنس ويجوز البيوع بشئ حال ومؤجل اذا كان
 الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على الب
 نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد لان
 يبين احدهما ويجوز بيع الطعام والحبوب مكائله وموزن
 ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه
 لا بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبة طعام كل فطين

ولا يقلد دم الاحصار ولا يقلد دم الجنابات كتاب
 البيوع البيوع ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ
 الماضي بان يقول احدهما بعث والاخر اشترت فاذا وجب
 احدهما لمتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار ان شاء قبله في المجلس
 وان شاء رده وبهما قام عن المجلس قبل القبول بطل
 الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزوم البيوع ولا تجب
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والا عواض
 المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حق جواز البيوع
 والايمان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة القدر
 والصفة والجنس ويجوز البيوع بشئ حال ومؤجل اذا كان
 الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على الب
 نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد لان
 يبين احدهما ويجوز بيع الطعام والحبوب مكائله وموزن
 ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه
 لا بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبة طعام كل فطين

ولا يقلد دم الاحصار ولا يقلد دم الجنابات كتاب
 البيوع البيوع ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ
 الماضي بان يقول احدهما بعث والاخر اشترت فاذا وجب
 احدهما لمتعاقدين البيوع فالآخر بالخيار ان شاء قبله في المجلس
 وان شاء رده وبهما قام عن المجلس قبل القبول بطل
 الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزوم البيوع ولا تجب
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والا عواض
 المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حق جواز البيوع
 والايمان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة القدر
 والصفة والجنس ويجوز البيوع بشئ حال ومؤجل اذا كان
 الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على الب
 نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد لان
 يبين احدهما ويجوز بيع الطعام والحبوب مكائله وموزن
 ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه
 لا بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبة طعام كل فطين

[illegible]

بدرهم جاز البيع ويقع في قفيز واحد عند البيخيفة الا ان
يسمى حلة ففيزاتها قال لا يجوز مطلقا ومن باع قطيع الغنم
كل شاة بدرهم فالبيع فاسد في جميعها عند البيخيفة وقالوا
البيع جائز في جميعها وكذلك لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم
ولرسم حلة الذرعان ومن ابتاع صبرة طعام على انها مائة
فقيز بمائة درهم فالبيع جائز فان وجدها اقل من ذلك
فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته من
الثمن وان شاء فسخ العقد وان وجدها اكثر فالزيادة
للباع ولا خيار للمشتري ومن اشترى ثوبا على انها عشرة
اذرع بعشرة دراهم او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم
فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بالجمله
الثمن وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي
سماه في المشتري ولا خيار للبايع ولو قال بعثتها على
انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها
ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بحصتها

انما هو على هذا الاثر لا يوجب في ذلك عتدا
 مختلفا لان كل واحد من الذراع من الموز
 المائع هو جزء من ذلك
 قولهم ان شاء الله تعالى
 الثمن ان شاء الله تعالى
 ويكون ان شاء الله تعالى
 البائع لو وقع العقد على قدر معين
 قولهم ان شاء الله تعالى

٤٨
 ذراع جشع دراهم و ارضا على انما شئ
 ما تير ذراع بمائة درهم و ان كان الذرع
 و نصف في الثوب لا ندعاه من الطول
 و المرض في الحيوان بخلاف القدر و الصبر
 كما لا طرف في الحيوان بخلاف القدر و الصبر
 لان القدر و الصبر المذكور لا جوهر
 فيه ما القوت الوصف المذكور لا جوهر
 قوله
 في عشرة اذرع من مائة
 انك

فان وجدها في فروعها فاسد عندنا ^{بغير} عسر
فروعها في فروعها فاسد عندنا ^{بغير} عسر
من سقم حانها لان ذلك معلوم
فان وجدها في فروعها فاسد عندنا ^{بغير} عسر
فروعها في فروعها فاسد عندنا ^{بغير} عسر
من سقم حانها لان ذلك معلوم

وان شاء تركها وان وجدها زائفة فالشترى بالخيار ان
 شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسح البيع
 ومن باع دارا دخل بناءها في البيع وان لم يسم ومن باع
 ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسم ولا
 يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا
 او شجرا فيه ثمرة فثمرتها للبائع الا ان يشترط المتبايع
 للبائع اقطعها وسلم البيع ومن باع ثمرة لم يبدل صلاحها
 او قد بدل جازا للبيع ووجب على المشتري قطعها في الحال
 فان شرط تركها على النخيل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع
 ثمرة ويستثنى اربطها لمعلومة ويجوز بيع الحظوة في
 سبيلها والباقي في قشره ومن باع دارا دخل في البيع
 مفاتيح اغلاقها واجرة الكيال على البائع واجرة وزن
 الثمن على المشتري وان باع سلعة بثمن قيل للمشتري
 ارفع الثمن او لا فاذا دفع قيل للبائع سلم ومن باع سلعة
 بسلعة او ثمنين قيل لها سلم معا باب خيار الشرط

ومن باع دارا دخل بناءها في البيع وان لم يسم
 فالشترى بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم
 وان شاء فسح البيع ومن باع ارضا دخل ما فيها من
 النخل والشجر في البيع وان لم يسم ولا يدخل الزرع في
 بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه
 ثمرة فثمرتها للبائع الا ان يشترط المتبايع للبائع
 اقطعها وسلم البيع ومن باع ثمرة لم يبدل صلاحها
 او قد بدل جازا للبيع ووجب على المشتري قطعها في
 الحال فان شرط تركها على النخيل فسد البيع ولا
 يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى اربطها لمعلومة ويجوز
 بيع الحظوة في سبيلها والباقي في قشره ومن باع
 دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها واجرة الكيال
 على البائع واجرة وزن الثمن على المشتري وان باع
 سلعة بثمن قيل للمشتري ارفع الثمن او لا فاذا دفع
 قيل للبائع سلم ومن باع سلعة بسلعة او ثمنين
 قيل لها سلم معا

٤٤
 ومن باع دارا دخل بناءها في البيع وان لم يسم
 فالشترى بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم
 وان شاء فسح البيع ومن باع ارضا دخل ما فيها من
 النخل والشجر في البيع وان لم يسم ولا يدخل الزرع في
 بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه
 ثمرة فثمرتها للبائع الا ان يشترط المتبايع للبائع
 اقطعها وسلم البيع ومن باع ثمرة لم يبدل صلاحها
 او قد بدل جازا للبيع ووجب على المشتري قطعها في
 الحال فان شرط تركها على النخيل فسد البيع ولا
 يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى اربطها لمعلومة ويجوز
 بيع الحظوة في سبيلها والباقي في قشره ومن باع
 دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها واجرة الكيال
 على البائع واجرة وزن الثمن على المشتري وان باع
 سلعة بثمن قيل للمشتري ارفع الثمن او لا فاذا دفع
 قيل للبائع سلم ومن باع سلعة بسلعة او ثمنين
 قيل لها سلم معا

من القبض والبيع معا
 بالخطبة على وجهين
 يمكن احدهما ان يكون
 قولها اهبها لي سلم ومن
 لا احتمال له
 فيستلزم ان يكون
 قولها اهبها لي سلم
 لا يحتمل ان يكون
 قولها اهبها لي سلم
 لا يحتمل ان يكون
 قولها اهبها لي سلم

ومن باع دارا دخل بناءها في البيع وان لم يسم
 فالشترى بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم
 وان شاء فسح البيع ومن باع ارضا دخل ما فيها من
 النخل والشجر في البيع وان لم يسم ولا يدخل الزرع في
 بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه
 ثمرة فثمرتها للبائع الا ان يشترط المتبايع للبائع
 اقطعها وسلم البيع ومن باع ثمرة لم يبدل صلاحها
 او قد بدل جازا للبيع ووجب على المشتري قطعها في
 الحال فان شرط تركها على النخيل فسد البيع ولا
 يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى اربطها لمعلومة ويجوز
 بيع الحظوة في سبيلها والباقي في قشره ومن باع
 دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها واجرة الكيال
 على البائع واجرة وزن الثمن على المشتري وان باع
 سلعة بثمن قيل للمشتري ارفع الثمن او لا فاذا دفع
 قيل للبائع سلم ومن باع سلعة بسلعة او ثمنين
 قيل لها سلم معا

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة
 ايام فادونها ولا يجوز اكثر منها عند البيع فيخرج وخيار
 البائع يمنع خروج البيع عن ملكه فان قضا المشتري في
 مدة الخيار فملكته ضمن القيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج
 البيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه وعندهما يملكه
 فان ملكته في يد المشتري في مدة الخيار هلك بالثمن و
 كذلك ان دخل عيب ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ
 في مدة الخيار وله ان يميزه فان اجاز بغير حصره
 صاحبه جان وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر
 حاضرا وان مات من له الخيار بطل خياره ولم ينقل
 الى ورثته ومن باع عبدا على انه جبار وكاتب وكان
 بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار انشاء اخذ بجميع الثمن
 وان شاء تركه باختيار الروية ومن اشترى شيئا
 لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه انشاء اخذه وان
 شاء رده ومن باع شيئا لم يره فلا خيار له واذا

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر منها عند البيع فيخرج وخيار البائع يمنع خروج البيع عن ملكه فان قضا المشتري في مدة الخيار فملكته ضمن القيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج البيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه وعندهما يملكه فان ملكته في يد المشتري في مدة الخيار هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يميزه فان اجاز بغير حصره صاحبه جان وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر حاضرا وان مات من له الخيار بطل خياره ولم ينقل الى ورثته ومن باع عبدا على انه جبار وكاتب وكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار انشاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه باختيار الروية ومن اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه انشاء اخذه وان شاء رده ومن باع شيئا لم يره فلا خيار له واذا

من هذا الباب...

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر منها عند البيع فيخرج وخيار البائع يمنع خروج البيع عن ملكه فان قضا المشتري في مدة الخيار فملكته ضمن القيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج البيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه وعندهما يملكه فان ملكته في يد المشتري في مدة الخيار هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يميزه فان اجاز بغير حصره صاحبه جان وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر حاضرا وان مات من له الخيار بطل خياره ولم ينقل الى ورثته ومن باع عبدا على انه جبار وكاتب وكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار انشاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه باختيار الروية ومن اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه انشاء اخذه وان شاء رده ومن باع شيئا لم يره فلا خيار له واذا



عن مالك بن النضر وهو قاتل
الفرار ما ذكره شيخنا في كتابه

اعطى في الدنيا

المشتري في القلم

البايع والبيعة

لويحيى و
الاشترى و
دار الى جنبها
بباعد وادكا

يَتَّبِعُ

قوله القبط وهذا

من ذوات الاله

المشتري مع

والقول
بأنه ملكك
بأنه ملكك
بأنه ملكك

10/11/20

وان قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي
العقد عوضان كل واحد منهما مال بنفسه ملك المبيع
ولزمته قيمته ولكل واحد من المتعاقدين فسخ فان باع
المشتري واغتقه فخذ بيعه وعتقه عندنا واذا باع
المشتري شراء فاسداً انقطع حق البائع الاول ومن جمع
بين جز وعبد او بين شاة زكية وميتة بطل البيع فيهما
ومن جمع بين عبد ومدبر او بين عبد وعبد غيره صح
البيع في العبد الذي له بحصته من الثمن وفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن النخس والسوم على سوم غير وعن
تلقح الجلب عن بيع الحاضر البادي والبيع عندنا ان الجمعة
وهذا كله مكروه ولا يفسد العقد بهذه الاشياء ومن
ملك مملوكين صغيرين احدهما ذرهم محرم من الآخر
لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احدهما كبيراً والاخر صغيراً
فان فرق بينهما كره ذلك وجاز العقد وان كانا كبيرين
لا يباس بالتفرق بينهما **باب الاقالة**

[illegible]

[illegible]

الا قاله جائزه في البيع مثل من الاول فان شرط اكثر من
 ذلك وافل الشرط باطل وهي فسخ في حق المتعاقد بن وبيع
 جدد في حق غيرها وهلاك الثمن لا يمنع صحة الا قاله و
 هلاك البيع يمنع صحتها وان ملك بعض المبيع حاز لا قاله فيما
 بقى باب المراجعة والتولية المراجعة نقل مملكه
 بالعقد الاول بالثمن الاول مع زياده ونحوه والتولية
 نقل مملكه بالعقد الاول من غير زياده ونحوه ولا نقصا
 ولا يصح المراجعة والتولية حتى يكون العوض بماله مثل
 ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة القصار والصباغ
 والطراز والفتال واجرة حمل الطعام ويقول قام على
 بكذا ولا ان يقول اشتريته بكذا فان اطلع المشتري على
 خيانه في المراجعة فهو بالخيار عند المراجعة ان شاء اخذ
 بجميع الثمن وان شاء رد وان اطلع المشتري على الخيانة
 في التولية اسقطها من الثمن عند المراجعة وقال ابو يوسف
 يحط فيها وقال محمد لا يحط ومن اشترى شيئا ما ينقل

[illegible]

بجنتي ودرهم دشت
الرجح وهو درهم وعشرون
والنبيذ ان شاء الله
الله وان شاء رضى به جميع التبرك
تدري بينهما فاقاك والى وجهه
مثل قول لخصم في الزانية
مثل قول ابا يونس
جوهرى
ويجوز

ويجوز له بيعه حتى يقبض ويجوز عندنا بيع العقار
 قبل القبض عند أبي حنيفة مع والي يوسف وعند محمد
 لا يجوز ومن اشترى ميكة لمكائلة او موز وناموزة
 لم يجز للشري الثاني ان يبيعه او ياكله حتى يعيد الكيل
 والوزن والتصرف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للشري
 ان يزيد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع
 ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك
 ومن باع ثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا وكل
 دين حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا الا القرض فان
 تأجيله لا يصح **باب الربوا** الربوا حرام في كل
 مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلة
 فيه عندنا الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا
 بيع المكيل او الموزون بجنسه مثله بمثل جاز البيع وان
 تفاضلا لم يجز صح بيع الجفنة بالجفتين والتفاحة
 بالتفاحتين والبضرة بالبضتين والمجوزة بالمجوزتين

و يجوز له بيعه حتى يقبضه ويجوز عندنا بيع العقار
قبل القبض عند أبي حنيفة و يروى في يوسف وعند محمد
لا يجوز ومن اشترى مكيلا مكائلا او موزا موازنة
لم يجز للمشتري الثاني ان يبيعه او ياكله حتى يعيد الكيل و
الوزن والتصرف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري
ان يزيد للبائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في البيع
و يجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك
ومن باع بثمن حال ثم اجله اجلا معا وصار مؤجلا وكل
دين حال اذا اجله صاحبه صار مؤجلا الا القرض فان
تاجيله لا يصح **باب الربوا** الربوا حرام في كل
مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلّة
فيه عندنا الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا
بيع المكيل او الموزون بجنسه مثالا مثل حاز البيع وان
تفاضلا لم يجز صح بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة
بالتفاحتين والبيضه بالبيضتين والمجوزة بالمجوزتين

فَأَخَذَهُمْ مِّنْ يَّمِينِهِمْ أَلْفٌ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِئَلَّامُ يَرْجُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْيُنًا عَلىَّ دُونِ الْحَرْبِ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارَ الْفِتْنَةِ فَاعْتَصِمُوا كَمَا صَبَرْتُمْ عَلَىٰ نِعْمَتِي ۖ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝

قوله

ومعنى مقدار راس المال اذا كان
الرجوع الى اوله والى القصد يحصل
لاشارة الى انهم الذين لا يحررو
صادق اليك ولا يسهل في المجلس بالول
سمايان يلا يدري في كذا في مزاير
علم قدرة لا يدري في كذا في مزاير

قوله

ان كان له حمل ومؤنه الى راس المال له
لا تخوته له بانه يعلم اليه حيث يقيم عند
ان حيدر ودد هاريل في مكان العدل
كالمسك وعقود جوهرة

قوله

لا يجوز التصرف في راس المال الا بالاول
فما يميز دعوت المصلح الحق بالحق
واما الثاني لان السلم ليس بالبيع
فالمبيع قبل القبض يكون قسماً
فحق السلم في الجوهر لا يملكه احد ما تنافى
فما دام خاشا الا في معاد الاول التي تنافى
درا يجوز السلم لا يملكه باليود واليود

١٥

واما الثاني لان السلم ليس بالبيع
فالمبيع قبل القبض يكون قسماً
فحق السلم في الجوهر لا يملكه احد ما تنافى
فما دام خاشا الا في معاد الاول التي تنافى
درا يجوز السلم لا يملكه باليود واليود

قوله

واما السلم في الجوهر فله خلاف ثالث
الحديث في السلم قبل حاش والعصم
اخره تقول في السلم لا يجوز وكذا
عن ان حيدر ودد هاريل في مكان العدل
فالمسك وعقود جوهرة

قوله
ولا يصح السلم الا مؤجلاً
احتملوا في اداءه قبل شهر وقيل
الشهر ايام والاول اصح كذا في
الطائفة جوهرة

الحل ولا يصح السلم الا مؤجلاً ولا يصح السلم عند ان
حصره لا تسبغ شرائط الجنس والوصف والتقدير
والنوع والاجل ومعرفته مقدار راس المال اذا كان مما
تعلق العقد بمقداره كالمكبل والموزون
والمعدود وتسمية مكان الذي يوفي فيه ان كان
له حمل ومؤنه وما لا يحتاج الى تسمية راس
المال اذا كان معناه ولا الى مكان التسليم و
يسلمه في موضع العقد ولا يجوز السلم حتى يقبض
راس المال قبل ان يفارقه ولا يجوز التصرف في راس
المال ولا في السلم فيه قبل القبض ولا يجوز الشركة ولا
التولية في السلم فيه ويجوز السلم في التباين اذا بين
طولا وعرضا ورقعة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في
الخرن ولا باس بالسلم في الاجر واللابن اذا سمي ملبنا
معلوما وكلما امكن ضبط صفته ومعرفته مقداره جاز
السلم فيه وما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز

قوله
ولا يصح السلم الا مؤجلاً
احتملوا في اداءه قبل شهر وقيل
الشهر ايام والاول اصح كذا في
الطائفة جوهرة

السلم

۱۰

قوله
الا ان يكون الخ وهذا عند هاهنا
قال تعالى يجرؤ ان لا يفعل الا
قوله لا يفعل الا

فَقَالَ: "إِنْ يَكُونُ الْخَبْرُ حَقًّا، أَسْتَفِيزُكُمْ بِأَسْئَلَةٍ: أَمْ يَكُونُ الْخَبْرُ كَذِبًا؟"

لأولئك الصنف هو البند
والضفادع وغير ذلك
من مجتمعات والتقاليد

بالحديث والفتنة
من مجلس الاثمان
اذا كان كل
سبع

بمقتضى
المرجع الى نقل
والصرف هو التنا
ثم انصرف

لا يقصد به ذلك

السلم فيه ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع ولا يجوز
بيع الخمر والخنزير ولا يجوز بيع دواب القمل إلا ان يكون مع القمل
ولا النحل إلا ان يكون مع الكوارة واهل الذمة في البيع المسلمين
الا في الخمر والخنزير خاصة فان عقدهم على الخمر كعقد السلم
على العصير عقدهم على الخنزير كعقد السلم على الشاة
باب الصرف الصرف هو البيع اذا كان كأول واحد من
العوضين من جنس لا ثمان وأن باع فضة بفضة أو ذهبا
بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل وأن اختلفا في الجودة
والصياغة ولا بد من قبض عوضين قبل الافتراق
عن المجلس وأن باع ذهبا بفضة جاز التقاض قبل وجوب
التقاضي فان افترقا في الصرف قبل قبض عوضين
واحدهما بطل العقد ولا يجوز التصرف في ثمن الصر قبل
قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة ومن باع
سيفا محلي مائة درهم وحلية خمسون فدفع من ثمنه خمسين
جان البيع والمقبوض حصته الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك

والله اعلم بالصواب

فوف

على يد
الشيخ
نظروا ولا تفرحوا

قال الخليل رحمه الله عليه الصلوة وال

ما نقل بل هو النقل
ما انصر فواصف الله فلو
اعمال لا يقصد بزيادته

النقل

قول

وان كان الغالب عليها التثاقل
وكان في حكم العرض لان الحكم الغالب
وهذا اذا كانت له فخاص من الغش
صارت مستهلكة

قول

فاذا بيع بجنسها التثاقل
والغشوة كذا خربت من حكمها
حكمة الفلوس

قول

بطل البيع عندا في خفيفة وقال
ابو يوسف وسف سج قال في النهاية
كسدت اي في جميع البلدان اما ان كانت
تزوج في هذا البلد لا تزوج في غيره
لا تفصل البيع جوهر منبهر

وان كان الغالب على الذانير الذهب فهو النذهب يعتبر
فيهما من تحرير التفاضل ما يعتبر في الجهاد وان كان
الغالب عليهما الغش فليست في حكم الدرهم والذنانير
فاذا بيع بجنسها متفاضلا جاز وان اشترى بها سلعة
ثم كسدت قبل القبض وترك الناس المعاملة بها بطل
البيع عندا بخيفة زوج وقال ابو يوسف يجب قيمتها يوم
البيع وقال محمد قيمتها اخر ما يتعامل الناس بها ويجوز
البيع بالفلوس فان كان نافقة جاز البيع بها وان لم
يعين وان كانت كاسدة لا يجوز البيع بها حتى يعين و
ان باع بالفلوس النافقة ثم كسدت قبل القبض بطل
البيع عندا بخيفة زوج ومن اشترى شيئا بنصف درهم
من الفلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم من
الفلوس ولو دفع الى صير في درهم فقال له اعطني
بنصفه فلو ساء بنصفه نصف درهم الاحبة فسد
البيع في الكل وقال جاز في الفلوس وبطل في الدرهم

قول

فسد البيع في الكل لان الصفة
متحل في الفلوس اقوى في شيعة
مداير

قول

بطل البيع في الفلوس لان
البيع بنصف درهم
بالفلوس جاز وبيع
النصف بنصف الاحبة
ربوا فلا يجوز
مداير

١٢٥



يقضي على الرأى لان له في حق المالك
وعلق في حق الرأى في الخط ويا اياه
استفاد فلا

卷之五

من هذا الموضع الخ لا يدل العدل على الحق
لقيام مقامه ليس العدل مع الحق

فوق

قول
يقول المولى محمد بن عبد الله
الوداد الإجماع كان في الصلاة
عليه عند أبي حنيفة من بعض ما كان
مثل ذلك من ما سببه من المسئلة لما فيها
فلازم على قول أبي حنيفة ربح لا نراة اتفاق الرافضين
مكان الجهاد كانا مستوفى الجيار من الزيوني
فيكون كالرمح
قول
الوداد محمد بن عبد الله

۱۰

10

[Handwritten signature]

من كل الدين فيكون من كل جزء من أجزاء
 ما في الدين في كل جزء من كل جزء
 منها شيئا من المال مثل ان يقول رهنه يا ابن
 كل واحد من الخمس مائة وكان الربح في كل واحد
 الاصل وهو البسوط في كل ارباب ان يقبض
 اذا دى خمس مائة راج
 مطلقا سواء كان

٢٤

وأكثر فأقل عنده وأكثر فذلك وإن كانت قيمته الواجب
يضمن الوهن القيمة من خلاف جنيته عيني
عنه
شبه الجوزة عند
الفضل

في الامانات كالودائع والمضاربات ومال
الشركة ويصح الرهن برأس مال السلم وثمره الصرف
والسالم فيه فان هلك في مجلس العقد ثم الصرف
والسالم وصار المرهن مستوفيا لدينه حكما وان
افترا قبل هلاك الرهن بطل السلم واذا انفق
على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمرهن ولا للرهن
اخذ من يده وان هلك في يده هلك من ضمان المرهن
ويجوز رهن الدراهم والدينارين والمكيل والموزن
فان رهنهت بجنسها هلكت ملك بمثلها من
الدين وان اختلفا في الجودة والشراسة ومن كان له
دين على آخر اخذ منه مثل دينه وانفقه ثم علم انه كان
زيوفا فلا شيء له عليه عند بحينة بيعه وقال لا يرد
مثل الزیوف ويرجع بالحياء ومن رهن عبدا من
بالف نقض حصته احدهما لم يكن ان يقبضه حتى يؤدى
باقي الدين وان وكل الراهن المرهن او العدل او غيره

١٠٠

المقابلة عن نفسها وهذا عمل
عنه لا يقتضي الجود عند
المسلم لكون

لا تتركها
إي حبيبتة وعند ما يرضى
من خلالي جلس لك
مع الصديق

دعنا مكانه وفي الجامع الصغرى
بالقيمة من خلاي
ايحيضه

عشره عشره فضاع له يومها
فان رهن اربعه فضة وزنه
دهنا كانه وفي الجان
بالقيمة

عشر وعشرون فضاء
فان رهن



يده وجناية الراهن ^{على الرهن} مضمون وجناية المرتهن على
الرهن يسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن على الراهن
او على المرتهن او على المأمر وأجرة البيت الذي يحفظ
فيه الرهن على المرتهن ولأجرة الراعي على الراهن وكذلك
نفقة الرهن ونماء الرهن للراهن فيكون رهنا في يد راع
الاصل فان هلك نماء هلك بغير شيء وان هلك الأصل
وبقي النماء افتكه الراهن بحصته من الدين يقسم الدين
على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفكاك فإ
اصاب الأصل سقط وما أصاب النماء افتكه الراهن به ويجوز
الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة في الدين عند بحقيقة
ومحمد ولا يصير الرهن رهنا بها وقال أبو يوسف يجوز
وان رهن عينا واحدا عند رجلين بدين لكل واحد
منهما جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما والمضمون
على كل واحد منهما حصته دينه منها فان قضى من أحدهما
فكانت كلها رهنا في يده الآخر حتى يستوفي دينه ومن

[illegible]

فمنهم من يلعن الذين آمنوا ويلعن الذين هادوا
قال مالك انك لو فعلت ذلك لكانت من الكافرين
فمنهم من يلعن الذين آمنوا ويلعن الذين هادوا
قال مالك انك لو فعلت ذلك لكانت من الكافرين
فمنهم من يلعن الذين آمنوا ويلعن الذين هادوا
قال مالك انك لو فعلت ذلك لكانت من الكافرين

قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
الامانة

قوله لا تدعني
من جملة ما أحسنه الله
في كتابه

بعض اهل البيت
الذين لا يؤمنون

فمن رخصه وان كان
المجاور لا

فَيَكُونُ بِالْحَالِ لَا يَأْتِي

فوق

ان كان دينه و اولاده
ان القياس ان لا

تحتفل ان يساعده

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَوْفَى بِرَبِّهِ

bioRxiv preprint doi: <https://doi.org/10.1101/000000>; this version posted January 1, 2016. The copyright holder for this preprint (which was not certified by peer review) is the author/funder, who has granted bioRxiv a license to display the preprint in perpetuity. It is made available under aCC-BY-NC-ND 4.0 International license.

امره في البيع فقال كواحد منهما قد بلغت فالقول قول واحد
 احكام البائعين وقال ابو حنيفة رح لا يجزى في الدين اذا وجبت الدين
 على رجل مفلس طلب غرماءه حبسه والحجر عليه ولم يجز عليه وان
 كان له مال لم يتصرف فيه ولكن يحبس حتى يبيعه في دينه
 وان كان له دراهم ودينه دراهم قضاء القاضي بغير امره وان
 كان دينه دراهم وله دنانير باعها القاضي في دينه وقال اذا
 طلب غرماء المفلس الحجر عليه خراج القاضي عليه ومنعه عن انصرف
 والبيع والاقرار وباع القاضي المال ان امتنع المفلس ببيع
 وقسمه بين غرماءه ^{ليلا يفر الغرماء} بالبحص فان اقر فحال الحجر باقراره لزمه ذلك
 بعد قضاء الديون وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته
 اولاده الصغار وذوي الارحام وان لم يعرف للمفلس مال طلب
 غرماءه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين لزمه
 بلا عن مال حصل في يده كتمن البيع والقرض وفي كل دين التبر
 بعقد كالمهر والكنالة والحوالة ولم يجبس فيما سوى ذلك
 كموض المغصوب المستهلك وارث الجناية الا ان

[illegible]

41

فاحمد عشر درهمين والدينين
 وحل العلف بالدينين وان كان كذا وكذا
 فاحمد عشر درهمين والدينين
 وحل العلف بالدينين وان كان كذا وكذا
 فاحمد عشر درهمين والدينين
 وحل العلف بالدينين وان كان كذا وكذا

درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة وقال ابو يوسف
 ومحمد رح لم يصدق في اقل من مائتي درهم ولو قال
 له على درهم في ثلثة ولو قال على كذا كذا درهم
 لم يصدق في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا
 درهما لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما
 ولو قال له على الف اقر بدين وان قال له عندى او
 قبلى فهذا اقل بامانة في يده واذا قال له رجل لى
 عليك الف درهم دين فقال اتزنها او تنقذها
 او اجلنى بها او قد قضيتكمها فهذا اقرار منه
 ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقبر له في
 الدين وكذا به في التاجيل لزومه الدين
 حالا ويستحب للمقر له على الاجل ومن اقر
 استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء ولو لم يبق
 سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى الجميع
 لم يدر الاقرار وبطل الاستثناء وان قال

الذي لا يدرى ان كان كذا وكذا
 كذا وكذا لم يصدق في اقل من مائتي درهم ولو قال
 نقل فلو زنا لم يصدق في اقل من مائتي درهم ولو قال
 وقضيت بردي بدينين لم يصدق في اقل من مائتي درهم
 فخرج الوفاية على من استثنى
 الخ والاستثناء على من استثنى
 والاستثناء على من استثنى
 موصولا والتعجيل على من استثنى
 كما لم يلقط به وهو ان يقول ان شاء الله او
 ما شاء الله او ما استثنى
 الا عشرة الا استثناء من قوله
 رجوع وليس بالاستثناء بل هو ان يقول
 باطل وهذا لان الاستثناء من قوله
 قولهم ان كان من خلافه صح الاستثناء
 وقال ابو يوسف ان الاستثناء من قوله
 استثناء ولو لم يبق الاقرار به او
 قولهم او استثنى الاقرار به او
 بطل الاستثناء والاستثناء من قوله
 ولو لم يبق الاقرار به او
 قولهم او استثنى الاقرار به او

فاحمد عشر درهمين والدينين
 وحل العلف بالدينين وان كان كذا وكذا
 فاحمد عشر درهمين والدينين
 وحل العلف بالدينين وان كان كذا وكذا
 فاحمد عشر درهمين والدينين
 وحل العلف بالدينين وان كان كذا وكذا

فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء

له على مائة درهم الا دينارا والا فثلاثين حنطة لثمن مائة درهم
 الا قيمة الدينار والفقير فان قال له على مائة درهم لثمن كل
 درهم وان قال له على مائة وثوب فعليه ثوب واحد والرجع
 تفسير المائة اليه ومن اقر بحق وقال انشاء الله تعالى متصلا
 باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بدار واستثنى بناء نفسه
 فلم يقر له الدار والبناء وان قال بناء هذه الدار لي والعصية
 فلان فهو كما قال ومن اقر بقرى قوصة لثمنه التمر والقوصة
 ولو اقر بدارية في اصطبل لثمنه الدابة دون الاصطبل وان
 قال غصبت ثوبا في مندبل لثمنه جميعا وكذا لو قال له على
 ثوب في ثوب لثمنه جميعا وان قال له على ثوب في عشرة
 اثواب لم يلزمه الا ثوب واحد عند ايجيفته وبابى يوسف
 وقال محمد بن يازم واحد عشر ثوبا ومن اقر بغصبت ثوب جاء ثوب
 معيب فالقول قوله فيه وكذا لو اقر بثلثم قال هي زيوقة ضد
 مع مبهمة وان قال له على خمسة خمسة بدين الف والحب والحب خمسة خادرا
 قال ردت خمسة مع خمسة لثمنه عشرة وان قال له على عشرة درهم على عشرة ارباب

فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء

فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان غنيا فليؤت من ثمنه ما يشاء
 فان كان فقيرا فليؤت من ثمنه ما يشاء

[illegible]

وان استاجر العمل بالاجرة
عطيت ما هو ما دون فيه غير ما دون
في السبب الا انما انقسم اليها الا ان كان
حالا لا يقيس مثل تلك الدابة في بيعها
فهي في تلك الدابة في بيعها
فهي في تلك الدابة في بيعها
فهي في تلك الدابة في بيعها

بالثقل وان استاجر العمل عليها موقدا من الخطرة فعملها
اكثر منه فعطيت ضمن ما زاد الثقل لو كسح الدابة بلبجها واضربها
ضمنا معتادا فعطيت ضمن عندا في خيفة روح وعندا هما الا ضمن
اذا فعلت ذلك كما فعل الناس الاجبر على نوعين اجبر خاص
واجبر مشترك فالاجبر المشترك من لا يستحق الاجرة
حتى يعمل كالصباغ والقصاد والمتاع في يده امانة
حتى لو هلك في يدك بغير صنعه لم يضمن عندا بخيفة روح
وعندما يضمن الا في الخرق الغالب والسرقة الغالب والفرق
الغالب وما تلف بعمله كتحريق الثوب من دقه وزلق
السمال وانقطاع الجبل الذي يشد به المكاري الحمل وغرق
السفينة من مدها مضمون ومن غرق في السفينة او سقط
من الدابة لم يضمن واذا انفصل القصاد او زرع الزرع ولم يتجاوز
الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط من ذلك والاجبر
الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليمه نفسه للمدة المعلومة
وان لم يعمل كمن استاجر رجلا لخدمة منزله وليرى النعم

يضمن لا مكان الدابة في البيع
الاجرة والقيمة بخلاف ذلك
الا حاق على قسمين مشترك
من يعمل لا لو حلك كما يحل في بيع الدابة
غير مؤقت كان استاجر مشترك وان لم يعمل
مقبول بل لا تخصيص كان استاجر
او مؤقتا بل لا تخصيص كان استاجر
غفيرة ثم لم يبيع فحكم مشترك الا ان يقول
ولا يبيع غفيرة فيستحق الشراء الا ان يقول
يملك القصاد ونحوه فقال وان اشترى عليه ضمان
يضمن ما هلك في يده وان اشترى عليه ضمان
لان ذلك الضمان في الامانة في العمل
الاجرة والقيمة بخلاف ذلك
الا حاق على قسمين مشترك
من يعمل لا لو حلك كما يحل في بيع الدابة
غير مؤقت كان استاجر مشترك وان لم يعمل
مقبول بل لا تخصيص كان استاجر
او مؤقتا بل لا تخصيص كان استاجر
غفيرة ثم لم يبيع فحكم مشترك الا ان يقول
ولا يبيع غفيرة فيستحق الشراء الا ان يقول
يملك القصاد ونحوه فقال وان اشترى عليه ضمان
يضمن ما هلك في يده وان اشترى عليه ضمان
لان ذلك الضمان في الامانة في العمل

شروطه وان سفيان بن عيينة في بيع الدابة

فانما يضمن له ما هلك في يده وان اشترى عليه ضمان
لان ذلك الضمان في الامانة في العمل
الاجرة والقيمة بخلاف ذلك
الا حاق على قسمين مشترك
من يعمل لا لو حلك كما يحل في بيع الدابة
غير مؤقت كان استاجر مشترك وان لم يعمل
مقبول بل لا تخصيص كان استاجر
او مؤقتا بل لا تخصيص كان استاجر
غفيرة ثم لم يبيع فحكم مشترك الا ان يقول
ولا يبيع غفيرة فيستحق الشراء الا ان يقول
يملك القصاد ونحوه فقال وان اشترى عليه ضمان
يضمن ما هلك في يده وان اشترى عليه ضمان
لان ذلك الضمان في الامانة في العمل

فولج

وذلك ان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس

النور وكذلك الفرف في طعام الوليمة على الطباخ وانما استجد
رجلا ليضرب له لبنا يستحق الاجرة انا اقامه عند حفيظه
وقال لا يستحقها حتى يشرحبر ولو قال ان خطت هذا الثوب
فارسيا فبد رهم وان خطته روميا فبد رهمين جاز الشرطا
واى العاملين عمل استحق اجرة وان قال ان خطته اليوم
فبد رهم وان خطته غدا فنصف درهم فان خاطه اليوم
فله درهم وان خاطه غدا فله اجر مثله عند بي حفيظه
ولا يجاوز به عن نصف درهم وقال الشرطان جائزان
وان قال ان اسكنت في هذه الدكان عطارا فبد رهم الشهر
وان اسكنت حدا فبد رهمين جاز والى الامتن فعل المستحق
فيه وقال الاجارة فاسدة ومن استاجر دارا كل شهر يد رهم
فالعقد صحيح في شهر واحد وفسد في بقية الشهر لان اسمه
جملة الشهر ومعلومة فان سكن ساعة في الشهر الثاني صح العقد فيه
وكن ذلك حاكم كل شهر سكن في اوله وانما استاجر دارا سنة بعشرة
جاز وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمام

فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس

فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس
فان النور في الارض من نور الشمس

اللعائ
لبن خشت ملاين
الكس كالبخشت
شحن الكسكون نهادن
شحن الكسكون نهادن

قول

فان حلفنا بالثوب لثوب من ثوبه
ان شاء صاحب الثوب فبغير ثوبه
وان شاء انا فلا حاجة الى ثوبه
فان حلفنا بالثوب لثوب من ثوبه
ان شاء صاحب الثوب فبغير ثوبه
وان شاء انا فلا حاجة الى ثوبه

الثوب مع اليدين فان حلف بالخياط والصباغ ضامنان وان
قال صاحب الثوب علمته لي بغية لحر وقال الصباغ لا بل لغيري
فالتقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند ابجيفته وقال
ابو يوسف ان كان حريفا فله الاجرة والا فلا وقال محمد بن
كان الصباغ معروف فله هذه الصنعة بالاجرة فالتقول له والوا
في الاجارة الفاسدة اجر المثل ولا يتجاوز به المسمى وان قبض
المستاجر الدار لزمت له الاجرة وان لم يسكنها فان غصبها
غاصب من يد سقطت الاجرة عنه فان وجد بها عيبا يضر
بالسكنى فله الفسخ وان اخرجت الدار وانقطع الماء من الرعي
انفسخت الاجارة وان اقامت احد المتعاقدين وقد عقد
نفسه انفسخت الاجارة وان كان عقدها لغيره لم ينفسخ ويصح
شرط الخيار في الاجارة كما في البيع ونفسخت الاجارة بلاء عذر
كما استاجر كانا في السوق ليتجر فيها فذهب ماله وكس اجرا
دكانا او دارا ثم انفس لزمته ديون لا يقبله على قضائها الا من
ما اجر فنسخ القاع العقد وباعه في الدينون ومن استاجر بترتيسا

فان حلفنا بالثوب لثوب من ثوبه
ان شاء صاحب الثوب فبغير ثوبه
وان شاء انا فلا حاجة الى ثوبه
فان حلفنا بالثوب لثوب من ثوبه
ان شاء صاحب الثوب فبغير ثوبه
وان شاء انا فلا حاجة الى ثوبه

١٠٣

قول

انفسخت الاجارة وعقد
وهو الصحيح ومن اصحابنا من قال ان الفسخ
لا ينفسخ وعند محمد ان اللجوء اذا بناها ليس
للمستاجر ان ينسحب فيكون معنى قول الشيخ
انفسخت اي المستاجر ان ينفسخ هو بغيره

قول

وان اقامت احد المتعاقدين ان كان عقدها
اليت بينهما انفس كاستيجاره بعد الفدية
او دارا للسكنى ولا ينفسخ بموت من عقدها
لغيره كقولنا لا ينفسخ عندنا الشايف

في القاضى في هذا المأثورة
انفسخت القاضى في هذا المأثورة
انفسخت القاضى في هذا المأثورة
انفسخت القاضى في هذا المأثورة
انفسخت القاضى في هذا المأثورة
انفسخت القاضى في هذا المأثورة

وكن لك ان تضمن الدرك للمشتري عن البائع ولا شفعة له وكيل
المشتري اذا ابتاع فله الشفعة ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة له
وان اسقط الخيار وجبت الشفعة وان اشترى بشرط
الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا شراء فاسدا فلا شفعة
فيها فان اسقط حق الفسخ وجبت الشفعة وان اشترى
ذميا بالخيار وخنبر وشفيعها ذي اخذها بمثل الخمر بقيمة
الخنزير وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخمر و
الخنزير ولا شفعة في الهبة الا ان يكون بعوض مشروط
ولو وهب عقارا بغير شرط ثم عوضه دارا لم يجز فيه
الشفعة وانا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول
قول المشتري مع يمينه فان اقام اليينة فاليمين
للشفيع عند ابي حنيفة روح ومحمد روح وعند ابي يوسف اليينة
بينة المشتري وان ادعى المشتري ثمننا اكثر وادعى البائع
اقل منه ولم يقبض الثمن اخذ الشفيع بما قال البائع وما
ذلك خطأ عن المشتري وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري

[illegible][illegible]

١٤
 ومنه الشافعي والحنابلة والشافعي والحنابلة
 ومنها ما يقرع وعند مالك لا يقرع ولا يقرع
 ولا يقرع ولا يقرع ولا يقرع ولا يقرع
 يقرع الشافعي والحنابلة والشافعي والحنابلة
 الدعوى بقرع غير مذكورة لأن الشافعي والحنابلة
 شرح كذا
 قوله
 فان ادعى

المشتري ثمنه الأكثر وأرجأ البيع
أقل منه ولم يقبض الذي لا يقبض القول
البائع ومع قبضه للمشتري ١٢ شرح وقاية
قول الله
المشتري إذا ثبت ذلك
ولا يفت

بعضهم الآخر «جور»
نصفه ثمة فالذي مثله
أودعنا السار ضحا
عنه فان كان شفهيا
هذه ايضا «
ياخذ يقول الشري
لا اجبى وعند الاشبه
التم انما لقد ضا بالاج
الى قولنا ان
بالثمة وبعينه
ما قاله

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

الاول دون الثاني وان ابتاعها بثمن ثم دفع اليه ثوبا
عوضا عنه فالشفعة بالثمن من دون الثوب ولا يكره
الحيلة في سقاط الشفعة عند ابي حنيفة ربح وايبوسف
وقال محمد يكره واذا بنى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع
بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وقبضة
البناء او الغرس مقابلوعين وان شاء كلف المشتري
قلعه واذا اخذها الشفيع فبني او غرس ثم استحقت رجع
بالثمن ولا يرجع بقبضة البناء والغرس واذا انهدمت
دارا واحرق بناءها او جف شجر البستان بغير فعل احد
فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شأ
ترك واذا انقض المشتري البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ
العصاة بحصتها وان شئت فدع وليس للشفيع ان ياتخذ
التقص ومن ابتاع ارضا فيها نخل وعلى نخلها ثمرة
اخذها الشفيع بثمرها وان جزءه المشتري سقط عن
الشفيع بحصته واذا قضى القاضى للشفيع بالدار

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

قوله
لا يكون له في استاء
الشفعة عند ابي يوسف وفيما بعد
كبر الحيلة في استاء الشفعة في هذا الموضع

مضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويملك في المال يد مائة
 وأما شركة الصنائع كالتحياطين والصباغين يشتركون على
 أن يتقبلوا الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وما
 يتقبل كل واحد من العمل يلزم ويلزم شريكه وإن عمل أحد
 دون الآخر فالكسب بينهما انصافاً ولما شركة الوجود
 فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتربا بوجوهما
 وببيعهما فتصح الشركة في هذه الوجهة وكل واحد منهما وكيل
 الآخر فيما يشتر به فان شرط أن يكون المشتري بينهما
 نصفان فالزنج كذلك ولا يجوز أن يتفاضلا فيه وأن
 شرط أن يكون المشتري بينهما أثلاثا فالزنج كذلك
 ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد ولا ختشاء
 وما اصطاده واحتطبه واحتشاهما فهو له دون صاحبه
 فان احتطبا أحدهما أو أعانه الآخر فلا يخرج المثل ولو
 اشتركا ولا أحدهما بغل ولا آخر زاوية يسقى عليه الماء
 والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله

والمضاربة ويوكل من يتصرف فيه ويملك في المال يد مائة
 وأما شركة الصنائع كالتحياطين والصباغين يشتركون على
 أن يتقبلوا الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وما
 يتقبل كل واحد من العمل يلزم ويلزم شريكه وإن عمل أحد
 دون الآخر فالكسب بينهما انصافاً ولما شركة الوجود
 فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتربا بوجوهما
 وببيعهما فتصح الشركة في هذه الوجهة وكل واحد منهما وكيل
 الآخر فيما يشتر به فان شرط أن يكون المشتري بينهما
 نصفان فالزنج كذلك ولا يجوز أن يتفاضلا فيه وأن
 شرط أن يكون المشتري بينهما أثلاثا فالزنج كذلك
 ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد ولا ختشاء
 وما اصطاده واحتطبه واحتشاهما فهو له دون صاحبه
 فان احتطبا أحدهما أو أعانه الآخر فلا يخرج المثل ولو
 اشتركا ولا أحدهما بغل ولا آخر زاوية يسقى عليه الماء
 والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله

أما إذا كان الشريك في المضاربة
 على الجواز والباح وهو المباح
 وجوب الأجرة لأن الباح
 صادر من الكسب فتداسوق
 ملكا للغير وهو منقذ العمل
 والزاوية يعتقد أنها منقذ
 أجرة "أجور" منقذ

ولا بد من ان يكون الموكل قد اذن له المالك في بيع ما كان له من ماله
 وان كان الموكل قد اذن له المالك في بيع ما كان له من ماله
 وان كان الموكل قد اذن له المالك في بيع ما كان له من ماله
 وان كان الموكل قد اذن له المالك في بيع ما كان له من ماله

له والبيع في البيع والبيع في البيع والبيع في البيع
 والبيع في البيع والبيع في البيع والبيع في البيع
 والبيع في البيع والبيع في البيع والبيع في البيع
 والبيع في البيع والبيع في البيع والبيع في البيع

ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابيع لي ما
 رايت وان اشري لوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان
 يرد ما دام البيع في يده فان سلم الى الموكل لا يرد الا بان
 اليه ويحوز التوكيل بفعل الصرف والسلم فان فارق الموكل
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل
 وان ادفع الوكيل الى السر الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان
 يرجع به على الموكل وان هلك المبيع في يده قبل حبسه
 من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس حتى يستوفي
 الثمن فان حبسه ذلك كان مضمونا ضمان الرهن عند
 ابي يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة واذا
 وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكله
 دون الآخر كالبيع الا ان يوكلهما بالخصوص او بطلاق
 زوجته بغير عوض او بعقوبة عبك بغير عوض او بدين
 عنك او قضاء الدين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيما
 وكله الا ان ياذن له الموكل وكذا لو قال الراعي فيه برايك

فان لم يرد في مال الموكل فله ان يرد في مال الموكل
 فان لم يرد في مال الموكل فله ان يرد في مال الموكل
 فان لم يرد في مال الموكل فله ان يرد في مال الموكل
 فان لم يرد في مال الموكل فله ان يرد في مال الموكل

ولا ان يوكلك الى ما يحوز ان
 في بيعه ثم وكل الى ما يحوز ان
 في بيعه ثم وكل الى ما يحوز ان
 في بيعه ثم وكل الى ما يحوز ان

و بطلان الوكالة عن الموكل
او جرحه نزعوا للطبايع الغني المظبوط شهرا
عنا بيهوسف في وعنه ازكتر من اهور و دلا
و غلبه بطلان و تحول نقل در به احيانا
و قايه مسوقه

الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر
الطوسي

[illegible]

من هذا قول
من قد سئل عن قول
من قد سئل عن قول
من قد سئل عن قول

وكل الكتاب
روا في الفتوى

فان وكل بفهران مؤكله فعقد وكيله بحضرة
 جاز وان عقد بغير حضرة كان موقوفاً على
 اجازة المؤكل الاول وللمؤكل ان يعزل الوكيل
 من الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه
 جائز حتى يعلم به وبطل الوكالة بموت المؤكل
 او جنونه جنونا مطبقا او لحاقه بداء الحرب مرتدا
 واذا وكل المكاتب ثمة العبد والمأذون فحج عليه او
 الشريك ان ثم افرق اثنى هذه الوجود بطل الوكالة
 علم الوكيل او لم يعلم واذا مات الوكيل او جن جنونا
 مطبقا بطلت وكالته وان لحق بداء الحرب مرتدا او جن
 له ان يتصرف الا ان يعود مسلما قبل الحكم للحاقه من
 وكل آخر ببيع شيء ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والواقف
 بالبيع والشاء لا يجوز له ان يعتنق مع ابيه وجده وان اولاده
 وولد له وان وزوجه وعبد ومكاتبه ومع من لا تقبل
 شهادته والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير عند

[illegible][illegible]

والله اعلم
بما كنا نقاتل
في سبيل
الله ورسوله
والله اعلم
بما كنا نقاتل
في سبيل
الله ورسوله

قول

دور العوض لان الذي يبرأ بالدار
التي لا يلد في خصوصية من العوض
الاستحقاق في امر الاضحية من حق العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

عن السكون والانكار في حق المدعي عليه اذ لا يهين
وتقطع الخصومة وفي حق المدعي بغض المعاضة والسكون وان
على دار عن انكار لم يجب فيها الشفعة وان صالح على دار
عن انكار تجب فيها وان وقع الصلح عن اقرار واستحق بعض
المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصه ذلك من العوض
وان وقع الصلح عن سكون وانكار واستحق المتنازع فيه
رجع المدعي بالخصومة ويرد العوض ان استحق بعض ذلك ويرد
بحصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى خفا في دار ولم يعظه
فصولح عن ذلك على شيء لم استحق بعض الدار لم يرد شيئاً
من العوض والصلح جائز من دعوى لاموال والمنافع و
جناية العمد والخطأ ولا يجوز من دعوى حدود وقصاص قال
السيافعي يملك الاعتياض عن حد القذف واذا ادعى رجل
على المرأة نكاحاً وهي تتحد فصالحته على مال بينت حتى
باترك الدعوى جان وكان في مكف الخلع وان ادعت امرأة نكاحاً
على رجل فصالحها على مال بينت له لا يجوز وان ادعى على رجل

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قول

قول
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض
في يد غيره من غير ان يكون له نصيب من العوض

قوله

كتاب الهيئة قوله بالقبض عندنا وعند الشافعي مع وقال مالك واحمد القبض ليس شئ من ذلك في القبلات "مضمرات"

قوله

والهيئة تمليك العين لا عوض قيل هي الشئ مع ما ينفق الموصوب به لقبه يقال وهب له مالا وهباً وهبت موهوبته ويقال وهبت له مالا ويقال موهوبته وليس الموهوب مبهنة وهب منه وليس كاف

قوله

والله موهوب له القدر ما يدلى الالف واللام فان روي عن الذي "قوله" بالواهب جازاى استحسانا والقياس لا يجوز وهو قول الشافعي مع قوله

قوله

ولجأتك فحالة كذا اصطفا اياه بطيب من نفسه

١٣١

قوله

الطعام اذا اضيف الى ما يطعم منه وادبه اكل غلبها او ضمها "كايه"

قوله

الاخوة مقسومة بمعنى المقسومتان يبقى منفعة في الدين قبل القسمة وبعد ما "كايه" فاضناها لثلاثة للزراعة والبناء قبل القسمة وبعد ما "مضمرات"

قوله

ملكها بالهيئة في الكرم وجعل له ابن وابنة لانه موهوب لها شيئا فلا فضل ان يجعل لغيره مثل

يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من الاجناس وان كان الترك دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يتركوا الهبة منه ولا يرجع عليهم نصيب المصالح عنه فالصلح جائز كتاب الهيئة الهبة تصح بالايجاب والقبول وتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس بغير امر الواهب جازت وان قبض بعد الافتراق لم يجز الا ان ياذن له الواهب وتنفذ الهبة بقوله وهبت ونخلتك واعطيت وملكت ومنحت وكذا لك اطعمتك هذا الطعام وكذا لك قوله جعلت هذا الثوب واعترتك هذا الشيء وكذا لك لو قال حملتك على هذه الدابة اذ نزلت الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم الاخوة مقسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ومن وهب شقصا مشاعا فيما يقسم فالهبة فاسدة وان وهب في حطة او هبة في سهم الهبة فاسدة ولو لم يسم وعصر السهم وسلم لم يجز وان كان العين في يد الموهوب لم ملكها

حظا لا يبين ومنه هو المصالح ويجعل بينهما سواء وهو المصالح وان وهب ماله كله لالا بن جاز في القضاء وهو المصالح عليه محمد بن

[illegible]

وهذه مسكا هذا الدار والآخر ثلثا دارا والآخر
مقدون سميت القصر لاجل ان من
قولها
متضمنة هذا التفسير
توارثت

بالهبة وان لم يحن فيها قبضا وأنا وهب الأمانة للصغير هبة
 ملكها الابن بالعقد وأنا وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب
 وأنا وهب هبة لليتم فقبضها له وليه جاز فان كان في حجره
 فقبضها له يجوز وان كان في حجر اجنبي بر بيه وقبضه له جاز وان
 قبض الصبي الهبة بنفسه وهو يقبل يجوز وأنا وهب اتان دارا
 يجوز وأنا وهب احد من اثنين لم يحن عند ابى خيفة يره وقال
 تصح وأنا وهب هبة لاجنبي فلا الرجوع فيها الا ان يعرضه منها
 او يزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج الهبة
 من ملك الموهوله وان وهب لذكر ثم عمر فلا رجوع وما
 احد الزوجين الاخر فلا رجوع فيه وانما قال الموهوله للواهب
 خذ هذا عوضا من هبتك او بدل عنها او فمقابلتها فقبض
 الواهب سقط الرجوع وان عرض اجنبي عن الموهوله فمقبضا
 فقبض العوض سقط الرجوع واذا استحق نصف الهبة رجع
 العوض وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما
 بقي من العوض لم يرجع ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم

[illegible]

ان ہی دماغی الجی پسراد وہ الوافہ
بھلاؤں شاد و صبی عاتقی
من العوض و ذی سنی کز
الحسد و

[illegible]

الحاكم وإن تلف الموهو في يد الموهوله واستحقها مستحق
فمن الموهوله قيمتها لم يرجع على الواهب ^{شئ} إذا لم يعوضه وإذا
بشرط العوض اعتبر الثقباض في العوضين وإذا نقض أحدهما العقد
فصار في حكم البيع برد بالعيب وخيار الرؤية ويجب في الشفعة
والعمرى جائزة للمعسر في حال حيوته ولو ورثته بعد
موته والرقي باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رحم وقال أبو حنيفة
جائزة ومن وهب جارية لأجلها أصحت الهبة وبطل الاستثناء
والصدقة كالهبة لا تصح إلا بالقبض ولا يجوز الصدقة في شئ
يحتمل القسمة وإذا تصدق على فقير بشئ جاز ولا يصح الرجوع
في الصدقة بعد القبض من ندان يتصدق بمال ثمران ^{قيل}
بجلس ما يجنب الزكوة ومن ندان يتصدق بملكه لثمران
يتصدق بجميع المال ويقال له أمسك منه ما تنفق على
نفسك وعيالك إلى أن تكسب لا فإذا اكتسب مالا تصدق به
ما أمسكه كتاب الوقف لا يزول ملك الواقف عن الوقف
عند أبي حنيفة إلا أن يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته فيقول

ان نفس حيا فانما هو
عادت حيا فانما هو
الهيئة وبطل الاستثناء والهيئة
الافاسدة وبطل الاستثناء والهيئة
الحاكم في النكاح والطلاق والصلح من المهر
بخلاف البيع والاجارة والرهون لانها تبطل
بها ١٣ كافي ١٢ قولهم وازادته
على فقهاء من النكاح لان القصد هو الله تعالى
وهو واحد في شرايك الله والقدر ثابت عنه
في القيد ١٢ فانما بيع يكون مباح في
تخصيصه ١٢ فانما بيع يكون مباح في
١٣٣

انما يملك على بعض زكاة المال وان لم
والذهب والفضة وعن بعض التجار لان ايجاب
المعد معتبر بايجاب الله تعالى وايجاب الله
تعالى تصرف الى اذن كذا يقال ايجاب الله
مفاتيح قولهم ويقال له اسمك من
لانه لو قصدت بالجميع دفعة او قسما او
فيمسك منه ثم يصدق بالجميع دفعة او قسما او
بوجوب اخراجه ١٢ مما يشترط
قولهم كتاب الوقت

[illegible]

قوله

ولا يتم الوفاء عند الاستئذان
عند الملك بل ان موجب الوقف
قوله الملك بل ان موجب الوقف
تأخذ كالتقاضي او كالتقاضي
انظروا لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل
كان الوقف مقصودا لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل
ولا في قبضه مقصودا بل لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل
لان الله تعالى قال في الوقف لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل
الوقف هو ما لا يقبل في قبضه مقصودا بل لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل
الوقف هو ما لا يقبل في قبضه مقصودا بل لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل

قوله

تأخذ ويجوز ان يكون مقصودا بل لا تقبلوا في قبضه مقصودا بل
دعوى انه لا يجوز من مودته الوقف
لان كانه سببا في التخليد، ميكافيل كل
مقول قابل للتحويل لا يكون قوام
دعوى عطف تفسيره "مسألة"

قوله

وهو غير جليله جاز ولا سائر القرائة
لا يهتج في بعض في تحصيل ما هو المقصود
وقد ثبت من الحكماء انما لا يثبت
مقصودا كما اشرقت في البيع والسيارة في
الوقت وبعض القول في موقوفه لا سببان
اسماء بعض القول في موقوفه لا سببان
لان يجوز الوقف فيه تمام اوله
هذا ليس

١٣٢٧

قوله

في قبضه الشريك القسمة لانها من تمام
القبض قال في الكتاب انما لا يثبت
الوقف يجوز مقاصدا لغيره
ان التمسك في القسمة
وهو القسمة

اذا مات فقل وقف وأرى هذا على كذا قال أبو يوسف
يزول ملك الوقف بمجرد القول وقال محمد لا يزول الملك حتى
يجعل للوقف وليا ويسلم اليه واذا صح الوقف على اختلافهم
من ملك الوقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه وقف
جائز عند أبي يوسف وقال محمد لا يصح ولا يتم الوقف عند
حيفته ومحمد حتى يجعل آخره جهة لا تنقطع أبدا وقال أبو
اناس في حصة تنقطع جان وصار بعدها الفقهاء وبصح وقف
العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويجوز لا اذا كان فيه
تمام للناس وقال أبو يوسف في اذا وقف ضيعته بغيرها
واكرتها وهم عبيدك جان وقال محمد في يجوز وقف ^{الكراة} ^{الكراة}
والسلاح واذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا تملكه ولا هبته
ولا رهنه الا ان يكون مشاعا عند أبي يوسف في طلب الشريك
القسمة فيصح المفاصلة والواجب ان ينفذ من ارتفاع الوقف
بعمارة شرط الوقف ذلك ولم يشترط فان وقف وأعلى
سكنه وله فالعامة على من له السكنى فان امتنع من ذلك ان كان فقرا

قوله

قوله

[illegible]

۱۰۰

سید الشهدا
قولی
فاصل الخ او صید السوء و نقصان عند
ابو خبیته و بعد از این و قیل ان کان بنید
اختلاف عصر زمان و قیل ان کان بنید
فید السوء و هو الحق
الادب

۱۲

فمن السوء
تقول
وان شاء الله تعالى
لن يكون له نصيب
ان العبد في
بالقيمة

1944

بالبقيمة

توفیق

50

والقول في القيمة التي لا يواد الخلف اذا دعى
المالك ان قيمته هو والغصب مباشرة ودعى
القاص ان قيمته اقل منها ١١

ف

واللنصوبة دماؤها الى انصب
فصله كانت كامن والجمال او منفصلة
كوالنصوبة وشعر المستان
تزامنة وقال
النصوب

فبنا عليها زال ملكها ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب ثوباً فيها
 أو بنى قبل له أقالع البناء والغرس وردّها فارغة وإن كانت لأخر
 شخص ينقلح ذلك فللمالك أن يضمّن له قيمة البناء والغرس
 مقلوماً ويكون الغرس له ومن غصب ثوباً فاضبعه أحمر
 أو سويّاً فلت له بهن فصاحبه بالخيار أنشاء ضمنه قيمة ثوب
 أبض ومثل السويق وسلبها إلى الغاصب أنشاء أخذها وغر
 ما زاد الصبغ والسمن فيها ومن غصب عينا فغيبها فضمنه
 قيمتها ملكها الغاصب والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه
 إلا أن يقيم للمالك البينة بأكثر من ذلك فإن ظهرت العاين
 وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول للمالك وببينة أقامها
 أو بنى كوال الغاصب عن اليهين فلا خيار للمالك وإن كان ضمن فهو
 الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار أنشاء مضى الضمان وأنشاء
 أخذ العاين وردّ العوض وللدّ المنصوبة ونماؤها وثمراتها
 المنصوب أمانته في يد الغاصب إن هلك فلا ضمان عليه إلا أن
 يتعدّى فيها أو يبطلها ما لم يكن يمينها إياه وما نقصت الجارية بالولاد

مضمونہ تفصیلہ ۴
الثانیۃ ۲
النصۃ ۱



فان طلبها صاحبها الى لا ندرا فالبية
صاحبها الراد فدفق غزير من الحفظ ففعل
ذلك هو باسأل الله تعالى ان يعطيني
لا تدفع في العقد والاطاعة بالرد والرد
او لا تدفع في العقد والاطاعة بالرد والرد
كالويل الى الوديع من غير ان تفسد
الويل الى الوديع من غير ان تفسد
الويل الى الوديع من غير ان تفسد
الويل الى الوديع من غير ان تفسد

فإن طلبها صاحبها فحجها إياها ضمنها فإن عاد إلى الاعتدال
لم يبرأ عن الضمان وللمدوع أن يسافر بالوديعة ويعتد أن كان لها
عمل ومؤنة عند البعيفة وإذا ودع رجلان عند رجل
دعته ثم حضر أحدهما يطلب نصيب منها لم يدر في نصيبه
حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يدفع إليه نصيبه
وإن أودع رجل عند رجلين شيئاً مما يقسم لم يحجز يدفع
أحدهما إلى الآخر ولكلهما يقتسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه
وإن كان مما لا يقسم جازان يحفظ أحدهما بآذن الآخر وإذا قام
صاحب الوديعة للمدوع لاستئجارها إلى زوجك فسلمها إليها
إذا لم يكن من دفعه يد لا يضم وإن قال له احفظها في هذا
البيت فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضم وإن حفظها
في دار أخرى ضمن كتاب العارية العارية جائزة وهي تملك المنة
بغير عوض وقصه بقوله عزتك وأطعمتك هذه الأرض من تحتك
هذا الثوب وجعلتك على هذه الدابة إن لم يرد به الهبة وأحدهما
لعبد وداري لك سكوف وداري لك عمرى سكنه والمعين يرجع في

۱۰۰

عن أبي اسحق بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
ما من رجل الا وله عيبان او ثلاثة عيوب او اكثر
او لا يدرى ما له عيبان او ثلاثة عيوب او اكثر
او لا يدرى ما له عيبان او ثلاثة عيوب او اكثر

فوق

[illegible]



وَأَنْ دَجِدَ مَعَ الْقَيْطِ مَالًا مُشَدَّدًا عَلَيْهِ
فِيهِ أَعْتَابُ الْفُقَرَاءِ وَكَانَ كَأَنَّ
شَدَّ دَا عَلَى دَا بَتَهُ وَهِيَ
تُوصَفُ بِالْ

مما لا يخفى عليه بامر الله تعالى
مما لا يخفى عليه بامر الله تعالى

لا فائدة الاقسط ظاهره
مير وقيل يصرفه في غير
الماضي كانه

من الإفتاء

القطر هو ما

این کتاب

بموضع المال
والمشارف
والمشارف

ضائع للتحفة

من السكون
على الغيرة
بهاج
من السكون

فهو لا ولي به وإن وجد في مصر من امصار المسلمين أو في
قرية من قرأهم فادعي ^{فان ادعى} في ندرينه ثبت نسبه منه وكان مسلماً
وإن وجد في قرية من قرى أهل الذمة أو في بيعة أو في كنيسة
كان ذمياً ومن ادعى أن اللقيط عبده لم يقبل منه وإن ادعى
عبداً أنه ابنه ثبت نسبه منه وكان حراً وإن وجد مع
اللقيط مال مشدود عليه فهو له ولا يجوز تزويج الملتقط
ولا تصرفه في مال اللقيط ويجوز أن يقبض له الهبة و
يسلمه في صناعة وبواجبه **كتاب اللقطة** اللقطة أمانة
إذا شهد الملتقط أنه يأخذها بحفظها ويودعها على صاحبها فإن
كانت قيمتها أقل من عشرة دراهم عرفها أياماً وإن كانت عشرة
فصاعداً عرفها شهراً وإن كانت مائة أو أكثر عرفها حولاً فإن
جاء صاحبها فيها وإلا تصدق وإن تصدق ثم جاء صاحبها فهو له
الشأن أعطى الصدقة وإنشاء ضمن الملتقط ويجوز أن تلقط في الشاة
والبقرة والبعير وإنفق عليها بغليظن الحاكم فهو مبرع وإنفق
بامرء كان ذلك ديناً على صاحبها وإذا دفع ذلك إلى الحاكم

فصل

انشاء امضى الصدقة و لم يؤاها لان
التصدق وان حصل بان شئ لم يحصل
بانه فيستوفى على ايجاز ثم الملك يثبت
للقبر قبل الاجازة فلا يتوقف على نفاذ
الحصل بخلاف بيع القضول لثبوته على نفاذ
الاجازة .
هــ

ۛۛۛ

قوله
وان شاء من النضال ان سله
مالا فيهم يعبروا ثم لا انزبا حقه
من حقه السبع وهذا لا ينافي
القصمان هذا اكبر العاقل العبد
كان تناول مال الغير اذ اهلك
وان شاء من قبض ماله
في بيده لا نه قبض ماله
غير اذ نه وان كان اثميا
اخذ ماله من جيبه
هناهم
ماله

[illegible]

فان بائع الخنثى وخرجت لحيته او وصل الى النساء فهو رجل
ظاهر له ثدي كثندي النساء او نزل له لبن في ثديها و حاضر
وجبل وامكن الوصول اليه من الفرج فهي امرأة وان لم تظهر
احدى هذه العلامات فهو خنثى مشكل وانما وقف خلف
الامام قام بين صف الرجال والنساء وبتتبع لامة تخنثه
ان كان له مال وان لم يكن له مال يبتاع له الامام من بيت
المال فاذا اخنثه باعها ورثتمنا في بيت المال وازمات
ابوه وخلف ابنا اخر فالمال بينهما عند ابني خيفه ^{ثلاثة} لا بين
سهمان والخنثى سهم وهو انثى عنده في الميراث الا ان يثبت
غيره لك لان فيه لحاطة ويقبنا وقال صاحباه للخنثى نصف
ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول الشيعة اختلفا في
قياس قوله فقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم للابن
اربعة والخنثى ثلثة وقال محمد يقسم على اثني عشر سهم للابن
سبعة والخنثى خمسة كتاب الفقهاء فاذا غاب الرجل فلم يعرف له
موضع ولم يعلم احى هو ام ميت نصب القاضي له امينا

۱۰۰

2145

وَقَدْ

قال الامام
 فان قيل ان يثبت بين امرائه بنفسه
 يجعل الاحتمال ان امرأته ولا أسرة لاحتمال
 انه رجل وهذا لان الحال ليس بثابت من
 الرجال والنساء وتبين الصعوبة ان الصبي
 الذي بينهم غنا بعدك والنسل جائز سواء كان
 ذكرا وانثى اكان
 قولهم
 لا بين ادعت آه وهو قول الشعبي ربح
 لان ان كان ذكرا فله سهم كامل وان كان انثى
 فله نصف ولا يستحق الاحالة ولا حد فيقيم
 بما ذكرنا فاعلم بالباين «مضافا»

كتاب الفتى دهولته العدد و مرقا
غائب لم يدراى هو يتوقع قد و مر
ففضل الاسير و العبد المفتى
في حق نفسه و لا يستعجاب خذا
علا صل فيه ١٢ مدخشا

المأذون صار مجبوراً لا يشاء في ابتداءه
ببيع ما ذون إلا بات لا ينافي ابتداءه
ولا أن تملك لا ينافي في البقاء ومصارفها
بذلك ما ذون لا ينافي لا تملك ابتداءه
في ذلك ما ذون لا ينافي لا تملك ابتداءه
والله أعلم بالصواب

قول

وان باع المولى له لا يملك
اذا كان عليه دين على ما بينا
البيع على ما بينا فان كان
العبد ماله لم يكن فيه وثم
بعد ان لم يكن له هذا التمكن
ببيع اركب من الفاية ١٢ هـ

قول

وان سلمه له لا يملك
حيث الجنس فلو بقي بعد
الدين ولا يستوجب المولى
مختلف ما اذا كان الثمن عرضاً
يقين وجاز ان يفتي حقه متعلقاً
بالبين ١١ هـ

قول

قبل قبض الثمن بطل الثمن
كان درهماً لو ذوات لا يملك الثمن لان
لان هذه الاشياء يجب في الذمة والمولى
لا يستوجب على عبده ذمتها اذا كان عرضاً
لا يملك في بيع الاغراض لان الغرض لا يبيع
في الذمة في بيع الاغراض لان الغرض لا يبيع
مطابق ١١ هـ

اهل سوقه وعلم العبد الحجر فان مات المولى وجن وحق
بدار الحرب مرتد صار المأذون مجبوراً وان ابق العبد
المأذون صار مجبوراً عليه واذا حجر عليه فاقر له جائز
فيما في يده من المال عند ابى حيفته وعندهما لا يجوز
واذا لزمته ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في
يده فان اعتق عبده لم يعتقوا عند ابى حيفته وعندهما
عتقوا وملك المولى ما في يده واذا باع من المولى شيئاً
بمثل القبضة جاز وان باعه بنقصان لم يجز وان باعه
المولى شيئاً بمثل القبضة او اقل جاز البيع فان سلم اليه
قبل قبض الثمن بطل الثمن وان امسكه في يده حتى يستوفي
الثمن جاز وان اعتق المولى المأذون وعليه ديون فعتق
جائز والمولى ضامن بقبضته للغرماء وما بقي له ديون
يطالب به المعتق واذا ولدت من مولها فذلك حجر
عليها واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع
والشراء كالعبد المأذون اذا كان يعقل البيع والشراء

قول

وان اعتق المولى المأذون
لا يملك المولى المأذون
فان البيع

کتاب

[illegible]

الرضاعة ولا باخته من الرضاعة ولا يجمع بين اختها
بنكاح ولا يملك بها في الوطى ولا يجمع بين امرأة وبين
عمتها وخالتها ولا بنت أخيها ولا بنت اختها ولا يجمع
بين امرأتين لو كانتا أحديهما رجلا لم يحزله أن يتزوج
بالأخرى ولا بأس بأن يجمع بين امرأة وابنة زوج
كان لها قبله ومن زنى بأمة حرمت عليه أمتها وابنتها
وأنا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً لم يحزله أن يتزوج
بأختها حتى تنفضي عدتها ولا يجوز أن يتزوج
المولى أمة ولا المرأة عبداً ولا يجوز تزوج الكتابيات
ولا يجوز تزوج المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز
تزوج الصائبات ان كانوا يؤمنون بدين ويقرؤون
بكتاب فان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب
لهم لم يحزنا كختمهم ويجوز للحرم والمحرم
أن يتزوجا في حال الإحصار و
ينعقد نكاح الحررة البالغة العاقلة

فقدنا أمركم الإلهي لوصف
الجنة والجنة إن يفي ذلك منكم
صلى الله عليه وسلم

من رفق بالمرأة قال الشاعر في حج الزيادة
 لا يعجب حوزة الصاعدة إلا ناعته فلا يزال
 بالخطو ويثقلان الولى سبيل الحزينة بها لطف
 الواو التي يفانان كل واحد منهما كل واحد منهما
 احدهما ومنعهما وكلا على العكس الاستماع
 كجمل الذي موضع الضرب ثم وهو الموطوءة
 والواو على مجرد من حيث انهم يبولون
 حيث انهم انهم هداية

١٥١

141

۱۰

قوله
والوفيات الوان ما بالوان الله حبيبه من
جيشه اوجها ونفسه اوجها والحمد او ثمان
وكانت العرب تصبها اديدها من صفه
قوله
بجوز الحمد

ويعجز المحرم والحرمة عن الخروج من البيت
على هذا الخلاف أنه قولنا
عليه السلام لا يخرج المحرم
ولا ما دونه من البيت
والأمر بوجوب الخروج
محرم وما دونه محمول
على الوجهين

فان ان تزوجها على حيوان غير موصوف
 لا ينجح لان طهر معنى هذا التسليم ان لا ينجح
 او كما انما اذا تزوجها على حيوان غير موصوف
 لا ينجح لان طهر معنى هذا التسليم ان لا ينجح
 او كما انما اذا تزوجها على حيوان غير موصوف
 لا ينجح لان طهر معنى هذا التسليم ان لا ينجح

الرجل امرأة على خلد منه سنة او على تعليم القرآن فلها مهر
 مثلها وعند محمد بن قيسمة الخدمه واذا تزوج عبد حرة
 باذن مولاه على خلد منه سنة حجاز ولم تأخذ مهره واذا اجتمع
 في الجحونة ابوها وابنها فالولى في تكا حها ابها في قول ابو حنيفة
 وابيهوسف وقال محمد بن ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة
 الا باذن مولاهما فاذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء
 في رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان
 يبوئها في بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج
 متى ظفرت بها وطبها واذا تزوجها على الف درهم على ان لا
 يخرجهما او على ان لا ياتزوج عليها فان وفى بالشروط فلها المهر
 وان خالف فلها مهر مثلها ^{ان} وتزوجها على حيوان غير موصوف
 صححت التسمية ولها الوسط والزوج بخبر ان شاء اعطاها
 ذلك وان شاء اعطى قيمته ولو تزوجها على ثوب غير
 موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والوقت
 باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن

الرجل امرأة على خلد منه سنة او على تعليم القرآن فلها مهر
 مثلها وعند محمد بن قيسمة الخدمه واذا تزوج عبد حرة
 باذن مولاه على خلد منه سنة حجاز ولم تأخذ مهره واذا اجتمع
 في الجحونة ابوها وابنها فالولى في تكا حها ابها في قول ابو حنيفة
 وابيهوسف وقال محمد بن ابوها ولا يجوز نكاح العبد والامة
 الا باذن مولاهما فاذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء
 في رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان
 يبوئها في بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج
 متى ظفرت بها وطبها واذا تزوجها على الف درهم على ان لا
 يخرجهما او على ان لا ياتزوج عليها فان وفى بالشروط فلها المهر
 وان خالف فلها مهر مثلها ^{ان} وتزوجها على حيوان غير موصوف
 صححت التسمية ولها الوسط والزوج بخبر ان شاء اعطاها
 ذلك وان شاء اعطى قيمته ولو تزوجها على ثوب غير
 موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والوقت
 باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن

فانما لو كان العبد موصوفاً لم يملك له المهر
 ولا يملك له المهر ولو كان العبد موصوفاً لم يملك له المهر
 ولا يملك له المهر ولو كان العبد موصوفاً لم يملك له المهر
 ولا يملك له المهر ولو كان العبد موصوفاً لم يملك له المهر

قوله

فإنما هذا لا يرد على ما ذهبوا إليه
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح
فإنهم ليسوا بالرجال ولا يفتوا في النكاح

قوله

وهو مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول
لأنه مثل ما ينسب إلى قولنا لا نقول لا نقول

قوله

ولا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه

١٥٤

مولاها موقوف فان احازه المولى جاز وان رده بطل ان كان ذلك
لوزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها ويجوز
لابن العتم ان يزوج ابنت عمه من نفسه ان كان هو المولى وان
اذنت المرأة الرجل بان يزوجها من نفسه فعقد محض شاهد
جان وان ضمن المولى المهر صح ضمما له والمرأة الخيار في مطالبته
زوجها او طهرها وان افرق في القاضى بين الزوجين في النكاح
الفاسد قبل الدخول فلامرأها وكذلك بعد الخلو وان
دخل بها فلها مهر المثل لا يزد على المسمى عليها العدة وثبت
نسب ولدها منه ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعماتها وبنات
عماتها ولا يعتبر بامها وخالها اذا لم تكونا من قبلتها و
يعتبر في مهر المثل ان تتساوى المثلتان في السن والجمال و
المال والعقل والدين والبلد والعصر ويجوز تزويج الأمة
مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز تزويج الأمة على الحرمة
ويجوز تزويج الحرمة على الأمة والحرمان يتزوج اربعاً من
الحرار والاماء وليس له ان يتزوج بأكثر من ذلك ولا يجوز

قوله

ولا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه
لأنه لا يجوز تزويج الأمة على ما ذهبوا إليه

للعبان

للعبدان يتزوج اكثر من اثنين فان طلق احد الاربع
 طلاقا بائنا لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها و
 اذا زوج الامة مولاها ثم اعنت فلها الخيار اكر كان الزوج
 او عبداً وكذلك المكاتبه وان تزوجت امة بغير اذن
 مولاها ثم اعنت صح النكاح ولا خيار لها واذا تزوج امرأتين
 في عقد واحدة واحدهما لا يحل نكاحها صح نكاح التي
 يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى وان كان بالزوجه
 عيب فلا خيار لزوجها وان كان بالزوج جنون او جلام
 او برص فلا خيار للمرأة عند ابجيفه رج وابيوسف رج
 وقال يحمل بها الخيار وان كان الزوج غنيا اجله الحاكم
 سنته فان وصل بها ولا فرق الحاكم بينهما اذا طلبت المرأة
 ذلك والفرقة تطليقة بائنه ولها كمال المهر اذا كان
 قد خلا بها وان كان محبوباً فرق بينهما في الحال ان
 طلبت وانحصى يؤجل كما يؤجل العنبن وانما سكت
 المرأة وزوجها كافر عرض عليه الاسلام فان

وانما اسلمت في مجالا قول الله وان ابنت
 تزوا القاضى بينهما ولا يكونا الفتره بينهما المأذون
 وقال ابو يوسف رج لا يكونا الفتره قبل طلاق
 في الوصية اما الذي لا فتره بينا وقال الشافعي
 رج لا يرضى الا بالامكان في عرض لهم فتره
 بقول الذي لا يرضى لا يتعرض له الا ان ملك
 النكاح قبل النكاح فغيره ساكن في قطع نفس
 الاسلام وبعد ساكن في نكاح الى ان تمام
 ثلاث حيض كما في الطلاق وان انقضى الفتره
 فافقت فلا بد من سبب يبنى عليه الفتره

والاسلام طلقه لا يصلح سببا لها ففرق
 الاسلام لصل الفاضل بالاسلام او يثبت
 الفتره فلا ياء ففرق قول ابو يوسف ان الفتره
 بسبب فتره في الزوجان فلا يكون طلاقا
 عن الاسلام الملك ولها ان لا يكون طلاقا
 فينبوي القاضى بالمرور مع قلته عليه السلام
 والعتمه اما المرأة فليست باهل الطلاق فلا
 يثوب منها بعد اذاتها

قول

قبل الدخول فلا مهر لها ولا مهر قبل الدخول
النكاح قبل الدخول فلا مهر لها ولا مهر قبل الدخول
نفسا في نفسها الاسلام وبعدها نكاح
نفسا في نفسها الاسلام وبعدها نكاح

قول

ان يدخل الزوج في الدخول عليه
كانت له امرأتان وكان
القسم ما بين الزوجين

يعدل في القسم بين امرأتين فلا دواخل في
الامر وهذا قسم في امرأتين فلا دواخل في
في امرأتين لا يترجح واحدة على الاخرى
في امرأتين لا يترجح واحدة على الاخرى
ما روي في الامم لا يقسم من حقوق النكاح
ولا تفاوت بين

قول

ولا يقسم الا في خير بذلك ورد لا شد
كلما حصل الامانة انقص من حل الحرة
والكاتب والسد بوجه امر الولد بمزولة
الامانة لان الولد قائم

١٥٩

كانت المرأة هي المرتدة قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت الزوجة
بعد الدخول فلها المهر وان ارتد معا واسلما معا فمهرهما على
نكاحهما ولا يجوز ان يترجح المرتدة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة
وكن لك المرتدة لا يترجح وجهها مسلم ولا كافر ولا مرتدة وان كان
احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك لو اسلم
احدهما وله ولد صغير صار الولد مسلما باسلامه وان كان
احد لا يورث كتابيا والاخر يورث سبييا فالولد كتابي وان تزوج
الكافر بغيب شهو وط في عدة الكافر وذلك في دينهم جاز
فلسا اقر عليه اذا تزوج المجوسي امرا وبنت ثم اسلم او اسلم احدهما
فرق بينهما وان كان لرجل امرأتان حرقتان فعليه ان يعدل
بينهما في القسم بكون كائنا او ثيبين او احدهما بكر والاخر
ثيبا وان كانت احدهما حرة والاخرى ممة فالحررة الثلثان من
القسم وللاممة الثلث ولا حق لهن في القسم حالة السفر فليسافر
الزوج من شاء منهن والاولى ان يتقصر بينهما فليسافر من
خرجت قريعتها واذا رضيت احدا للزوجات بترك قسمها

قول

فتمت الامانة وقال الشافعي الترتيب
مستحتم لما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان اذا اراد
سفر اخرج بين شاة لا على ما
انما يقول ان امرأتين من دواب
فلهن من يكون من دواب
الاستحباب وهذا الامانة الزوج
للمرأة عند مسافرة الزوج
الاتفاق ان لا يتركها الا في
واحدة منهن فكل واحد منهن
اسافر بواحدة منهن
ولا يجب عليه بذلك
السدة

السنن ثلاثا فصل بين كل تطليقتين بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا يطلقها السنن الا واحدة واذا طلق الرجل امرأته في
 حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يرجعها فاذا طهرت حاضت
 وطهرت انشأ طلقها وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج
 اذا كان عاقلا بالغا ولا يقع طلاق الصبي المجنون والنائم ولذا
 طلق العبد امرأته وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته
 والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انت طالق
 ومطلقة وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به
 الا واحدة وان نوى اكثر من ذلك ولا يستقر هذه الالفاظ الى
 النية ولو قال انت طلاق واننت طالق الطلاق واننت طالق طلاقا
 فان لم يكن له نية في واحدة رجعية وان نوى به ثلاثا كان ثلاثا
 والصريح في الكنايات لا يقع الطلاق بها الا بالنية او
 بدلالة الحال وهي على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع به الطلاق
 الرجعي لا يقع بها الا واحدة وهو قوله اعتدي واستري حرك
 واننت واحدة وبقية الكنايات اذا نوى به الطلاق كانت

قولوا له وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى شئين كانت
 واحدة وهذا مثل قوله انت بائن وبينة وحرام وحملك
 على غار بك والمحقق باهلك وخلية وبزنية ووهبتك لاهلك
 وسرحتك وفارقك وانت حرة وتقتضي واستبرئي وانعزني
 وابتنى الا زواج فان لم يكن له نية لم يقع بهذا اللفاظ طلاق
 الا ان يكون في حال مذاكرة الطلاق فيقع في القضاء ولا يقع
 فيما بينه وبين الله الا ان ينويه وان لم يكن في حال مذاكرة
 الطلاق وكان في غضبه وخصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به
 السب التثنية ولم يقع بما يقصد به السب التثنية لان ينويه
 واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل
 ان يقول انت طالق بائن او طالق اشد الطلاق او انحس الطلاق
 او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او كما يجبل اموال البيت
 واذا اضاف الطلاق الى جملتها او ما يعبر به عن الجملة وقع
 الطلاق مثل ان يقول انت طالق او راسك طالق او رقتك
 طالق او عنقك طالق او روحك او يدك او جسدك

قولوا له وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى شئين كانت
 واحدة وهذا مثل قوله انت بائن وبينة وحرام وحملك
 على غار بك والمحقق باهلك وخلية وبزنية ووهبتك لاهلك
 وسرحتك وفارقك وانت حرة وتقتضي واستبرئي وانعزني
 وابتنى الا زواج فان لم يكن له نية لم يقع بهذا اللفاظ طلاق
 الا ان يكون في حال مذاكرة الطلاق فيقع في القضاء ولا يقع
 فيما بينه وبين الله الا ان ينويه وان لم يكن في حال مذاكرة
 الطلاق وكان في غضبه وخصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به
 السب التثنية ولم يقع بما يقصد به السب التثنية لان ينويه
 واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل
 ان يقول انت طالق بائن او طالق اشد الطلاق او انحس الطلاق
 او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او كما يجبل اموال البيت
 واذا اضاف الطلاق الى جملتها او ما يعبر به عن الجملة وقع
 الطلاق مثل ان يقول انت طالق او راسك طالق او رقتك
 طالق او عنقك طالق او روحك او يدك او جسدك

قولوا له وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى شئين كانت
 واحدة وهذا مثل قوله انت بائن وبينة وحرام وحملك
 على غار بك والمحقق باهلك وخلية وبزنية ووهبتك لاهلك
 وسرحتك وفارقك وانت حرة وتقتضي واستبرئي وانعزني
 وابتنى الا زواج فان لم يكن له نية لم يقع بهذا اللفاظ طلاق
 الا ان يكون في حال مذاكرة الطلاق فيقع في القضاء ولا يقع
 فيما بينه وبين الله الا ان ينويه وان لم يكن في حال مذاكرة
 الطلاق وكان في غضبه وخصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به
 السب التثنية ولم يقع بما يقصد به السب التثنية لان ينويه
 واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل
 ان يقول انت طالق بائن او طالق اشد الطلاق او انحس الطلاق
 او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او كما يجبل اموال البيت
 واذا اضاف الطلاق الى جملتها او ما يعبر به عن الجملة وقع
 الطلاق مثل ان يقول انت طالق او راسك طالق او رقتك
 طالق او عنقك طالق او روحك او يدك او جسدك

قوله الملك فطلاقه وان
 منه ما اذا اطلقه على نفسه
 والطلاق فيه اذا اكره على نفسه
 والطلاق اما اذا اكره على غيره
 لم يقصد به ايقاع الطلاق
 بل قصد به ايقاع العتق
 بقوله الصدق والكلاب يتناب
 كاذب والعاقل في الطلاق وقع طلاقه لغيره
 على الخاتم كانت جدي من جدوه من جدوه
 والحق كذا في الذي سكر من الخمر
 قوله في السكر يرب به الذي سكر من الخمر
 من التيف اما اذا سكر من الخمر
 لا يقع الطلاق بالاجماع فوطلاق السكران
 بالخمر واقع سواء شرط به طاعة او لم
 وعن شارب من غير شرط فانه سكران واقع
 طلاقه وعن محمد رحمه الله فانه سكران لا يقع
 قوله الله نصيب من سكره فانه سكران لا يقع
 الصالح من النبي لا يقع طلاقه على من سكر

او في جاك او وجهك طالق وكذلك ان طلق جزأ شاعها مثل
 ان يقول نصفك او ثلثك طالق وان قال يدك طالق او رجلك
 طالق لم يقع الطلاق وان طلقها نصف تطليقة او ثلث تطليقة
 كانت تطليقة واحدة وطلاق المذكر والسكران واقع ويقع طلاق
 الاخرس بالاشارة واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع الطلاق
 عقيبا لنكاح مثل ان يقول ان تزوجتك فانت طالق او كل
 امرأة اترجها فحي طالق واذا اضاف الطلاق الى الشرط وقع عقيب
 الشرط مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا تصح
 اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف سالكا للطلاق او يضيف للملك
 واذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت
 الدار لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى
 ففي هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت اليمين وانتهت الا في
 كلمة تكرار فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع ثلاث تطليقات
 وان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع بذلك شيء وزوال
 الملك بعد اليمين لا يبطلها فان وجد الشرط في غير الملك انحلت اليمين

قوله الملك فطلاقه وان
 منه ما اذا اطلقه على نفسه
 والطلاق فيه اذا اكره على نفسه
 والطلاق اما اذا اكره على غيره
 لم يقصد به ايقاع الطلاق
 بل قصد به ايقاع العتق
 بقوله الصدق والكلاب يتناب
 كاذب والعاقل في الطلاق وقع طلاقه لغيره
 على الخاتم كانت جدي من جدوه من جدوه
 والحق كذا في الذي سكر من الخمر
 قوله في السكر يرب به الذي سكر من الخمر
 من التيف اما اذا سكر من الخمر
 لا يقع الطلاق بالاجماع فوطلاق السكران
 بالخمر واقع سواء شرط به طاعة او لم
 وعن شارب من غير شرط فانه سكران واقع
 طلاقه وعن محمد رحمه الله فانه سكران لا يقع
 قوله الله نصيب من سكره فانه سكران لا يقع
 الصالح من النبي لا يقع طلاقه على من سكر
 الاشارة في الاشارة في هذا الحديث ان كانت
 في نكاحه وشككنا في زواله فلا يزول
 بانك ثم طلاقه في زواله فلا يزول
 ومن الثلاث فهو يرحى بالاشارة اذا كان
 قوله في زوال الملك المصورته ان يقول لها
 ان دخلت الدار فانت طالق فظلمها وانقضت
 عليها فترجوها ودخلت الدار فانت طالق
 اليمين انقضت وهي في ملكه وانقضت لان
 في ملكه هذا معنى قوله وان وجد الشرط
 كانت دخلت الدار اليمين وان وجد الشرط
 تزوجها ودخلت الدار فانت طالق فان
 لان اليمين انحلت وهي في ملكه وان وجد
 في الملك انحلت اليمين وان وجد الشرط
 في شيء "جوهرة نيرة"

موقع الطلاق وان وجد الشرط في غير الملك انحل اليمين ولم يقع تنه
واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه الا ان يقيم المرأة
البينة فان كان الشرط لا يعلم الا من جهةها فالقول قولها في حق
نفسها مثل ان يقول انحضت فانت طالق فقالت قد حضت
طالقت واذا قال انحضت فانت طالق وفلائة معك فقال حضت
طلقت هي لم تطلق فلائة واذا قال لها انحضت فانت طالق
فرايت الدم لم يقع الطلاق حتى يتم ثلثة ايام فاذا تمت ثلثة ايام حكنا
بالطلاق من حين حاضت واذا قال لها انت طالق اذا حضت فحضت
لم تطلق حتى تظهر من حيضها وطلاق الامة تطليقتان حر اكان
زوجها او عبدا وطلاق الحره ثلث حر اكان زوجها او عبدا واذا طلق
الرجل امرأته ثلث ابل الدخول بها بدفعه واحدة وقعن عليها باجملة
فان فرق للطلاق بانته بالاولى لم تقع الثانية والثالثة واذا قال لها
انت طالق واحدة واحدة وقعت عليها واحدة وان قال لها انت
طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلوا
واحدة وقعت ثنتان وان قال لها واحدة بعد واحدة وقعت واحدة

قوله ما تقول لانه منك بالاصل
معه وانما شرطه لانه منك وقت
الطلاق وتزول الملك والوجه في تنبيه
قوله في وقوع الطلاق استخارت
والتي اراد لا تقع لانه شرط ولا
تصدق كما في المصنف ووجه الاستخار
انها ليست في حق نفسها الا يعلم
ذلك الا من جهةها فيقبل قولها
كما قيل في حق العدة والافتيان و
انها غير واحدة في حق ضررها
بل هي مئة فلا يقبل قولها في حقها
قوله لا فانما بانته بالاولى انما بانته
بل قوله واحدة لا يقع حتى عليها
لا تفرق الوصف بالعدد فكان
الواقع هو الواحد فاذا ما استقبل ذكر
العدوات لم يخلل قبل الايضاح
فيطلب كذلك اذا قال ام طالق
ثنتين او ثلاثا كما في المصنف
جوهر في نيزج

[illegible]

قال لها اختارى فقالت قد اخترت فهو باطل وانطلقت نفسها
في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية وان طلفت نفسها ملنا
وقد اراد الزوج ذلك وفعن عليها وان مال لها طلع نفسك
مضى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس بعده ولو قال رجل
لرجل طلقها از شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة ولو
قال له طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس بعده ولو قال لها
ان كنت بحبيبي اربغضني فانت طالق فقالت انا احبك او
ابغضك وفعل الطلاق وان كان في قلبها بخلاف ما ظهرت
واذا طلق الرجل امرأته في مرض مونه طلاقا بائنا فان رهي في
العدة ووت منه وان مات بعد انقضاء عدتها فلا مبراة لها
واذا قال لامرأته انت طالق انشاء الله تعالى فيصلا لم يقع الطلاق
وان قال لها انت طالق تلنا الا واحدة طلقت تتبين وان قال
تلنا الا لانتين طلفت واحدة وان قال تلنا الا تلنا بطل الاستئنا
واذا ملك الزوج امرأته واستقصا منها او ملك المرأة زوجها
واستقصا منه وقعت الفرفة بينهما كتاب الرجعة

[illegible]

كفافي،
الروضة السليمة للكباح من
وليت نقد حمد يدو عبد
الشيخ افتاء الكباح

١٦٣
والتواضع والافتقار الى الله تعالى
والاعتماد على الله تعالى في كل شئ
والاستعانة بالله تعالى في كل امر
والاجتهاد في طاعة الله تعالى
والابتعاد عن معصيته تعالى
والحرص على سلامة دينه وداره
والرضا بقضائه وقدره
والطمأنينة بدينه وبرحمته
والثبات على ما رزقه من نعمه
والشكر لله تعالى على نعمه كلها
والحسب لله تعالى والمآل اليه

أو بصدقة أو عتق أو بطلاق فهو مؤتي وإن إلى من المطلقة
 الرجعية كان مؤتياً وإن إلى من البائنة أو المطلقة ثلثت المهر
 ليكن مؤتياً ومدة إيلاء الأمة شهران وإن كان المولى مريضاً
 لا يقدر على الجماع أو كانت المرأة مريضة أو كان بينهما مسافة
 لا يقدران بصل إليها في مدة الإيلاء ففيه أن يقول نئت
 إليها فإن قال ذلك سقط الإيلاء وإن صح في المدة بطل
 ذلك النعت وصار نيته بالجماع وإذا قال لامرأته أنت علي
 حرام بسئل عن نيته فإن قال ردك كذب فهو كما
 قال وإن قال ردك الطلاق فهو طلاق بائن إلا أن يسوفي
 التلث وإن قال ردك الظهار فهو ظهار وإن قال ردك
 التحريم أو لم ارد به شيئاً فهو يمين بصيرته مؤتياً
 كتاب الخلع إذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقبهما
 حده ودان الله فلا باس بأن تقضى نفهما منه بمال تخلعها به
 فإذا فعل ذلك وقع بالخلع بائنة ولزمها المال فإن كان للنسوة
 من قبلها كره له أن يأخذ منها عوضاً وإن كان للنسوة

[illegible]

الاعضاء التي هي
أجزاء من جسم الإنسان
التي لا يمكن فصلها عنه
وإنما هي متصلة به
فهي أعضاء داخلية
وهي الأعضاء التي
توجد في جوف البطن
والصدر والجمجمة
وتحت الجلد

ما تحسب بدوذه

الحكم كان مظاهراً منهن وكان عليه لكل واحدة منهن كفارة واحدة وكفارة الظهار عتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ويكون قبل المسيس ويجزى في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والأنثى والصغيرة والكبيرة ولا يجزى العبياء ولا مقطوعة اليدين والرجلين ويجوز الأصم والأعور ومقطوع إحدى اليدين أو إحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع إبهام اليدين ولا الجفون الذي لا يعقل ولا يجزى عتق المذنب وأما الولد والمكاتب الذي أدى بعض المال فإن اعتقه مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز وإن اشترى باه أو ابنته ينوى بالشراء الكفارة جاز عنها وكذلك كل ذي رحم محرم وإن اعتق نصف عبد مشترك وضمن باقيه فاعتقه لم يجز هذا عند أبي حنيفة وعندهما يجوز الاعتاق وإن اعتق نصف عبد عن كفارته ثم اعتق باقيه عنها جاز وإن اعتق نصف عبد عن كفارته ثم جاعته التي ظاهر منها

في كفارة الظهار من كان له زوجة واحدة أو أكثر منهن كان عليه لكل واحدة منهن كفارة واحدة وكفارة الظهار عتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ويكون قبل المسيس ويجزى في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والأنثى والصغيرة والكبيرة ولا يجزى العبياء ولا مقطوعة اليدين والرجلين ويجوز الأصم والأعور ومقطوع إحدى اليدين أو إحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع إبهام اليدين ولا الجفون الذي لا يعقل ولا يجزى عتق المذنب وأما الولد والمكاتب الذي أدى بعض المال فإن اعتقه مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز وإن اشترى باه أو ابنته ينوى بالشراء الكفارة جاز عنها وكذلك كل ذي رحم محرم وإن اعتق نصف عبد مشترك وضمن باقيه فاعتقه لم يجز هذا عند أبي حنيفة وعندهما يجوز الاعتاق وإن اعتق نصف عبد عن كفارته ثم اعتق باقيه عنها جاز وإن اعتق نصف عبد عن كفارته ثم جاعته التي ظاهر منها

في كفارة الظهار من كان له زوجة واحدة أو أكثر منهن كان عليه لكل واحدة منهن كفارة واحدة وكفارة الظهار عتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ويكون قبل المسيس ويجزى في العتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والأنثى والصغيرة والكبيرة ولا يجزى العبياء ولا مقطوعة اليدين والرجلين ويجوز الأصم والأعور ومقطوع إحدى اليدين أو إحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع إبهام اليدين ولا الجفون الذي لا يعقل ولا يجزى عتق المذنب وأما الولد والمكاتب الذي أدى بعض المال فإن اعتقه مكاتباً لم يؤد شيئاً جاز وإن اشترى باه أو ابنته ينوى بالشراء الكفارة جاز عنها وكذلك كل ذي رحم محرم وإن اعتق نصف عبد مشترك وضمن باقيه فاعتقه لم يجز هذا عند أبي حنيفة وعندهما يجوز الاعتاق وإن اعتق نصف عبد عن كفارته ثم اعتق باقيه عنها جاز وإن اعتق نصف عبد عن كفارته ثم جاعته التي ظاهر منها

اللعان اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة ممن يحد فان لم يحد لهما من اهل الشهادة ولا لعان وكذا ان كان نفي نسب لهما وطالبته بموجب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه وجب عليها الحاكم حتى يلعن او يكذب نفسه فيحد فان لا عن وجب عليها اللعان واذا امتنع جسد الحاكم حتى تلعن او تصدقه واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محدودا في قذف فقد فمرأته فعليه بالحد بان كان الزوج من اهل الشهادة والمرأة امة او كافرة او محدودة في قذف او كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه ولا لعان وصفه اللعان ان يبني على لقاضي بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله اني من الصادقين فيماريتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيماريتها به من الزنا ويشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انه لم يمارها من الكاذبين فيمارها في به من الزنا ثم تقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيمارها به من الزنا فاذا نالها غافرقا لقاضي يدينها وكلف الفرقه تطليقة با

ان كان نفي النسب باللعان دون الغضب
 ما يوجب اللعان لان الغضب من
 اسباب الدجل وهو مقدم وسبق للعان
 العان ويوجب اللعان ما لا يوجب
 في الكذب واللعان لا يوجب في
 البين من غير ما يوجب في
 في الكذب واللعان لا يوجب في
 في الكذب واللعان لا يوجب في

يكون من
 لعن قال الله تعالى
 في شهادة احد من اهل
 على الشهادة واللعن
 لا يوجب في الكذب
 لو كان كاذبا وهو قائم مقامها
 في جانبها والغضب هو

الحد
 الزنا اذا ثبت هذا
 يكون لان الزنا يكون من اهل
 مقام حد القذف لانها قائم مقامها
 في الكذب واللعان لا يوجب في
 الحكم فيهما ولا

في الكذب واللعان لا يوجب في
 في الكذب واللعان لا يوجب في
 في الكذب واللعان لا يوجب في
 في الكذب واللعان لا يوجب في
 في الكذب واللعان لا يوجب في

ولما اجبت هذه العلة من الزنا
 فلو انما اجبت هذه العلة من الزنا
 فلو انما اجبت هذه العلة من الزنا
 فلو انما اجبت هذه العلة من الزنا

حيض من صغركم فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان
تضع حملها وان كانت امه فعدتها حيضتا وان كانت كتحيض فعدتها
^{لأنه يجري في كل من الحيضتين وسواء كان أو جازعاً أو عيلاً كان العدته مستمرة وانما}
شهر ونصف ان مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر
وعشر وتستوي فيها المدخول بها وغيرها واذا ورثت المطلقة في
المرض فعدتها بعد الاجلين فاذا اعتقت الامة في عدتها من طلاق
رجعي فنقلت عدتها الى عدة الحرائر وان اعتقت وهي مبيتة نكح
متوفي عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرائر وان كانت آيسة
فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها
ان تستأنف العدة بالحض كذلك ان كانت عتبت بالحض ثم ايسر
^{بما على المرأة ان تنكح ولو نكحها في وقتها قدره}
تعتد بالشهور في حالها وكذلك الصغيرة اذا اعتدت بالاشهر ثم بالحض
فعدتها بالحض المنكوحه نكاحاً فاسداً ولو طوؤة بشهر عدتها
حيض في الفرقه ولو ت واذ ماتت مولى ام الولد عنها او اعتقها فعدتها
ثلث حيض وان ماتت الصغيرة عن امرأته وبها جمل فعدتها ان تضع
حملها فان حث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا
^{انما}
يثبت نسب منه ابعاء او اذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض

نكحها وان كانت امه فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امه فعدتها حيضتا وان كانت كتحيض فعدتها شهر ونصف ان مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشر وتستوي فيها المدخول بها وغيرها واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلين فاذا اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي فنقلت عدتها الى عدة الحرائر وان اعتقت وهي مبيتة نكح متوفي عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرائر وان كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحض كذلك ان كانت عتبت بالحض ثم ايسر تعتد بالشهور في حالها وكذلك الصغيرة اذا اعتدت بالاشهر ثم بالحض فعدتها بالحض المنكوحه نكاحاً فاسداً ولو طوؤة بشهر عدتها حيض في الفرقه ولو ت واذ ماتت مولى ام الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض وان ماتت الصغيرة عن امرأته وبها جمل فعدتها ان تضع حملها فان حث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب منه ابعاء او اذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

فعدتها

نكحها وان كانت امه فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها وان كانت امه فعدتها حيضتا وان كانت كتحيض فعدتها شهر ونصف ان مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشر وتستوي فيها المدخول بها وغيرها واذا ورثت المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلين فاذا اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي فنقلت عدتها الى عدة الحرائر وان اعتقت وهي مبيتة نكح متوفي عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحرائر وان كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحض كذلك ان كانت عتبت بالحض ثم ايسر تعتد بالشهور في حالها وكذلك الصغيرة اذا اعتدت بالاشهر ثم بالحض فعدتها بالحض المنكوحه نكاحاً فاسداً ولو طوؤة بشهر عدتها حيض في الفرقه ولو ت واذ ماتت مولى ام الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض وان ماتت الصغيرة عن امرأته وبها جمل فعدتها ان تضع حملها فان حث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب منه ابعاء او اذا طلق الرجل امرأته في حالة الحيض

فقد انزل الله سبحانه وتعالى
 هذه الآية في كتابه العزيز
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والحمد لله رب العالمين

فقد انزل الله سبحانه وتعالى
 هذه الآية في كتابه العزيز
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والحمد لله رب العالمين

الا ان يكون هناك عجل طاهر او شراف من قبل الزوج فيثبت النسب
 من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد ثبت في الجميع بشهادة القابلة
 واذا تزوج امرأة فحلت بولد لامل من ستة اشهر من وقت النكاح
 لا يثبت النسب ان جاءت به لستة اشهر فصاعدا يثبت نسبته
 اعترف به الرجل وسكت وان حمل بالولادة يثبت يتهادة امرأة
 واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل سنتان وامله ستة
 اشهر واذا طلق الذي ذمية فلا احد عليها اذا كانوا روزن ذلك
 في ذنبهم واذا تزوجت الحامل من الزنا يجوز النكاح عند حنفية
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز ولا يطأها حتى تضع حملها
كتاب النفقات النفقة واجبة للزوجة
 على زوجها مسلمة كانت او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله
 فعليه النفقة والكسوة يعتبر ذلك بها كلها جميعا
 موثر كان الزوج او معسر فان امتنعت من تسليم نفسها
 حتى يعطيها مهرها فالها النفقة وان كان ذلك بعد الدخول
 فكذلك عند الحنفية وعندهم الا نفقة لها وان تشرت

فقد انزل الله سبحانه وتعالى
 هذه الآية في كتابه العزيز
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والحمد لله رب العالمين

فقد انزل الله سبحانه وتعالى
 هذه الآية في كتابه العزيز
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الطيبين الطاهرين
 الذين هم خير البرية
 والحمد لله رب العالمين

فلا نفقة لها حق تجوز الى منزله واذا كانت صغيرة لا تتجامع
بها فلا نفقة لها وان سلمت نفسها اليه وان كان الزوج صغيرا
لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة في ماله واذا طلق
الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجيا كان
او يائسا ولا نفقة للموتى عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل
المرأة بمعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت
نفقتها وان أمكنت ابن زوجها من نفسها بعد الطلاق وه
في العدة فلها النفقة وان قبلت ابن زوجها لا نفقة لها و
ان قبلت في العدة بشهوة لا تسقط النفقة وان جلست المرأة
في دين ارغصها رجل كرها فذهب بها او حجت مع غير محرم
فلا نفقة لها واذا مرضت في منزل الزوج فلها النفقة و
تفرض على الزوج النفقة ان كان موسرا ونفقة خادمها ايضا
ولا تفرض لأكثر من خادم واحد وعند أبي يوسف
تفرض لخادمين وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها
أحد من اهله الا ان تختار ذلك وان كان له ولد من غيرها

قوله في ماله
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل

قوله في عدتها
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل

قوله في دين
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل

قوله في دار مفردة
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل

قوله في دار مفردة
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل

قوله في دار مفردة
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل
فان كان الزوج من ذل

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

قوله في دار مفردة

في النفقة ما مضى وادامها الزوج بعد ما تقضى عليه بنفقة
 ومضت شه ورسقطت النفقة وان سلمها نفقة سنة ثم مانع
 له يسترجع منها بشئ وقال حمل حبسها نفقة ما مضى وما بقى
 للزوج واذ اتزوج العبد حرة فنفقة ما دين عليه ببيع العبد في كسبه
 الدين اذا تزوج الامر فنفقة ما لم يملكه من قبله النفقة

فليس له ان يسكنه معها وللزوج ان يبيع والد بها من غيره
 واهلها من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها
 في اي وقت اختاروا ومن اعسر بنفقة امراته لا يترق بيتهما و
 يقال لها استديني عليه واذ اغاب الرجل له مال في يد رجل
 يترق به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجته
 الغائب ولله الصغير والديه ويأخذنهما كفيلا لهما ولا يقضيه
 بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء واذ اقضى القاضي لها بنفقة الا
 فليس في خاصته الى القاضي ثم لها نفقة المورسين واذ افاضت
 ولم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فادش لها الا ان يكون
 القاضي فرض النفقة او صالح الزوج على مقدارها فيقضى لها
 حينئذ بنفقة ما مضى واذ اصاب الزوج بعد ما تقضى عليه بنفقة
 ومضت شه ورسقطت النفقة وان سلمها نفقة سنة ثم مانع
 له يسترجع منها بشئ وقال حمل حبسها نفقة ما مضى وما بقى
 للزوج واذ اتزوج العبد حرة فنفقة ما دين عليه ببيع العبد في كسبه
 الدين اذا تزوج الامر فنفقة ما لم يملكه من قبله النفقة

في النفقة ما مضى وادامها الزوج بعد ما تقضى عليه بنفقة
 ومضت شه ورسقطت النفقة وان سلمها نفقة سنة ثم مانع
 له يسترجع منها بشئ وقال حمل حبسها نفقة ما مضى وما بقى
 للزوج واذ اتزوج العبد حرة فنفقة ما دين عليه ببيع العبد في كسبه
 الدين اذا تزوج الامر فنفقة ما لم يملكه من قبله النفقة

في النفقة ما مضى وادامها الزوج بعد ما تقضى عليه بنفقة
 ومضت شه ورسقطت النفقة وان سلمها نفقة سنة ثم مانع
 له يسترجع منها بشئ وقال حمل حبسها نفقة ما مضى وما بقى
 للزوج واذ اتزوج العبد حرة فنفقة ما دين عليه ببيع العبد في كسبه
 الدين اذا تزوج الامر فنفقة ما لم يملكه من قبله النفقة

في النفقة ما مضى وادامها الزوج بعد ما تقضى عليه بنفقة

في النفقة ما مضى وادامها الزوج بعد ما تقضى عليه بنفقة

فان سقطت الزمان فنفقة لهم على ما يات
 يجب كفارة لما جحد على انفسهم من اثم
 وان حصلت الكفاية فمضى ما كان
 لا خلاف نفقة الزوجة اذا اقصاها
 قولها القبول مع يارها فلا نفقة لها
 الاستدانة عليه لان القاضى لا يرف
 عليه فصار لانه كما ان القاضى لا يرف
 في نفقة فلا تسقط نفقة الداء فكان
 هم الرجوع به ولان عبد الله فكان
 مولا له ولا شيء له فانه ينفق عليه من
 بيت المال لانه ليس له مال ولا نفقة
 قولها العتق والامانة العتق وهو العتق
 وهو الرق والامانة العتق وهو العتق
 وانما كانت الحققة كعتقه كعتقه لانها
 سلطان الله لا يقدر على شيء وفي التمتع
 انما المولى لا يقدر على شيء وفي التمتع
 عن سقاء والولى قدور من كذا ويجوز
 به من الاحرار ولا عتق من ادب اليه
 قال علي بن ابي طالب من ابقى من ابقا
 اعتق كل من ضمنه فان اردوا فلا تسقط
 ان يبقوا الرجل بالدار الامانة العتق
 ما يات من الامانة العتق بالامانة العتق
 لا يصح الا في الامانة العتق بالامانة العتق
 الجلى لان الامانة العتق بالامانة العتق
 ضد نظامه الامانة العتق بالامانة العتق
 وشروطه الامانة العتق بالامانة العتق
 التصرف الامانة العتق بالامانة العتق
 الامانة العتق بالامانة العتق بالامانة العتق
 السلطان به لقيامه به وقدره على ذلك
 دون اليه كما في الامانة العتق بالامانة العتق
 لا يسبيل له عتقك لان نفقة مطلقا
 بالنفقة المالك لان نفقة مطلقا
 فلهما لا يمتنع لان نفقة مطلقا
 صه وانما شرطان يكون فيهما
 لقول علي بن ابي طالب لا عتق فيهما
 ليمالك ابن آدم وهو من ماله

واذا كان للابن الغائب مال في يد رجل قضى فيه بنفقة ابويه وان باع ابوه
 مساعده فنفقة جاز عنه ان يحنث وان باع العقار لم يحنث وان كان للابن
 الغائب مال في يد ابويه فانه فاقضاه له بضمناه وان كان له مال في يد
 اجنبى فانفق عليه بما بغير اذن القاضى ضمنه واذا قضى القاضى الولد والوالدة
 وذوى الارحام بالنفقة قضت مدونه ينفق سقطت الا ان باذ القاضى
 في الاستدانة عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع و
 كان لهما كسب اكتسبا وانفقوا وان لم يكن لهما كسب اجر للمولى على جميعهما
 او على الاتفاق عليهما **باب الاعتاق** العتق يقع من الحر البالغ العتق
 في ملكه واذا قال للمولى لعهده او امته انت حرا وعتق او عتقني
 او قد حررتك او قد اعتقتك فقد عتق نوى به العتق ولو بين و
 كذا اذا قال راسك حرا ووجهك حرا ورقتك او يدك حرا وقال
 لامته فحجك حرا وان قال لاملك لي عليك ونوى به الحرية عتق و
 ان لم ينو له يحنث وكذلك جميع كتابات العتق وهو قوله لا سبيل لي
 عليك ولا رقي عليك او خرجت من ملكي ونوى به الحرية يعتق
 وان قال لاسلطان لي عليك ونوى العتق لم يعتق ولو قال يا حرتي

فان سقطت الزمان فنفقة لهم على ما يات
 يجب كفارة لما جحد على انفسهم من اثم
 وان حصلت الكفاية فمضى ما كان
 لا خلاف نفقة الزوجة اذا اقصاها
 قولها القبول مع يارها فلا نفقة لها
 الاستدانة عليه لان القاضى لا يرف
 عليه فصار لانه كما ان القاضى لا يرف
 في نفقة فلا تسقط نفقة الداء فكان
 هم الرجوع به ولان عبد الله فكان
 مولا له ولا شيء له فانه ينفق عليه من
 بيت المال لانه ليس له مال ولا نفقة
 قولها العتق والامانة العتق وهو العتق
 وهو الرق والامانة العتق وهو العتق
 وانما كانت الحققة كعتقه كعتقه لانها
 سلطان الله لا يقدر على شيء وفي التمتع
 انما المولى لا يقدر على شيء وفي التمتع
 عن سقاء والولى قدور من كذا ويجوز
 به من الاحرار ولا عتق من ادب اليه
 قال علي بن ابي طالب من ابقى من ابقا
 اعتق كل من ضمنه فان اردوا فلا تسقط
 ان يبقوا الرجل بالدار الامانة العتق
 ما يات من الامانة العتق بالامانة العتق
 لا يصح الا في الامانة العتق بالامانة العتق
 الجلى لان الامانة العتق بالامانة العتق
 ضد نظامه الامانة العتق بالامانة العتق
 وشروطه الامانة العتق بالامانة العتق
 التصرف الامانة العتق بالامانة العتق
 الامانة العتق بالامانة العتق بالامانة العتق
 السلطان به لقيامه به وقدره على ذلك
 دون اليه كما في الامانة العتق بالامانة العتق
 لا يسبيل له عتقك لان نفقة مطلقا
 بالنفقة المالك لان نفقة مطلقا
 فلهما لا يمتنع لان نفقة مطلقا
 صه وانما شرطان يكون فيهما
 لقول علي بن ابي طالب لا عتق فيهما
 ليمالك ابن آدم وهو من ماله

في القضاة من غير نية وان قال هذا ابني فثبت على ذلك او هذا مولاي
 او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق الا بالنية وان قال
 لغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني عتق عليه عند ابني خيفة ربه
 عندهما لا يعتق وان قال يولد مثله عتق عليه ويثبت نسبه منه
 في قولهم جميعا وان قال لامته مات طالق ونزى به الحرة لم يعتق
 وان قال العبد انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الا حر عتق واذا
 ملك الرجل خراجه حر منه عتق عليه واذا اعنق المولى بعض عبده
 عتق ذلك البعض سعى في بقية القيمة لولاه عند ابني خيفة ربه
 عتق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيب عتق
 فان كان المعتق موسرا اشترى بركة بالخيار ان شاء اعنق نصيبه وان شاء
 ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان كان للفقير
 معسر اثاره اشترى ان شاء اعنق وان شاء استسعى العبد وهذا
 عند ابني خيفة ربه وقال الير له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
 الاعسار واذا اشترى الرجلان عبدا وهو ابن احدهما عتق نصيب
 الابن لاضمان عليه عند ابني خيفة ربه وكذلك اذا ورثاه فالشريك

انما يملك العبد من غير نية وان قال هذا ابني فثبت على ذلك او هذا مولاي
 او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق الا بالنية وان قال
 لغلام لا يولد مثله لمثله هذا ابني عتق عليه عند ابني خيفة ربه
 عندهما لا يعتق وان قال يولد مثله عتق عليه ويثبت نسبه منه
 في قولهم جميعا وان قال لامته مات طالق ونزى به الحرة لم يعتق
 وان قال العبد انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الا حر عتق واذا
 ملك الرجل خراجه حر منه عتق عليه واذا اعنق المولى بعض عبده
 عتق ذلك البعض سعى في بقية القيمة لولاه عند ابني خيفة ربه
 عتق كله واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيب عتق
 فان كان المعتق موسرا اشترى بركة بالخيار ان شاء اعنق نصيبه وان شاء
 ضمن شريكه قيمة نصيبه وان شاء استسعى العبد وان كان للفقير
 معسر اثاره اشترى ان شاء اعنق وان شاء استسعى العبد وهذا
 عند ابني خيفة ربه وقال الير له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
 الاعسار واذا اشترى الرجلان عبدا وهو ابن احدهما عتق نصيب
 الابن لاضمان عليه عند ابني خيفة ربه وكذلك اذا ورثاه فالشريك

او معسر او لا يصح ملكا لغيره فترقت ان
 على الشئ لا شيء
 او معسر او لا يصح ملكا لغيره فترقت ان
 على الشئ لا شيء

قوله انما انا عبد الله
 العتق من ماله من مات المولى
 عتق لاسيلا ومنه ما يدل
 منسما في ماله من مات المولى
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا

قوله انما انا عبد الله
 العتق من ماله من مات المولى
 عتق لاسيلا ومنه ما يدل
 منسما في ماله من مات المولى
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا

ان شاء منعت على الكتابة فعتت وان شاءت عجزت نفسها حتى
 عتق عند موته واذا منعت على الكتابة فمات المولى لاملال غيرها
 ففي النجباء ان شاءت سعت في تلحق قهرها او ثلثي مال الكتابة عند الحي
 وعندهما سعي في الاقل منهما ولا خيار له وان دبر مكاتبه صح الذي يبرها
 النجباء ان شاءت سعت في تلحق قهرها او ثلثي مال الكتابة عند الحي
 عندهما في اقل منهما وان عتق المكاتب على الراجح ان هبه على من
 لم يبيع وان كاتب عبد فان ادى الثاني قبل ان يبتع المكاتب الاول
 فوله للمولى ان ادى بعد عتق المكاتب الاول فوله له وان ادى معا
 فوله له الما باب الاول اذا عتق الرجل مملوكه فوله له وكذلك
 المرأة فوله لها فان شرط انه سائبة فالشرط باطل والاول ملل عتق
 ان ادى للمكاتب المالك عتق فوله للمولى فان ادى بعد موت المولى فكذلك
 وان مات المولى عتق مدبره وامتهات اولاده وولاء بهم له ومن
 ملك دار حم محرمة منه عتق عليه وولاء له واذا تزوج عبد رجل
 امه الاخر فاعتق المولى امته وهو حامل من العبد عتقت وعتق
 احملها وولاء الحمل للمولى الام ولا ينقل عنه ابدا فان ولدت

قوله انما انا عبد الله
 العتق من ماله من مات المولى
 عتق لاسيلا ومنه ما يدل
 منسما في ماله من مات المولى
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا

قوله انما انا عبد الله
 العتق من ماله من مات المولى
 عتق لاسيلا ومنه ما يدل
 منسما في ماله من مات المولى
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا
 من مات المولى عتق لاسيلا

فقط لمولى الابن لان النسب
الاب كما ان كان الاب عبد فان النسب
ما دام كان الاب عبد فان النسب
فلا يخرج عنه حتى لو ولد له ولد
ممنوع ولا ولد له ولد من الاب
عاقبة كان غايبا ولا ولد له
ممنوع من النسب لان النسب لا يورث
من غير النسب لان النسب لا يورث
من غير النسب لان النسب لا يورث
من غير النسب لان النسب لا يورث

بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر ولذا فولاؤه لمولى الام ما لم يعق
الاب فان اعقق الاب جزواه ابته وانتقل عن مولى الام الى مولى الاب
ومن تزوج من العجم بمعتقة العرب فولدت له اولاد فولاؤه ولداها
لمولى ابيها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لمولى الاب وولاؤه
العتاق تعصيب فان كان المعتق عسبة من النسب فهو اولى منه وان
لم يكن له عسبة من النسب فخيرائه للمعتق وان مات المولى ثم مات
فخيرائه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاة شئ الا اعتقت
واعتق من اعتقها وكاتب من كاتبه او تبرع او تبرع من
دبره واذا ترك المولى ابنا او اولاد بن اخيه كثر الحق للابن دون
بني الابن واذا اسلم الرجل على يد رجل فولاؤه على ان يرثه اذا
مات ويعقل عنه او اسلم على يد غيره ووالاه باخرا فولاؤه صحيح
وعقله على مولاة فان مات ولا وارث له فخيرائه للمولى وهو
أخز وحى الارحام وان كان له وارث قريب لم يعيد فهو اولى
منه ولمولى المولات ان ينتقل عنه بولائه الى غير ما لم
يعقل عنه واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولائه

العتق تعصيب فان كان المعتق عسبة من النسب فهو اولى منه وان
لم يكن له عسبة من النسب فخيرائه للمعتق وان مات المولى ثم مات
فخيرائه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاة شئ الا اعتقت
واعتق من اعتقها وكاتب من كاتبه او تبرع او تبرع من
دبره واذا ترك المولى ابنا او اولاد بن اخيه كثر الحق للابن دون
بني الابن واذا اسلم الرجل على يد رجل فولاؤه على ان يرثه اذا
مات ويعقل عنه او اسلم على يد غيره ووالاه باخرا فولاؤه صحيح
وعقله على مولاة فان مات ولا وارث له فخيرائه للمولى وهو
أخز وحى الارحام وان كان له وارث قريب لم يعيد فهو اولى
منه ولمولى المولات ان ينتقل عنه بولائه الى غير ما لم
يعقل عنه واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولائه

وان مات برثه الام لا يورثه الاصل
الاسفل من الاملاء «جوهر فيه

وجهه قطن بطي يباع بعينه بالمرأة حتى يذهب ضوءها وفي السن
القصاص في كل شجة يمكن فيها المبالغة القصاص ولا قصاص في عظم
الانسن وليس فيما دون القشر شبه العمد وانما هو عمد وخطا ولا
قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون القشر لا بين الحر والعبد ولا بين
العبدين ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر ومن قطع
يد رجل من نصف الباعد فبرأ منها فلا قصاص فيه وعليه دية في
ماله دون العاقلة وكذلك كل حناية سقط فيها القصاص كذلك لو
جرح جائفة فبرأ منها فلا قصاص عليها اذا كان يدا المقطوع جميعا فريضة
القاطع شلا او ناقصة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع يدا
المعيبة ولا شئ له غيرها وان شاء اخذ الارش كما لو من شج رجلا فاستر
الشجة ما بين قرنيه وهي لا تسوء ما بين قرني الشاج فالشجج بالخيار
ان شاء اقص مقدار شجة يبداء من اى الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش
ولا قصاص للسان لان في الذكر الا ان يقطع الخشفة ومن لم يوسف
اذا قطع الكلى يجب اذا صلى القاتل اولياء المقتول على مال سقط القصاص
ويجب له مال قليلا كان او كثيرا فان عفا احد الشركاء او عفا

فقط نظر بها في وقت هذه المادسة
في ذنوب ايرانيين عثمان بن عفان
شاور رماحه في ذنوب فوجد عندهم
شيا حتى شاوليه امير المؤمنين يصفى الله
عنه بالقصاص من يرون بطي الاستيلاء
هذه الصفة فبقوا على قوله كاف
له لقوله تعالى التسن بالسن
عنه وقال الشافعي يقطع يدا
قوله ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدين
ثم روي عن الشافعي الاطراف بالانسن وقد
قتل امير المؤمنين فريضة يدا
العبد يبداء بالبسة
عنه ويستبرك الشافعي الا ان يقطع يدا العبد
وقد قتل العبد للحر فقطع يدا العبد
واقص
عنه قيد الداء مبرجة فانه فسات
منها يجب العصاص شرح كثر
عنه لتدرا عتبار السوات
عنه عطف على يدا المقطوع وقوله
عنه عطف على قوله صيغة جوهري
عنه وقال الشافعي يقطع القصاص

فإنه لا ينفك عنها فلهذا كان ذلك
 من حيث حاله وضمان المال لا ينفك
 والعاقبة عليه على الأمانة لا ينفك
 يتحقق بالتبطل ومما لا ينفك
 موت الحائز مستحيل أن يكون إلا
 بعد موت ولا ينفك للبر لا
 وبيناه أنه ليس بغير المال
 للبر لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال

فإنه لا ينفك عنها فلهذا كان ذلك
 من حيث حاله وضمان المال لا ينفك
 والعاقبة عليه على الأمانة لا ينفك
 يتحقق بالتبطل ومما لا ينفك
 موت الحائز مستحيل أن يكون إلا
 بعد موت ولا ينفك للبر لا
 وبيناه أنه ليس بغير المال
 للبر لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال

فإنه لا ينفك عنها فلهذا كان ذلك
 من حيث حاله وضمان المال لا ينفك
 والعاقبة عليه على الأمانة لا ينفك
 يتحقق بالتبطل ومما لا ينفك
 موت الحائز مستحيل أن يكون إلا
 بعد موت ولا ينفك للبر لا
 وبيناه أنه ليس بغير المال
 للبر لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال

فإنه لا ينفك عنها فلهذا كان ذلك
 من حيث حاله وضمان المال لا ينفك
 والعاقبة عليه على الأمانة لا ينفك
 يتحقق بالتبطل ومما لا ينفك
 موت الحائز مستحيل أن يكون إلا
 بعد موت ولا ينفك للبر لا
 وبيناه أنه ليس بغير المال
 للبر لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال
 قد لا ينفك عن المال

شأن من أهل الحلة على رجل من غيرهم أنه قتل لم يقبل شهادتها
كتاب المعاقل الدية في شبه العمد والخطأ
وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة أهل الديون
^{أكثر ما جاء به من غير الصريح}
إن كان القاتل من أهل الديون يؤخذ من عضاياهم في ثلاث سنين
فإن خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين أو أقل أخذ منها وإن
لم يكن من أهل الديون فعاقلته قبيلته يقسم عليهم في ثلاث
سنين لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة درهم وثلاث
درهم وينقص منها فإن لم يتسع القبيلة وذلك ضم إليهم أقرب
القبايل إليهم وأدخل القاتل مع العاقلة وعاقلة المقتول قبيلة
مولاه ومولى المولات مولاه وقبيلته ولا يتحمل العاقلة أقل من
نصف عشر الدية ويتحمل نصف العشر فصاعداً وما نقص من
ذلك ففي مال الجاني ولا يعقل العاقلة جناية العمد والعمد
ولا يعقل ما ألزم بالصالح وباعتراف الجاني وإذا جنى الحر على العبد
جناية خطأ كانت على عاقلته **كتاب الحدود**
الزنا ثبت بالبيينة والإقرار بالبيينة أن تشهد أربعة

اثنتان من اهل الحلة على رجل من غيرهم انه قتل له يقبل شهادهما
كتاب المعاقلة الدية في شبه العمد والخطأ
 وكل دية وجبت بمقتضى القتل على العاقلة والعاقلة اهل الديون
 ان كان القاتل من اهل الديون يوحّد من عطيائهم في ثلاثين
 فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين واقل اخذ منها وان
 لم يكن من اهل الديون فعاقلته قبيلته يقسم عليهم في ثلاث
 سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم وثلاث
 دراهم وينقص منها فان لم يتسع القبيلة وذلك ضم اليهم اقرب
 القبائل اليهم وادخل القاتل مع العاقلة وعاقلة المعق قبيلة
 مولاه ومولى المولات مولاه وقبيلته ولا يتقبل العاقلة اقل من
 نصف عشر الدية ويتقبل نصف العشر فصاعدا وما نقص من
 ذلك ففي مال الجاني ولا يعقل العاقلة جناية العبد والعمد
 ولا يعقل ما لزم بالصلح او باعتراف الجاني واذا جنى العمد العبد
 جناية خطأ كانت على عاقلته **كتاب الحدود**
 الزنا يثبت بالبينة والاقرار بالبينة ان تشهد اربعة

بالرجوع ويقول لعلك قبلت وليست والرجل للمرأة في ذلك سواء الا
 ان المرأة لا يبرع عنها شيئاها الا الحشوة والفر ويحسد الرجاء فاما المرأة
 فتعبر بالسة وان حصرها في الزم جاز ولا يقيم المولى الحد على لوكه
 الا ان ياذن له الامام واذ رجع واحد من الشهود بعد الحكم قبل الزم
 ضربوا الحد سقط الحد عن الشهود عليه ان جمع واحد بعد الزم حد
 الرابع وحد وضمن ربع الدية وان جمع واحد قبل الحكم حد وان
 نقص عن الشهود عن اربعة حد جميعا اذا اطلب للشهود عليه و
 احصان الزمان يكون حرا فاقبال بالغامسا فاما تزوج امرأة نكاحا
 صحيحا ودخل بها وهي على صفة الاحصان ولا يجمع في الحصن بين الجلد
 الزم ولا يجمع في البكر بين الجلد النفي الا ان يرى الامام ذلك مصلحة
 فيعصره على قدر ما يرى الامام واذ اذ في المريض حد الزم حد الجال
 وان كان حد الجلد لم يجلد حتى يبرء وان زنت الحاملة لم تحصى
 تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تظهر من نفاسها وان
 كان حدها الزم رجعت في الحال اذا شهد الشهود بعد تقادم لم
 يمتنعهم عن اقامته بعد علمهم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف

لا يبرع عنها شيئاها الا الحشوة والفر ويحسد الرجاء فاما المرأة
 فتعبر بالسة وان حصرها في الزم جاز ولا يقيم المولى الحد على لوكه
 الا ان ياذن له الامام واذ رجع واحد من الشهود بعد الحكم قبل الزم
 ضربوا الحد سقط الحد عن الشهود عليه ان جمع واحد بعد الزم حد
 الرابع وحد وضمن ربع الدية وان جمع واحد قبل الحكم حد وان
 نقص عن الشهود عن اربعة حد جميعا اذا اطلب للشهود عليه و
 احصان الزمان يكون حرا فاقبال بالغامسا فاما تزوج امرأة نكاحا
 صحيحا ودخل بها وهي على صفة الاحصان ولا يجمع في الحصن بين الجلد
 الزم ولا يجمع في البكر بين الجلد النفي الا ان يرى الامام ذلك مصلحة
 فيعصره على قدر ما يرى الامام واذ اذ في المريض حد الزم حد الجال
 وان كان حد الجلد لم يجلد حتى يبرء وان زنت الحاملة لم تحصى
 تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تظهر من نفاسها وان
 كان حدها الزم رجعت في الحال اذا شهد الشهود بعد تقادم لم
 يمتنعهم عن اقامته بعد علمهم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف

وإذا لم يجلد حتى يبرء وان زنت الحاملة لم تحصى
 تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تظهر من نفاسها وان
 كان حدها الزم رجعت في الحال اذا شهد الشهود بعد تقادم لم
 يمتنعهم عن اقامته بعد علمهم عن الامام لم يقبل شهادتهم الا في حد القذف

من الغنم فدكانه الحرج والعقر والسحب في البقر والغنم الذئب ومن
 خسر ناقة او ذئب شاة او بقرة فوجد في بطنها جنيهاً ميتاً لا يؤكل
 اشعر ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي
 مخالب من الطيور ولا ياكل غراب الزرع ولا يؤكل الا بقرع الذي
 ياكل الجيف ويكره اكل الضبع والضب والحشرات كلها ولا يجوز
 اكل لحم البغال والحمر الاهلية ويكره اكل لحم الفرس عند
 حنيفته وقال الا يكره ولا باس باكل الارنب اذا ذبح ما لا يؤكل
 لحمه طهر لحمه وجعله الا الاذني الخنزير ولا ياكل كل حيوان الماء
 الا السمك والجريث والمار ماهي وجميع انواع السمك والجراد يحل
 بلاذكوة ويكره اكل الطافي من السمك كتاب الاضحية
 الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم مومناً في يوم الاضحية وتجب
 عن نفسه واولاده الصغار وذئب عن كل واحد منهم شاة و
 البقرة والبقرة عن سبعة وليس على الفقير والمسافر اضحية و
 وقت الاضحية تدخل طلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل
 الامصار الذبح حتى يصلون صلاة العيد ولما اهل السواد

من الغنم فدكانه الحرج والعقر والسحب في البقر والغنم الذئب ومن
 خسر ناقة او ذئب شاة او بقرة فوجد في بطنها جنيهاً ميتاً لا يؤكل
 اشعر ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي
 مخالب من الطيور ولا ياكل غراب الزرع ولا يؤكل الا بقرع الذي
 ياكل الجيف ويكره اكل الضبع والضب والحشرات كلها ولا يجوز
 اكل لحم البغال والحمر الاهلية ويكره اكل لحم الفرس عند
 حنيفته وقال الا يكره ولا باس باكل الارنب اذا ذبح ما لا يؤكل
 لحمه طهر لحمه وجعله الا الاذني الخنزير ولا ياكل كل حيوان الماء
 الا السمك والجريث والمار ماهي وجميع انواع السمك والجراد يحل
 بلاذكوة ويكره اكل الطافي من السمك كتاب الاضحية
 الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم مومناً في يوم الاضحية وتجب
 عن نفسه واولاده الصغار وذئب عن كل واحد منهم شاة و
 البقرة والبقرة عن سبعة وليس على الفقير والمسافر اضحية و
 وقت الاضحية تدخل طلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل
 الامصار الذبح حتى يصلون صلاة العيد ولما اهل السواد

من الغنم فدكانه الحرج والعقر والسحب في البقر والغنم الذئب ومن
 خسر ناقة او ذئب شاة او بقرة فوجد في بطنها جنيهاً ميتاً لا يؤكل
 اشعر ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع ولا ذي
 مخالب من الطيور ولا ياكل غراب الزرع ولا يؤكل الا بقرع الذي
 ياكل الجيف ويكره اكل الضبع والضب والحشرات كلها ولا يجوز
 اكل لحم البغال والحمر الاهلية ويكره اكل لحم الفرس عند
 حنيفته وقال الا يكره ولا باس باكل الارنب اذا ذبح ما لا يؤكل
 لحمه طهر لحمه وجعله الا الاذني الخنزير ولا ياكل كل حيوان الماء
 الا السمك والجريث والمار ماهي وجميع انواع السمك والجراد يحل
 بلاذكوة ويكره اكل الطافي من السمك كتاب الاضحية
 الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم مومناً في يوم الاضحية وتجب
 عن نفسه واولاده الصغار وذئب عن كل واحد منهم شاة و
 البقرة والبقرة عن سبعة وليس على الفقير والمسافر اضحية و
 وقت الاضحية تدخل طلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل
 الامصار الذبح حتى يصلون صلاة العيد ولما اهل السواد

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما في هذه المسئلة
 من حلال ما كان حراما
 في غير هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب

حالفُ وأن قال اقيم او اقيم بالله او احلف بالله او اشهد
 واشهد بالله فهو حالف كذلك وحدها لله تعالى ويشاقه
 او كذلك لو قال على نذرا ونذرا لله تعالى وان قال ان فعلت
 كذا فانا يهودي او نصراني او مشرك او برئ من الاسلام او كافر
 او برئ من الله او برئ من الانبياء عليهم السلام فهو يمين
 وان قال ان فعلت كذا فاعلغ غضبا لله او سخطا او انا زان او
 سارق او شارب الخمر او اكل الربوا فليس بحالف وكفارة اليمين
 عتق رقبة يجرى فيها ما يجرى في الظهار ان شاء كسوة عشرة
 مساكين بكل واحد منهم ثوبا او ادناه ما يجرى فيه الصلوة
 وان شاء اطعم عشرة مساكين كالاطعام في كفارة الظهار فان
 لم يفدر على هذه الانبياء الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات
 وان قدم الكفارة على الحنث لم يجز ومن حلف على عصى
 مثل ان يقول ان لا يصل او لا يترك كلاما به او امره ان يقتل
 فلا فائنه ان يحنث نفسه ويكفر عن يمينه وليس
 على الكافر كفارة اليمين سواء حنث في حال الكفر او بعد

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما في هذه المسئلة
 من حلال ما كان حراما
 في غير هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما في هذه المسئلة
 من حلال ما كان حراما
 في غير هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب

الإسلام ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصح محرما عليه
 وإن استباحه فعليه كفارة اليمين فإن قال كل حلال على حرام
 فهو على الطعام والشراب إلا أن ينوي غير ذلك ومن نذر نذرا
 مطلقا فعليه الوفاء وإن علق نذره بشرط فوجب الشرط
 فعليه الوفاء بنفس النذر وروى أن أبا حنيفة رجع
 عن ذلك وأذا قال إن فعلت كذا فله على حجة أو صوم سنة
 أو صدقة ما يملكه اجزأ من ذلك كفارة اليمين وهو قول
 محمد ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة أو المسجد
 أو البيعة أو الكنيسة لم يحنث وإن حلف لا يتكلم فقرا القرآن
 في الصلوة لم يحنث ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فخرجه
 في الحال لم يحنث وكذلك لو حلف لا يركب هذه الدابة و
 هو راكبها فنزل في الحال لم يحنث وإن مكث على حاله ساعة
 حنث وإن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث
 بالقعود حتى يخرج ثم يدخل فيها وإن حلف لا يدخل هذه الدار
 فدخلها بعد ما أقدمت وصارت محرماء حنث ومن حلف لا

قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 لو بدلتكم أموالكم لم يحنث
 أن لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 فإن حنث في مال كونه
 فقد حنث في مال كونه
 في الإطعام ودين الصدقة
 وإن حنث بعد الإطعام
 في مال كونه لم يحنث
 قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 بيتا فدخل الكعبة أو المسجد
 لم يحنث لأن البيت ما
 أحل للبيعة وهذه
 الرقعة ما بنيت لها هذا
 قول الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 حنث لأن الدار لم يحنث
 عند العبد العجم قال
 دار مائة ودار مائة
 وقد حنثت شعاع الدار
 بذلك قال ابن موهب فيها
 غير أن الوصف في الحائض
 نفس في الغائب محتجب
 هذا

۱۳۳۳

جلوس على طاولة مصورة
للخمس ولا تاتان على
الطعام

مسألة قوله ولعلكم لا تعلمون

حسباً أو حسالاً ولا يحسبكم

سبحان الله العظيم
ما روي عنه

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

15

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته العظمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَوْ تِلْكَ
الْوَعْدِ يُسْئِرُ
مُسْلِمِينَ

ولو حلف لا يجلس على الأرض فجلس على ساط أو حصير لم يحنث ولو
حلف على سرير فجلس عليه سريره فوقه ساط أو حصير حنث وإن جعل
فوقه سريراً آخر فجلس عليه لم يحنث وإن حلف أنام على هذا الفراش
فنام عليه فوفيه وإن حنث وإن جعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لم
يحنث وإن حلف بيمين وقال لئن شاء الله تعالى متصلاً فلا حنث عليه
ولو حلف بيمينه غداً أن استطاع ففعل استطاعه الصحة
دون القدرة إلا إذا نوى غير ذلك فهو على ما نوى ولو حلف أن يكلم
حيماً أو زمناً أو حيناً أو الزمان فهو على سائر أشهر كما إذا نوى
غيره فهو على ما نوى وكذلك الدهر عند أبي يوسف وخبر قال حنيفة
لا أدري ما الدهر ولو حلف لا يكلم أياً ما فهو على ثلثين يوماً ولو حلف
لا يكلم إلا أياماً فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة وقال الأوزاعي لا أيام
الأسبوع ولو حلف لا يكلم التهور فهو على اثنين وعشرين يوماً عند
عند أبي حنيفة يفع على العشرة في الأيام والتهور ولو حلف لا
يكلم السنين فعلى أبي حنيفة عشرين سنة عند ابن عمر والعمري ولو حلف
لا يفعل كذا تركه أبداً ولو حلف ليفعل كذا ففعله مرة أو مرتين لم يحنث

[illegible]

حرم

۲۰۰۰

[illegible]

حث في آخره من اجزاء حياته ^{٥١} كتاب الدعوى ^{٥٢} الذي
 لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعي عليه من يجبر على الخصومة
 ولا يقبل الدعوى حتى يترك شيئا معلوما للخصم والقدر وان كان
 عينا في المدعي عليه كلفه احضارها ليشير اليها بالدعوى
 فان لم تكن حاضرة ذكر المدعي قيمتها ^{٥٣} وان ادعى عقارا ذكر حدودها
 وذكر انه في يد اى مدعي عليه بغير حق وانه يطالبه به وان
 كان حقا في الذمة ذكر جنسه وقدره وانه يطالبه وان صححت
 الدعوى سال المدعي عليه عنها فان اعترف به قضى عليه بها
 بالاقرار وان انكر سال القاضى المدعي البيينة فان احضرها قضى
 بها وان عجز عن ذلك وطالب اليمين خصمه استخلف عليه ^{٥٤} وان قال
 البيينة قحاضرة وطلب اليمين لا يستخلف عند البيينة حليفة ولا يرد
 اليمين على المدعي عندنا ولا تقبل بيينة صاحب اليد في ملك المطاق
 وبيينة الخارج او لو اذ انكالد المدعي عليه عن اليمين تقضى بالنكول
 عندنا ولو زعم المدعي عليه ويتبع للقاضى ان يقول اني اعرض عليك
 اليمين ثلاثا فان حلف فيها والا قضيت عليك ما ادعاه فاذا ذكر

[illegible]

١٣٢
 في كل واحد من هذه النسخ
 انما هو في حق النصف
 من المهر الذي كان
 في يد الزوج
 في وقت وقوع
 الطلاق
 والزوج
 لا يملك
 ما كان
 في يد
 الزوجة
 في وقت
 وقوع
 الطلاق
 والزوج
 لا يملك
 ما كان
 في يد
 الزوجة
 في وقت
 وقوع
 الطلاق

في كل واحد من هذه النسخ
 انما هو في حق النصف
 من المهر الذي كان
 في يد الزوج
 في وقت وقوع
 الطلاق
 والزوج
 لا يملك
 ما كان
 في يد
 الزوجة
 في وقت
 وقوع
 الطلاق
 والزوج
 لا يملك
 ما كان
 في يد
 الزوجة
 في وقت
 وقوع
 الطلاق

وفي النكاح يحلف الله ما بينه من نكاح قائم في الحال ولا يستحلف
 بالله ما نكح في دعوى الطلاق لله ما هي من منك الساعة
 ولا يحلف بالله ما طلقها واذا ادعى اثنان من دار في يد رجل
 واقاما البينة لحد فيهما على نصف الدار والاخر على جميعها فان حلف
 الجميع وثلاثة ارباعها والربع لصا النصف عن الزوجة حينة وقالوا
 انما قايدين هما وان كانت الدار في يد رجل فانها لصا جميع كما ان نصف
 على وجه القضاء وهو النصف الذي في يد صاحب النصف لا على
 طريق القضاء وهو النصف الذي في يده وان تنازع في دابة ر
 اختلفا في التاريخ وكل واحد منهما يدعي المتنازع وذكر تاريخا
 وسن الدابة يوافق احد التاريخين فهو له في الدابة لمن شهدا
 له وان اشكل فها سوله واذا تنازعا في دابة احد هما راكب الاخر
 متعلق بلجامها فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا في بصير
 لاحد هما عليه حمل والاخر اخذ بن مائه فصاحب الحمل اولى واذا
 تنازعا في قبض احد هما البسه والاخر اخذ بكمه فالابس اولى واذا
 اختلفا في المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثوبا وادعى البائع

مع بعض يد المرأة وقع
 الطلاق والزوج
 ملك
 مع تملك النصف
 وتلك المدعى
 الكل
 مع لادى الحال يبيع له
 فيه كفة الحقة قاتل
 متعلق

أكثر منه أو اعتبر البائع بقدر من المبيع فادعى المشتري كثره فأيها أقام
 البينة فتضى وإن أقام كل واحد منهما بينة كان البينة مثبتة لزيادة قائله
 فإن لم يكن لهما بينة قيل للمشتري ما إن ترضى بالشرا الذي دعاه البائع
 والأصح البيع بينهما كقول البائع ما إن تسلم المبيع الذي دعاه المشتري
 والأصح البيع بينهما وإن ترضيا فتضىها ولا يستلحق أحدهما كل واحد
 منهما ما ادعى الآخر إلا أنه يثبت لأبيهم المشتري فإن حلف فنجى القاضي
 البيع بينهما فإن تكلم أحدهما عن أبيهم لم يمتد دعواه لغيره فاختلاف في
 الأجل والشرط الخيار أو فاستدعى بعض الثمن فلا تخلف بينهما ما أقول
 من ينكر الخيار أو الأجل مع ميمنه أو هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفعا عند
 أبي حنيفة وأبو يوسف فالقول قول المشتري عند محمد والشك يتحالفان
 وبقي البيع على قبحه الملاك ولو هلك أحد العبدتين ثم اختلفا في الثمن
 لم يتحالفعا لجهينة فالقول قول المشتري مع ميمنه إلا أن يرضى البائع
 أن يترك حصته الملاك فيأخذ المحي قال أبو يوسف يتحالفان في البيت
 فالقول قول المشتري في حصته الملاك وقال محمد يتحالفان لهما ويرد المحي في الملاك
 وإذا اختلف الزوجان في المهر فقالت تزوجت بالبائع قال تزوجتك بالفاقي أقام

القول قول المشتري في حصته الملاك وقال محمد يتحالفان لهما ويرد المحي في الملاك
 وإذا اختلف الزوجان في المهر فقالت تزوجت بالبائع قال تزوجتك بالفاقي أقام
 البينة فتضى وإن أقام كل واحد منهما بينة كان البينة مثبتة لزيادة قائله
 فإن لم يكن لهما بينة قيل للمشتري ما إن ترضى بالشرا الذي دعاه البائع
 والأصح البيع بينهما كقول البائع ما إن تسلم المبيع الذي دعاه المشتري
 والأصح البيع بينهما وإن ترضيا فتضىها ولا يستلحق أحدهما كل واحد
 منهما ما ادعى الآخر إلا أنه يثبت لأبيهم المشتري فإن حلف فنجى القاضي
 البيع بينهما فإن تكلم أحدهما عن أبيهم لم يمتد دعواه لغيره فاختلاف في
 الأجل والشرط الخيار أو فاستدعى بعض الثمن فلا تخلف بينهما ما أقول
 من ينكر الخيار أو الأجل مع ميمنه أو هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفعا عند
 أبي حنيفة وأبو يوسف فالقول قول المشتري عند محمد والشك يتحالفان
 وبقي البيع على قبحه الملاك ولو هلك أحد العبدتين ثم اختلفا في الثمن
 لم يتحالفعا لجهينة فالقول قول المشتري مع ميمنه إلا أن يرضى البائع
 أن يترك حصته الملاك فيأخذ المحي قال أبو يوسف يتحالفان في البيت
 فالقول قول المشتري في حصته الملاك وقال محمد يتحالفان لهما ويرد المحي في الملاك

أقام البينة
 أقامها معاً فبينة البائع
 معنى ذلك
 للمبيع في يد المشتري
 جديد بغيره

ان كان شاهدان شهدا شاهدان قتل يديوم الخرب الكوفة
 والاخر انه قتل يوم الخرب مكة واجتمعوا عند القاضي لم يقبل شهادتين
 واذا قضى القاضي بشهادة احدا الطائفتين ثم حضر الاخرى لم يقبل
 ولا يسمع القاضي البينة على جرح ولا يحكم بذلك ماله يستحق عنده ولا
 يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يعينه الا بالنسب والموثوق والشكاح الذي
 يعني اوسع ان فلان ابن فلان ان يشهد به ما من يثق به ويجوز الشهادة على
 والولاية للقاضي اخبر به ما من يثق به ويجوز الشهادة على
 الشهادة في كل حق الا في الحدود والقصاص يجوز شهادة شاهد
 ولا يقبل شهادة واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل والشاهد
 الفرع اشهد على شهادتي لابي اشهد ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا
 واشهدك على نفسه وان لم يقل اشهدك جاز ولا بد ان يشهد بهما عند
 القاضي يقول شاهد الفرع عند ادا ما شهد ان فلانا اشهدك على
 شهادته ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا وقال اشهد على شهادتي
 بكذا وانا اشهد على شهادته ولا تقبل شهادة الفرع الا ان يموت شهود
 الاصل ويغيبوا مسيرة ثلاثة فصول او كان مريضا لا يستطيع منته
 بجلس القاضي فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن

انه قضاها غمنا وان شهد شاهدان قتل يديوم الخرب الكوفة
 والاخر انه قتل يوم الخرب مكة واجتمعوا عند القاضي لم يقبل شهادتين
 واذا قضى القاضي بشهادة احدا الطائفتين ثم حضر الاخرى لم يقبل
 ولا يسمع القاضي البينة على جرح ولا يحكم بذلك ماله يستحق عنده ولا
 يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يعينه الا بالنسب والموثوق والشكاح الذي
 يعني اوسع ان فلان ابن فلان ان يشهد به ما من يثق به ويجوز الشهادة على
 والولاية للقاضي اخبر به ما من يثق به ويجوز الشهادة على
 الشهادة في كل حق الا في الحدود والقصاص يجوز شهادة شاهد
 ولا يقبل شهادة واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل والشاهد
 الفرع اشهد على شهادتي لابي اشهد ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا
 واشهدك على نفسه وان لم يقل اشهدك جاز ولا بد ان يشهد بهما عند
 القاضي يقول شاهد الفرع عند ادا ما شهد ان فلانا اشهدك على
 شهادته ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا وقال اشهد على شهادتي
 بكذا وانا اشهد على شهادته ولا تقبل شهادة الفرع الا ان يموت شهود
 الاصل ويغيبوا مسيرة ثلاثة فصول او كان مريضا لا يستطيع منته
 بجلس القاضي فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن

الشهادة لا تقبل شهادة واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل والشاهد
 الفرع اشهد على شهادتي لابي اشهد ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا
 واشهدك على نفسه وان لم يقل اشهدك جاز ولا بد ان يشهد بهما عند
 القاضي يقول شاهد الفرع عند ادا ما شهد ان فلانا اشهدك على
 شهادته ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا وقال اشهد على شهادتي
 بكذا وانا اشهد على شهادته ولا تقبل شهادة الفرع الا ان يموت شهود
 الاصل ويغيبوا مسيرة ثلاثة فصول او كان مريضا لا يستطيع منته
 بجلس القاضي فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن

ان كان شاهدان شهدا شاهدان قتل يديوم الخرب الكوفة
 والاخر انه قتل يوم الخرب مكة واجتمعوا عند القاضي لم يقبل شهادتين
 واذا قضى القاضي بشهادة احدا الطائفتين ثم حضر الاخرى لم يقبل
 ولا يسمع القاضي البينة على جرح ولا يحكم بذلك ماله يستحق عنده ولا
 يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يعينه الا بالنسب والموثوق والشكاح الذي
 يعني اوسع ان فلان ابن فلان ان يشهد به ما من يثق به ويجوز الشهادة على
 والولاية للقاضي اخبر به ما من يثق به ويجوز الشهادة على
 الشهادة في كل حق الا في الحدود والقصاص يجوز شهادة شاهد
 ولا يقبل شهادة واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل والشاهد
 الفرع اشهد على شهادتي لابي اشهد ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا
 واشهدك على نفسه وان لم يقل اشهدك جاز ولا بد ان يشهد بهما عند
 القاضي يقول شاهد الفرع عند ادا ما شهد ان فلانا اشهدك على
 شهادته ان فلان ابن فلان اقرعتك بكذا وقال اشهد على شهادتي
 بكذا وانا اشهد على شهادته ولا تقبل شهادة الفرع الا ان يموت شهود
 الاصل ويغيبوا مسيرة ثلاثة فصول او كان مريضا لا يستطيع منته
 بجلس القاضي فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن

شهادته أكثر من المهر ثم رجعا ضمننا الزيادة وإن شهدا ببيع شيء مثل
القيمة أو أكثر ثم رجعا له ضمننا وإن كان قلع من القيمة ثم رجعا ضمننا
فإن شهدا على رجل أنه طلق امرأة قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر
وإن كان بعد الدخول لم يضمنا شيئاً وإن شهدا أنه عتق عبداً ثم رجعا ضمننا
وإن شهدا بقصاصي رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتصص منها وإذا
رجعا شهوا الفرع ضمنوا وإن رجع شهوا الأصل بعد القضاء وقالوا
شهدنا الفرع فإضمان عليهم وإن قالوا شهدناهم وعاطلنا ضمنوا وإن قالوا
كذب شهروا الأصل وعاطلوا في شهادتهم لم يلغف إلى ذلك وإن شهدا بغير الزنا
شاهد أحدهما فوج شهود الإحصان بعد التمسك بهن أو أن حج الزكوة عن الزكوة
وإن شهدا شاهدًا باليهن وشاهدان بوجود الشتر ثم رجعا فإضمان على كل واحد منهما
أدب القاضي لا يقيح ولا يثاق حتى يجمع في المولى شرطاً للشهادتين
من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه بعد
حضر ويكره الدخول لمن يخاف الخبز ولا يامن على نفسه ولا يكتب
أن يطلب المولى لا يثاق ولا يسأل ومن قلد القضاء سلم إليه بوان القضاة
الذين قبله ونظر في حال المحبوسين فمن أغتر بحق الزمرياه ومن كثر لم يقبل

والاشهد على كل ان يلاقى
املا من لا يلاقي الاملا على غنى الزوال
الا نرى انها لو اوتيت ان الذبح ان تلت
منع الفسخ فوجب سقوط وجوب الذبح في
لشهادتها ارجح فوجب ان يترك في
لوفيقه لان خروج الفسخ من ملك
له وام يترك الفسخ من ملك
فوجب ان يترك الفسخ من ملك
والاشهد ان الفسخ لا يترك
القتل فثبت ان الفسخ لا يترك
القتل ولا يحصل منها اكل عليه وعملنا في
نقتل من سبنا في اكلها فثبت ان الفسخ لا يترك
فثبت ان الفسخ لا يترك
فثبت ان الفسخ لا يترك
فثبت ان الفسخ لا يترك

[illegible][illegible]

[illegible]

المعزول إلى الألبنة فإن لم يتم بئنه لم يجعل تخليه حتى يئده عليه في نظر
فامر ونظر في الواقع وأما الوقف فيعمل على ما يقوم به البئنه ويعترف
بعدم هوفي يده ولا يقبل قول المعزول أن هذا رديته فلا دفعها إلى هذا
الرجل إلا أن يعترف الذي هوفي يده المعزول سلمها إليه فيقبل ولو نها
ويجلس للحكم جاوساً طاهر في السجد ولا يقبل له ثبته إلا من ذي رحم
محرم منه أو من جرت عادتة قبل القضاء بها داتره ولا يحضر دعوة
إلا أن يكون عامته وبئنه لا الجنابة ويعود المرض ولا يضيف أحد
الخصم ابن دون خصم ويسو بينهما في الجاوس في الأقبال ولا يسار
أحدهما ولا بشبه إليه ولا يلقن حجة وإذا ثبت الحق عند الحاكم وطالب الخصم
حبس غريمه لم يجعل حبسه وأمره يدفع ما عليه إذا امتنع عن ذلك حبس الحاكم
في كل من لم يبرأ عن مال حصل يده لا كمن السبع وبدل الأضر والأثر
يعقد كالمهر والكفالة ولا يجب ما سوى ذلك كعوض المقتو وأوش الجنابة
إذا قال نافع إلا أن يثبت غريمه بالبئنه لم يملك حبسه ثم بين أن ثلثه
ثم يبال عن حاله فإن لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز لبئنه ^{في} ^{دين}
غرماته بعد خروجه من السجن ويجبس الرجل في نفقة زوجته ^{ولا}

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جابر بن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب

ان يكره في اخاه بالكره
مما انكره في اخيه بالكره

كتاب المجموع في
على القالب لا يهوى
فاز المصنف

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ويعتبرهم وبيد اليهم
الكتاب الحق بغيرهم
واعلموا

ان پشیدہ مان

يحبس الوالدین بدين ولدك الا اذا امتنع عن الاتفاق عليه ^{في حق} قضا
المارة وكشفي الا في الحدود والقصاص كشهادتها وتقبل كتابتها ^{في} القضا
الى القاضي في المحقوق فاشهد شاهدان عند فان شهدوا على خصم ^{حاضر}
حاكم وانشأوا وكتب بحكمه وان شهدوا بغيره فخصمه لو يحكم ^{في} وتب
والشهادة يحكم المكتوب لا يقبل الكتابة الا بشهادة رجلين ورجل
اكثر من ^{ثلاثة} وبجانب القضا الكتاب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعلموا ما فيه ثم يقر
عليهم فان وصل الى القضا المكتوب لم يقبل الا بحضرة الخصم واسا للشهود الذين نظر
في ختمه فان شهدوا انه كتب فلان القضا وسما لنا في مجالسهم وقرأ
عليها وختمه فتح الحاكم وقرأ على الخصم الزم ما فيه ولا يقبل كتابا ^{في} القضا
في الحدود والقصاص ليس القاضي ان يختلف على القضا الا ان
ذلك اياه واذا رفع الى القضا حكم حاكمه كضواء الا ان يخالف الكتاب ^{في} القضا
الاجماع او يكون ^{ما يكون} قولا لا دليل عليه لا يقض القضا على الغائب الا ان يحضر
يقوم مقام الغائب اذا حكمه رجلان ورجلا ليحكم بينهما ورضيا بحكمه
كان بصفته الحاكم لا بصفته كاهن والعبد الذي له الحد والقصاص والنفاس
كالمومن المحكم ان يجمع ما يحكم عليه وان حكم له بما اذرع حكمه الى اتفاق ^{في} القضا

حلفوا في الآلات
 ليس شيء من ذلك شر ولا
 هذه كتابا وقد خسرنا وأنتا الشتر مني والي
 ولا يفتضحني يا لهم عندك خفياء في الأكاسيت
 يقول هل أنت عليكم وهل يفتضحني في الآلات
 لا أو قولي علينا ولو خفيتم في الآلات
 بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 علينا بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 جوهر من بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 علينا «جوهر من بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات»
 القاضي لا يما يقطع بالآلة بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 القاضي في الآلات بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 الخط فيمكن أن يترك من الآلات بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 تشدد ولا يثبت من الآلات بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 يقض القاضي في الآلات بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 ولا يترك من الآلات بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 لأن القاضي لا يترك من الآلات بغيرتنا ولو خفيتم في الآلات
 القضاء عليه

قوله
جاء اذا كان يصنع الماسك
ليرى من كاد ولا يعبد
التي ترون يكون

والحكمة في ذلك ان كان وقت الحكم
عبد الله بن عباس في ذلك
او كما قاله الحكماء
ينفذ حكمه
بني جهم

۲۲۲

قالوا كان سبيل لا يملك له الحق
 السبيل اذا كان سبيل مشترك
 بينهما وعلى الآخر قد لا يملكه الا
 له او مشترك بينهما او سبيل مشترك
 وقد زاد سبيل له او مشترك بينهما
 حرمه
 قوله
 ولا يضر به ذلك هذا عندنا
 قال ابو حنيفة وان يوصف مع
 بالذراع قال ابو حنيفة
 بالذراع قال ابو حنيفة
 بالذراع قال ابو حنيفة

ولهم والذراية لا تملكهم فان قسم بينهم ولا حاكم مسيل في ملك الاخر او
 طريق لم يشترط في القسمة فان امكن صر فيه لاه صرفا للطريق والسبيل
 عنه وليس له ان يسقط ولا يسفل في نصيب الاخر وان لم يكن في القسمة
 وان كان سفل لا يملكه ولا يملكه سفل له او سفل له او سفل له او سفل له
 وقسم بالقيمة ولا يعتبر فيه ذلك وقبل عندنا في خيفه زراع من سفل
 من علو واذا اختلف المتقاسمون وشهد القاسم ما قبلت شهادتهما وقال
 محمد لا تقبل واذا اختلف احدهم الغلط وزعم ان ما اصابه شيئا في يده
 وقال شهد على نفسه بالا سبعا لم يصدق في على ذلك لا يبينه وان
 قال استوفيت حتى تم قال اخذت متى بعضه فالقول قول خصم مع
 بمسنة وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسلم الي ولم يشهد على نفسه
 بالا سبعا ولكن شريكه تما لنا وفخت القسمة وانما استحق بعض نصيب
 احدهما بعينه لم تقسم القسمة عنك في حيفته ورجع بحصته من ذلك
 في نصيب شريكه وقال لا تقسم القسمة كتاب الاكراه الا يثبت
 حكمه والحصل من بقدر على ايقاع ما توقعه سلطانا كان او قضا
 واذا اكراه الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر الرجل ان يقر

قوله
 واذا استحق بعض نصيب احدهما الى القسمة
 حبيب شريكه وقال ابو يوسف
 يكون ما تقر بهما اصيلين ومحمد
 ابو حنيفة في الصحيح وفي سفل السج
 قوله
 كتاب الاكراه الاكراه اسم للصل
 ٢٢٤
 فعليه الانسان ما يراه مستحقا له
 او يصدق به اختياره

قوله
 الاكراه تثبت حكمه آه وقال ابو يوسف
 لا يثبت الاكراه الا من السلطان وقال
 يتحقق من كل ما يقدر على ايقاع ما
 توقعه له حاله الاكراه وفي السراجية
 وعليه التسوية في دما

قوله
 او على ان يقر الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر الرجل ان يقر
 في شراؤه او يقر الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر الرجل ان يقر
 قوله
 قوله
 قوله

قوله

والكفران نفس الكفران شارب من
الكفران له ان يبيع ما في الدنيا
فمن هو الذي يبيع ما في الدنيا
قوله

قوله

فان من سجن في الدنيا
الجنة فله في الدنيا ما لا
قوله

قوله

طهر فان كره على ذلك يقتل او يضرب شديدا وبالحبس فباع واشترى
بالحيا وانشاء مضمحل البيع وانشاء فسخ ورجع بالبيع وان كان قبض الله طوعا
كان اجازة البيع كما سأل البيع طوعا وان قبض مكرها فليس باجازه عليه
وه ان كان قائما في يده وان هلك البيع في يد المشتري وهو غير مكره فممن
البائع والمكره ان يضمن المكره وان كره على ياكل الميتة ويشترى
بالحبس او يضرب او يقيد لم يجل له الا ان يكون مكرها يخاف منه لنفسه
وعضوه من اعضائه فان اخاف من ذلك وسعد ان يقيد على الكفر عليه
يجل له ان يصبر على ما توعد به فان صبره وقع به ولم ياكل فهو آثم
وان كره على الكفر عيا ذبا لله نعم اوسبى صلى الله عليه وسلم يقيد او يضرب
او يحبس لم يكن ذلك اكرها مطلقا فيسعد ان يظهر ما امر به ويؤد
او يحبس لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بامر يخاف على نفسه على عضو
من اعضائه فيكون اكرها مطلقا فيسعد ان يظهر ما امر به ويؤد
فان ظهر وقبضه من بالايمان فلا الله عليه ان صبر حتى يقتل لم
ينظر الكفر كان ماجورا وان كره على اتلاف مال المسلم بامر يخاف منه
المكره وان كره يقتل على ما غره لم يسعد ان يقدم عليه يصبر حتى يقتل فان

٢٢٤

قوله
فان كره على اتلاف مال المسلم بامر يخاف منه
المكره وان كره يقتل على ما غره لم يسعد ان يقدم عليه يصبر حتى يقتل فان

قوله

فان كره على اتلاف مال المسلم بامر يخاف منه
المكره وان كره يقتل على ما غره لم يسعد ان يقدم عليه يصبر حتى يقتل فان

منه الى الامام عليه السلام
والسلام على من اتبع الهدى
انا عبد الله بن محمد بن الحسين
الطوسي صاحب كتاب الفرائد
الحمد لله الذي جعل في قلبي
الفكر والادب والعبادة
والعلم والدين والحق
والصواب والعدل والبر
والنعمان والرحمة والهدى
والعفو والمغفرة والجلل
والعظيم والقدوس والملك
والقادر والرازق والحي
القيوم والهادي والرشيد
والصمد والذو الجلال
والاكرام والاسماء الحسنی

[illegible]

العقود والآمان عقد من
المسقة ٢٠٠٠

الاسلام في دار الاسلام لا يكون في ذلك مفاسد فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان الذي كذا في الامير وكذلك التجار الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد المحجور عنه كخيفة الا ان يأذن له المولى في القتل او قال ليح امانه واذا غلب الترس على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترس على اهل الشام فبئس من ذلك وان غلبوا على اموالنا واهلها بدارهم ملكوها فان ظهر عليهم المسلمون جدها لداكون قبل القصة فلهم بعير شاة وان وجدوها بعد القصة اخذوها بالقيمة ان اجبوا ذلك وان دخل دار الحرب تاجر فاشتره واخرجه الى دار الاسلام فمالك الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتره التاجر وان شاء تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرنا واهلها ولا دنا ومكانتنا واحدا وان ملك عليهم جميع ذلك واذا ابق عبد المسلم فادنا عليهم فاخذه لا يملكوه عندك خيفة وعندهما يملكونه واذا ادنا بعيرا فاخذه ملكوه واذا الم يكن للامام جملة يحل عليها الغنائم فتعها بين الغانمين قسمة ابداع ليحماوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منه ثم يقسم قسمة ملك ولا يجوز بيع الغنائم قبل القصة

المسلمين قتالهم الا ان يكون في ذلك مفاسد فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان الذي كذا في الامير وكذلك التجار الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد المحجور عنه كخيفة الا ان يأذن له المولى في القتل او قال ليح امانه واذا غلب الترس على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترس على اهل الشام فبئس من ذلك وان غلبوا على اموالنا واهلها بدارهم ملكوها فان ظهر عليهم المسلمون جدها لداكون قبل القصة فلهم بعير شاة وان وجدوها بعد القصة اخذوها بالقيمة ان اجبوا ذلك وان دخل دار الحرب تاجر فاشتره واخرجه الى دار الاسلام فمالك الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتره التاجر وان شاء تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرنا واهلها ولا دنا ومكانتنا واحدا وان ملك عليهم جميع ذلك واذا ابق عبد المسلم فادنا عليهم فاخذه لا يملكوه عندك خيفة وعندهما يملكونه واذا ادنا بعيرا فاخذه ملكوه واذا الم يكن للامام جملة يحل عليها الغنائم فتعها بين الغانمين قسمة ابداع ليحماوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منه ثم يقسم قسمة ملك ولا يجوز بيع الغنائم قبل القصة

فمنه لزم السير الكليل لا يفيح
فمنه لزم السير الكليل لا يفيح
فمنه لزم السير الكليل لا يفيح

الاسلام في دار الاسلام لا يكون في ذلك مفاسد فينبذ اليهم الامام ولا يجوز امان الذي كذا في الامير وكذلك التجار الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد المحجور عنه كخيفة الا ان يأذن له المولى في القتل او قال ليح امانه واذا غلب الترس على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوها فان غلبنا على الترس على اهل الشام فبئس من ذلك وان غلبوا على اموالنا واهلها بدارهم ملكوها فان ظهر عليهم المسلمون جدها لداكون قبل القصة فلهم بعير شاة وان وجدوها بعد القصة اخذوها بالقيمة ان اجبوا ذلك وان دخل دار الحرب تاجر فاشتره واخرجه الى دار الاسلام فمالك الاول بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتره التاجر وان شاء تركه ولا يملك علينا اهل الحرب بالغلبة مدبرنا واهلها ولا دنا ومكانتنا واحدا وان ملك عليهم جميع ذلك واذا ابق عبد المسلم فادنا عليهم فاخذه لا يملكوه عندك خيفة وعندهما يملكونه واذا ادنا بعيرا فاخذه ملكوه واذا الم يكن للامام جملة يحل عليها الغنائم فتعها بين الغانمين قسمة ابداع ليحماوها الى دار الاسلام ثم يرجعها منه ثم يقسم قسمة ملك ولا يجوز بيع الغنائم قبل القصة

وهو ما بين العبد إلى عقبة الحلو ان من العبد إلى العباد ان الأرض
 السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعها وقصر فها بها وكان أرض أسلم
 أهلها عليها أو فحقت عنة وقامت بين العامين في أرض عشر
 كل أرض فحقت عنة وأقر أهلها عليها ففي أرض خرج من أرض ضامنا
 فهي عندنا في خيفة معر يحزنها وان كانت من جبر أرض الخرج في حجة
 وان كانت من جبر أرض عشرية والبصر وعنده عشرية وفال
 محمد ان احباها بئر حفها او من استخرجها ماء دجلة او فرات
 او انهار العظام القوي لا يملكها احد في عشرية وان احياها بماء
 الانهار التي حفها الاعاجم مثل الملك ونهر يرد جرد هي خراجية
 والخراج الذي وضعه عمر رضي الله تعالى عن اهل السواد في كل حريب
 يبلغه الماء فقرها تمي ودرهم وفي الرطب خمسة دراهم وفي حريب
 الكرم والنخل المتصلة عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف يوضع
 عليها الخراج بحسب الطائفة فان لم تقطع ما وضع عليها فاضع الامام بل
 غلب على أرض الخراج الماء واصطلم الرعي اذ ان تقطع الماء عنها ولا
 خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليها الخراج ومن اسلم من اهل

من اهل السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعها وقصر فها بها وكان أرض أسلم
 أهلها عليها أو فحقت عنة وقامت بين العامين في أرض عشر
 كل أرض فحقت عنة وأقر أهلها عليها ففي أرض خرج من أرض ضامنا
 فهي عندنا في خيفة معر يحزنها وان كانت من جبر أرض الخرج في حجة
 وان كانت من جبر أرض عشرية والبصر وعنده عشرية وفال
 محمد ان احباها بئر حفها او من استخرجها ماء دجلة او فرات
 او انهار العظام القوي لا يملكها احد في عشرية وان احياها بماء
 الانهار التي حفها الاعاجم مثل الملك ونهر يرد جرد هي خراجية
 والخراج الذي وضعه عمر رضي الله تعالى عن اهل السواد في كل حريب
 يبلغه الماء فقرها تمي ودرهم وفي الرطب خمسة دراهم وفي حريب
 الكرم والنخل المتصلة عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاصناف يوضع
 عليها الخراج بحسب الطائفة فان لم تقطع ما وضع عليها فاضع الامام بل
 غلب على أرض الخراج الماء واصطلم الرعي اذ ان تقطع الماء عنها ولا
 خراج عليهم وان عطلها صاحبها فعليها الخراج ومن اسلم من اهل

في كل حريب
 في كل حريب
 في كل حريب

فمن قبله في كتابه من قوله وادعهم
 من قبله في كتابه من قوله وادعهم
 من قبله في كتابه من قوله وادعهم
 من قبله في كتابه من قوله وادعهم

بعد الحجة للحاقه الى الاسلام مسلما فاجده في رثته من ماله بعينه اخذه
 والمرثاة اذا تفرقت في ماله حال رد قسما جزا تفرقت في الاكناح والذبح والارث
 ونصارى تغلب اخذ من اموالهم خفت ما يؤخذ من المسلمين من الزكوة ويؤخذ
 من نسائهم ولا يؤخذ من صبياتهم كالزكوة وما جباه الامام من الخراج والجزية
 واموال بني تغلب ما اهداه اهل الحرب الى الامام فيصرف في مصالح المسلمين
 فيسديدهم الغور ويبني القناشير والجسور ويعطى قسما للمسلمين على اثم
 وعالمهم ما يكفي عيدين منه ان رزاق المقاتلة وزدليهم **باب البتة**
 واذا تغلبت من المسلمين على بلاد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى الموت
 الى الجلاء وكشف شبهتهم ولا يبدأ بقتالهم حتى يبدؤا فان بدؤا قاتلهم
 حتى يفرق جمهم فان كان لهم فئة يجهز عليهم على جمهم واتبع مولاهم وان لم يكن
 لهم لجهزهم على جمهم ولم يتبع مولاهم ولا يسجد لهم ذريةهم ولا يقتسم لهم مالا
 ولا بأس ان يقتلوا باسلامهم اذا احتاج المسلمون اليه يحبس الامام اموالهم
 ولا يرد لها عليهم ولا يقتسم اخته يتوبوا فيرد لها عليهم ودمائهم واولادهم
 معصومة وما جباه اهل البغي من بلاد التي غلبوا عليها من الخراج والبشر
 امر اخذ الامام ثانيا فان ضره في حقه اجرى من اخذ منه وان

ان موطنها في الجاهلية كان
 على من لا الاسلام اذا كان قد رثه من ماله بعينه اخذه
 قول الله تعالى في كتابه من قوله وادعهم
 اهل الاسلام وادعهم الى الاسلام
 الجسور وقناشيرهم من اموالهم
 ما اهداه اهل الحرب الى الامام
 فيصرف في مصالح المسلمين
 فيسديدهم الغور ويبني القناشير
 والجسور ويعطى قسما للمسلمين
 على اثم وعالمهم ما يكفي عيدين
 منه ان رزاق المقاتلة وزدليهم
باب البتة
 واذا تغلبت من المسلمين على بلاد
 وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم
 الى الجلاء وكشف شبهتهم ولا
 يبدأ بقتالهم حتى يبدؤا فان
 بدؤا قاتلهم حتى يفرق جمهم
 فان كان لهم فئة يجهز عليهم
 على جمهم واتبع مولاهم وان لم
 يكن لهم لجهزهم على جمهم ولم
 يتبع مولاهم ولا يسجد لهم ذريةهم
 ولا يقتسم لهم مالا ولا بأس ان
 يقتلوا باسلامهم اذا احتاج المسلمون
 اليه يحبس الامام اموالهم ولا يرد
 لها عليهم ولا يقتسم اخته يتوبوا
 فيرد لها عليهم ودمائهم واولادهم
 معصومة وما جباه اهل البغي من
 بلاد التي غلبوا عليها من الخراج
 والبشر امر اخذ الامام ثانيا فان
 ضره في حقه اجرى من اخذ منه وان

فمن قبله في كتابه من قوله وادعهم
 من قبله في كتابه من قوله وادعهم
 من قبله في كتابه من قوله وادعهم
 من قبله في كتابه من قوله وادعهم

لا يجوز ويجوز للتعاظم ان اراد ان يحكم عليها ولشاهد اذا اراد الشهادة عليها
 ان ينظر الى جسمها وان خاف ان يشتم على مجوز الطبيب ان ينظر الى موضع
 المرض منها وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الاما بين سرقة الركبة
 ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه ويجوز ان تنظر
 المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل ان ينظر الرجل
 من امته التي تحمل له وزجته الى فجها وينظر الرجل من ذوات الحرام من الوجه
 والراس والصد والتاقيين العاصدين اذا من الشهوة ولا ينظر الى ظهرها
 ويطنها وينظر الرجل من محالوة غيره الى مجوز ان ينظر اليه من ذوات
 محارمه ولا يأس من ذلك اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتم على النجاسة
 بالنظر الى الاجنبية كالفاحل لا يجوز للملوك ان ينظر الى سيد الاما
 للاجنبي النظر اليه منها ويكره الاحتكار في اقوال الادعي البهاثة اذا كان
 في بلد يضرب الاحتكار باهله ومن احتكر غلة ضيعته او ما جلده من بلد
 اخر فليس محتمل ولا ينبغي للسلطان ان يسعر على الناس بكره بيع السلأ
 في ايام الفتن من اهل الفتن ولا بأس ببيع الصب الصغير من يعلم انه
 اتخذ من ككتاب الوصايا الوصية غير واجبة وهي مستحبة

في الواقع الكثرة العلمية وهو من ذوات الشهادة
 بين ذوات الشهادة والذوات الشهادة
 ماسون والجن والظلم والبر والبر
 قال شافعي لا يجوز للرجل ان ينظر الى
 الفرس ولا يبيع ما كان من اهل البيت
 لان فروع الاستماع "جوز من ذوات الشهادة
 لا ينظر الى الاجنبية كالفاحل لا يجوز للملوك
 ان ينظر الى سيد الاما للاجنبي النظر اليه منها
 ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر
 الرجل اليه من الرجل ان ينظر الرجل من امته
 التي تحمل له وزجته الى فجها وينظر الرجل
 من ذوات الحرام من الوجه والراس والصد
 والتاقيين العاصدين اذا من الشهوة ولا
 ينظر الى ظهرها ويطنها وينظر الرجل من
 محالوة غيره الى مجوز ان ينظر اليه من
 ذوات محارمه ولا يأس من ذلك اذا اراد
 الشراء وان خاف ان يشتم على النجاسة
 بالنظر الى الاجنبية كالفاحل لا يجوز
 للملوك ان ينظر الى سيد الاما للاجنبي
 النظر اليه منها ويكره الاحتكار في اقوال
 الادعي البهاثة اذا كان في بلد يضرب
 الاحتكار باهله ومن احتكر غلة ضيعته
 او ما جلده من بلد اخر فليس محتمل ولا
 ينبغي للسلطان ان يسعر على الناس بكره
 بيع السلأ في ايام الفتن من اهل الفتن
 ولا بأس ببيع الصب الصغير من يعلم انه
 اتخذ من ككتاب الوصايا الوصية غير
 واجبة وهي مستحبة

او لا يصلح طلبه الذي لا يبيع ما كان من اهل البيت
 لان فروع الاستماع "جوز من ذوات الشهادة
 لا ينظر الى الاجنبية كالفاحل لا يجوز للملوك
 ان ينظر الى سيد الاما للاجنبي النظر اليه منها
 ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر
 الرجل اليه من الرجل ان ينظر الرجل من امته
 التي تحمل له وزجته الى فجها وينظر الرجل
 من ذوات الحرام من الوجه والراس والصد
 والتاقيين العاصدين اذا من الشهوة ولا
 ينظر الى ظهرها ويطنها وينظر الرجل من
 محالوة غيره الى مجوز ان ينظر اليه من
 ذوات محارمه ولا يأس من ذلك اذا اراد
 الشراء وان خاف ان يشتم على النجاسة
 بالنظر الى الاجنبية كالفاحل لا يجوز
 للملوك ان ينظر الى سيد الاما للاجنبي
 النظر اليه منها ويكره الاحتكار في اقوال
 الادعي البهاثة اذا كان في بلد يضرب
 الاحتكار باهله ومن احتكر غلة ضيعته
 او ما جلده من بلد اخر فليس محتمل ولا
 ينبغي للسلطان ان يسعر على الناس بكره
 بيع السلأ في ايام الفتن من اهل الفتن
 ولا بأس ببيع الصب الصغير من يعلم انه
 اتخذ من ككتاب الوصايا الوصية غير
 واجبة وهي مستحبة

[illegible]

[illegible]

متاحظ الاثني عشر ومن عداهم من العصاة يتنزه بالميراث
 ذكرهم دونهم وانهم واذا المركب لليت عصاة النسب والعصاة
 المولى وهو الحق قد اقرب عصاة المولى باب الحجب تحت الام
 من التالى الى السدس باخرين فصاعداً والفاضل عن فرض السار
 لبحر الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن فرض
 الاختين لآب وامر للاخوة من آلاب واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 واذا ترك بنتا وبنات الابن فللبنت النصف وبنات الابن السدس
 والباقي منهما على قدر سهمهم وان كان مع بنات الابن بنو ابن
 فللبنت النصف الباقي لغير الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذلك الفاضل من فرض الاخت لآب ام لغير آلاب بنات لآب لآب
 متاحظ الاثني عشر ومن ترك ابني عم احدهما له اخ او فللاخ من الامر
 السدس بالفرض الباقي يديه مات تركته وان تركت المرأة زوجاً او ابناً
 او جدّة والاخوة من ام واخوة لآب ام فللزوج النصف للام والجدّة
 السدس لولدى الام التلت ولا تثنى للاخ من آلاب الام باب
 رد الفاضل الفاضل عن فرض ذوى السهام اذ المركب

[illegible]

والله اعلم
بما كانت
أحوالكم
عليها
والله اعلم
بما كانت
أحوالكم
عليها

742

فان كان من اهل البيت واولادهم
وولدته فليكن له الميراث في كل حال
وهو لولده من نفسه وقدره ما يملك
من ثلث الثلثة الا كفارة
اصلها فان لم يكن ولد للزوجة
في حاله بعد الزفاف كسائر
بجالاتها فليكن له ميراث غيره
الذي لا يتبعه ميراث غيره
يكون قاض

مردود عليهم بقدر سهامهم الاعلى الزوج والزوجة ولا يرث
 القاتل من المقتول والكفر كله ملة واحدة يتوارث به اهلها و
 لا يرث المسلم من الكافر والكافر من المسلم ومال المرتدة لو شته من
 المسلمين ولا اكتسب في حال ردته فتي اذا غرق جماعة او سقط
 عليهم حائط فماتوا ولا يعلم من مات منهم او افعال كل واحد منهم
 للاحياء من ورثته واذا اجتمع في الجوسى قربانان لو قترقتا في
 شخصين ورثا احدهما مع الآخر ورث بهما ولا يرث الجوسى
 بالانكحة الفاسدة القبيح يستقلونها في دينهم وعصبته وولد الزنا
 وولد الملاعنه مولى امه او من مات وترك ولدا وحلا وقف ماله
 حتى تقضى امرأته حملها في قول ابى حنيفة والجداولى بالميراث من الاخوة
 عند ابى حنيفة وقالوا ليقاسمهم الا ان ينقصه المقاسمة من الثلث
 واذا اجتمعت الجدات فالسدر لا قهرهن وبحجب جداته ولا
 يرث ام ابى الامر وهي جدة فاسدة ولا ترث سهم معين مع ذى
 سهم وكل جدة تعجب امها باب ذوى الارحام
 واذا لم يكن للثيت عصبته ولا ذوى سهم ورثته ذوى الارحام وهم

[illegible]

عشرة أولاد الست وأولاد سات الأسن وأولاد الأخوات وثلاث
الأخ وسات العم وأخوال والخالة وأولاد الأم والعم والعمة وأولاد الأخ
من الأم ومن أبيهم وأولادهم من كان ولداً لميت ثم ولد لأبوين
واحد هما وهم بنات الأخوة وأولاد الأخوات ثم ولد لأبوين
أبوين، واحد هما وهم الأخوال والحالات والعما وإذا السوي
ولدان في الدخنة فأولادهم من أبي بوارب وأقربهم أبي من
أبعدهم وأب الأم أبي من ولد الأخ والأخت والمعنق أبي
بالفاضل عن بهم ذوى السهام من ذوى الأرحام إذا لم يكن
للمعتق عصبه سواه ومولى المولات يرب عنه هؤلاء وإذا
ترك المعتق أب مولاة وإن مولاة والمال كله للأب وقال أبو يوسف
ومحمد للأب السدس والساقى للأب وإن ترك جده مولاة
وأخ مولاة من أبي بهم في قول أبي حنيفة المال للجد
وعلا هو وبهم كما يتنا في الأخ مع الجد ولا يباع الولاء
ولا يوهب كتاب حساب الفرائض
إذا كان في المسئلة نصفان ونصفان أو نصف وما بهي

عقوبة

وہابیہ

۱۱۱

37

عبدالله بن محمد

عليه السلام

مجلس

برای

الحمد لله رب العالمين

مجلس

الحمد لله

المصطفى بن عبد الله

مجلس شورای اسلامی

انسانوں کے لئے

۱۳۸۵

شاور کو

کدائی
دھرم

فلا يسمع الوعد

ولا يوفى له نوال

و اما کاتبی
و معراج و احسان
و معراج و احسان

1-25

१३

[illegible]

للربيعين
 الربيعين هم كسر على الملو
 للآخر من مائة مائة كسر اليعسا
 واحد العدد من بعدك عن الآخر واحد
 اثنين في انهما يكون ثلثيه
 للربيعين
 شمان

للاخوين منكم رحمهم الله
قوله فان كان احدكما الضال من حرة ام
لا حرة وهذا حتى لا يسل عقول الاصل
للسنة من اربعة امار ومائة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

[illegible]

الآن في متوج واحد من
عقد ولست في متوج واحد من
الأربعة ولا في متوج واحد من
جميع الأربعة في متوج
الأسفلين

اسی تمہاری نصیحتیں، کہ

فهو مضروب فيما صححت منه المسئلة الثانية وكل من
كان له من المسئلة النانبة تبقى فهو مضروب في تركة
المبتدئ الثاني واذا صححت المسئلة للثالثة فاردت معرفة
ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم قيمت ما صححت
من المسئلة على ثمانية واربعين فما اخرج
اخذته من سهام كل وارث حقه

وَأَسْتَغْفِرُكَ

ك
 الاحقر محمد بن ابراهيم بن
 المرحوم محمد بن محمد بن علي بن ابي
 محمد بن علي بن ابي
 واطاع الله وافتقر الى
 ومطعمه وقارب به وكاتبه
 ولم ينظر فيه من جميع
 المسلمين امين
 ١٣٩٤

للكون لله الذي علم لا حساب ما لم تكنوا والصلوة والسلام على سؤل المبعوث على الامم
 وعلى اهل بيته من سؤل التبرية كسفن الطمر والاذن الثرية ذين الكواكب
 واصرا يا اولى الانصار ان هذا الكائن كان في دود الطبع مطبوعا لكل اكرام
 مطبوعا لكون محضوا واملوا بالاعلان بالالحق الانبات فصحتكم في استكمال تحتسب
 تقبصه جلا كثيرا وبه حكمة في استنساخ لجهه وتيقن جدا وفيه لعمد الله عز وجل
 الزايع من مطبوع الظالمين من ماله في الشيع في الارضين نيك في الطبع وحج عبيد
 يرون الطبع من اولو امنوا وشعره في لونا تامل من حكيه التي تاملت
 وطرفه الشاطط انظر اليم يقول الساعيا حاست لحما ما فوقه انشعر في كل
 مندر وخر من الفخ في كل طرفه من عقد من الدود في ايقاظ الظالمين على كرام
 هذا الكتاب منقذكم ويا ايقاظ السائل على كرام تعلقون تنقذ قلوبكم من اهلهم
 الطبع المنع الحلي والنبيل الامل ما العود والاحسان على خيال التمن في القاضر واليد
 الحق الملق القاضر من سؤل الله العظيم الصمد فان تقي العار من سؤل عترة شرا